

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨٧٧**

الجمعة، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هارديب سينغ بوري	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد مسعود خان
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد كراولي
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2012/732)

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة (S/2011/774)

1262147(A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2012/732)

رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة (S/2012/774)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، إندونيسيا، آيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، البرازيل، بنغلاديش، بوتسوانا، تايلند، تركيا، تونس، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، سلوفينيا، السودان، السويد، سويسرا، شيلي، فيجي، كازاخستان، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مصر، المكسيك، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هولندا واليابان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ميشيل باشليه، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والسيد إيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة بينيتا ديوب، الرئيسة المؤسسة لمنظمة التضامن النسائي الأفريقي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ماري سكار، الممثلة الخاصة للأمين العام لمنظمة حلف الشمال الأطلسي، المعنية بالمرأة والسلام والأمن، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/732، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن.

كما أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/774، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن لنائب الأمين العام، معالي السيد يان إلياسون.

السيد الياسون (تكلم بالإنكليزية) : في البداية أود التعبير عن تقديري الكبير للهند وغواتيمالا، اللتين جعلانا خلال رئاستيهما للمجلس، نركز اهتمامنا على الإسهامات المهمة للمرأة ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالمرأة، فيما يخص منع نشوب التراعات المسلحة وحلها، والاضطلاع ببناء السلام.

خلال الزيارة التي قمت بها مؤخرا إلى مالي، رأيت بنفسي بعض التحديات الحادة التي تواجه المرأة في أوقات الأزمات والصراعات. وتركت المدة التي أمضيتها هناك، انطباعا عميقا لدي، ووعدت القيادات النسائية اللائي التقيتهن في باماكو

بأنني سوف أنقل رسالتهن إلى المجلس. وقد أخبرنني عن حالات مقلقلة للاعتداءات التي تتعرض لها النساء في الجزء الشمالي من البلد، الذي يخضع الآن لاحتلال وحكم متطرفين. إن العنف الجنسي ضد المرأة منتشر على نطاق واسع، وقد قابلت نساء تعرضن للاغتصاب. ورغم كونهن أول ضحايا الأزمة الأمنية والسياسية والإنسانية، فإنهن لا يزلن مستبعدات من مختلف الهيئات الساعية إلى إيجاد الحلول الممكنة. وقمن بحثي على أن أطلع العالم الخارجي على حاجتهن ليس فقط للتخفيف من معاناتهن، بل أيضا لتعزيز مشاركة النساء في حل الأزمة والتحضير لمستقبل أفضل.

كما يعلم أعضاء المجلس جيدا، شرعت الجماعات المتطرفة في تطبيق تفسيرات بالغة التشدد للشريعة في شمال مالي. وقد أدى ذلك إلى الفصل بين البنين والبنات في المدارس، وإلى حالات الزواج القسري للفتيات الصغيرات، وحالات القتل المستهدف، أو تشويه النساء المتهمات بإنجاب أطفال خارج إطار الزواج. ويجري تقليص حقوق المرأة بشكل كبير، بما في ذلك حقهن في العمل، مما يجعلهن غير قادرات على إعالة أنفسهن أو عائلاتهن. لكن تقاوم النساء ذلك بقوة في مالي وفي منطقة غرب أفريقيا.

وقد أثبتت المرأة بالفعل قدرتها على تحقيق المصالحة والسلام والتنمية إذا ما أتيحت لها الفرصة. ويجب علينا مساعدتها وتعزيز تمكينها.

وكما تؤكد الحالة في مالي بوضوح، فإن الصراع المسلح يؤثر على المرأة والرجل بصورة مختلفة، الأمر الذي يعني ضرورة أن تكون المرأة جزءا من الحل. وتتمثل إحدى الرسائل الرئيسية التي بعث بها تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2012/732) في أن مشاركة المرأة في وقت مبكر وبصورة مستمرة يكتسيان أهمية حاسمة لضمان استدامة جهود السلام، فضلا عن أهميتهما لتعميق الديمقراطية وتعزيز احترام حقوق الإنسان. ويجب أن تكون مشاركة المرأة بصورة نشطة أولوية وليست مجرد فكرة لاحقة.

ومن المعروف جيدا الدور الذي تضطلع به المنظمات النسائية في جميع أنحاء العالم في مجالات منع العنف وتسوية الصراعات وبناء أسس السلام. ويتمثل التحدي الذي نواجهه في أن نكون أكثر منهجية في دعم تلك المبادرات وتعزيزها، فضلا عن إقامة الروابط اللازمة لعمليات السلام الرسمية. وتتيح مناقشة اليوم فرصة لدعم هذا العمل الهام، ومعالجة العقبات التي تعيق مشاركة المرأة في محادثات السلام والوساطة في حل الصراعات، فضلا عن مشاركتها في الحوارات التي تعقد على الصعيد الوطني، ومؤتمرات الجهات المانحة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن نعمل على تسريع التقدم المحرز في تحقيق أهداف خطة عمل الأمين العام لبناء السلام على نحو مراع للمنظور الجنساني.

والأمين العام وأنا، نرحب بالبيان الرئاسي بشأن المرأة والسلام والأمن الصادر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2012/23) الذي تعهّد فيه المجلس بالنهوض بمشاركة المرأة في جميع جوانب حل الصراعات، بما في ذلك العدالة الانتقالية.

وتلتزم منظومة الأمم المتحدة بقوة بتعزيز سيادة القانون، وخاصة فيما يتعلق بوصول المرأة إلى العدالة أثناء وبعد الصراع، وهو الأمر الذي تزداد الحاجة إليه على وجه التحديد، غير أنه أقل ما يمكن الوصول إليه في واقع الأمر. ولا نزال نستعرض برامج الأمم المتحدة من أجل حشد أثر أكثر قوة وفعالية في ذلك المجال. وقد أعطى الإعلان الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (قرار الجمعية العامة ١/٦٧) دفعة جديدة لذلك الجهد.

لقد أثبت مجلس الأمن – عبر تطور جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن على مدى السنوات الـ ١٢ الماضية، وعبر اعتماد القرارات الخاصة بكل بلد وولايات

البعثات – أن من شأن القرارات التي اعتمدت من على هذه الطاولة، أن تحسّن حياة النساء والفتيات في حالات الصراع وما بعد الصراع بشكل ملموس.و يجب علينا، مع ذلك، ضمان عدم الاكتفاء بتناول تلك المسائل مرة واحدة فقط في السنة، في الذكرى السنوية لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وعليه، فإنني أرحب بتجديد دعوة المجلس إلى المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بهدف عقد جلسات إحاطة إعلامية بصورة دورية خارج دورة المناقشات المفتوحة السنوية.

وأخيرا، فإن إشراك المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين بوصفهما جزءا من عملنا من أجل تحقيق السلام والأمن، مسؤوليتان هامتان يوميتان، علاوة على كونهما يشكلان مهمة لم تكتمل بعد بالنسبة لنا جميعا. وقد حان الوقت للاعتراف أخيرا بدور المرأة وقدرتها على المساعدة في بناء عالم يسوده السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام على بيانه.

والآن أعطي الكلمة للسيدة باشلي.

السيدة باشلي (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب مجلس الأمن، وأعرض تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2012/732).

أشاطر نائب الأمين العام توجيه الشكر إلى رئاسة الهند، وإلى الرئيس السابق للمجلس، سفير غواتيمالا، لتشجيعهما لنا على تناول دور منظمات المجتمع المدني النسائية في منع ونشوب الصراعات المسلحة وتسويتها وبناء السلام. ونحن ممتنون أيضا لإعادة تحديد موعد عقد هذه المناقشة المفتوحة بعد الإعصار الذي حدث في الشهر الماضي. ونشكر المجلس على عقده جلسة استثنائية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر لاعتماد البيان الرئاسي الذي رحب بتعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها وإشراكها في منع نشوب الصراعات وحلها، فضلا عن مشاركتها في بناء السلام (S/PRST/2012/23). وأنا أيضا سعيدة جدا للمشاركة اليوم مع زميلي إيرفي لادسو، والسيدة بينيتا ديوب.

فالأصل في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو شجاعة منظمات المجتمع المدني النسائية، وقيادتها وإنجازاتها في مجال تعزيز السلام في ظل ظروف بالغة الصعوبة، ولا يمكن تصورها في غالب الأحيان. ونستمع اليوم إلى العديد من الأمثلة على إسهامات قيادات المرأة ومنظمات المجتمع المدني النسائية. وأود أن ألفت انتباه المجلس إلى الدور الذي تضطلع به الجماعات النسائية في مالي حاليا من أجل الإسهام في التوصل إلى حلول للأزمة لا تتسم بالعنف.

فعلى الرغم من غياب القيادات النسائية عن عمليات حل الصراعات على الصعيد الرسمي، فإن المرأة في شمال البلد تستخدم قنوات غير رسمية لدعوة زعماء الجماعات المسلحة إلى المشاركة في حوارات السلام. فقبل أسبوعين فقط، اجتمع ما يقرب من ١٠٠٠ من القيادات النسائية وأعضاء من منظمات المجتمع المدني في باماكو، بهدف توجيه نداء مشترك من أجل السلام. وأعربت المشاركات عن تضامنهن مع الفئات العرقية وغيرها، فضلا عن توصيتهن باتخاذ تدابير محددة ترمي إلى حماية حقوق المرأة ومنع أعمال العنف ضد المرأة والأطفال. وأكدن أيضا أن هذا هو الوقت المناسب لتكريس تمويل لتعويضات الناجيات من أعمال العنف وتوفير الرعاية اللازمة لهن وتمكينهن.

ويجب أن تكون المرأة جزءا من الحل أينما توجد الصراعات – سواء كانت في مالي، أو سوريا ومنطقة الشرق الأوسط، أو الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يقيّم تقرير الأمين العام (S/2012/732) حالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في مجالات منع نشوب الصراعات، وحماية المرأة ومشاركتها في جهود الإغاثة والإنعاش بطريقة

مراعية للمنظور الجنساني. ويشير التقرير إلى تزايد عدد الدول والمنظمات الإقليمية التي لديها استراتيجيات بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك خطة العمل الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي أعلن عنها مؤخرا.

وفيما يتعلق بمجال منع نشوب الصراعات، فقد خلص التقرير إلى تزايد مشاركة الجهات الفاعلة، بما في ذلك مجلس الأمن، في جهود الإنذار المبكر للكشف عن التهديدات التي تتعرض لها النساء والفتيات. ومع ذلك، فإن منع العنف ضد النساء والفتيات بطريقة فعالة لا يزال يشكل تحديا. وحسب المرء أن ينظر إلى سوريا أو مالي فقط لكي يجد حالات يلحق فيها الصراع ضررا بالغا بالنساء والأطفال بصفة خاصة. فهناك يستمر ارتكاب الجرائم الجنسية والجنسانية، بالإضافة إلى غيرها من الانتهاكات التي تؤثر على المرأة بشكل مختلف عن الرجال – مثل التشريد القسري، وفقدان وسائل سبل كسب العيش، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية.

وفي مجال المشاركة، وخصوصا في عمليات السلام الرسمية، يشير التقرير إلى أنه على الرغم من وجود بعض الأمثلة المشجعة، فإن هناك حاجة إلى بذل جهود محددة لزيادة عدد النساء الممثلات في الوفود الرسمية. ففي مفاوضات السلام الـ ١٤ التي شاركت في قيادتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١١، لم تكن هناك سوى أربعة وفود فقط تضم المرأة. وفي ٩ من اتفاقات السلام التي وقّعت في ٢٠١١ لم تتضمن منها سوى اثنتين فقط – في اليمن والصومال – أحكاما بشأن المرأة والسلام والأمن.

وفي مجال الانتخابات، يبين التقرير أهمية اتخاذ التدابير الاستثنائية المؤقتة لزيادة عدد المرشحات. ومع ذلك، فمن بين ٩ انتخابات أجريت فيما بعد انتهاء الصراع في العام الماضي، لم تخصص سوى واحدة منها فقط حصة انتخابية للنساء – في أوغندا – أسفرت عن انتخاب برلمان تشكل المرأة فيه نسبة ٣٥ في المائة من عضويته. وفازت المرأة أيضا في الانتخابات الثمانية الأخرى بنسبة تراوحت بين ٤ و ١٣ في المائة من المقاعد البرلمانية.

وفي مجال الحماية، يشير التقرير إلى أن الآليات المتعلقة بأمور من قبيل تنفيذ الدوريات المجتمعية، والوصول إلى المساعدة القانونية، وأفرقة الاستجابة والتدخل على وجه السرعة، قد تضاعفت في العام الماضي. وكانت هناك أيضا مبادرات لإنشاء خدمات متكاملة لتلبية احتياجات الوقود والإضاءة ولتدريب أفراد الأمن. وقد أصبحت حماية المرأة الآن جزءا من إجراءات التشغيل الموحدة لأفراد قطاع الأمن في بعض السياقات.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، يحدد التقرير وجود ثغرات مستمرة في مجال الحماية، إلى جانب وجود العقبات التي تعيق وصول المرأة والفتيات إلى العدالة. وعليه، فإننا نرحب بالاهتمام الذي أولاه البيان الرئاسي لمسألة الانسحاب التدريجي للبعثات ولضرورة منع أي تآكل في بيئة الحماية البيئة أثناء عمليات الانتقال.

وفي مجال الإغاثة والإنعاش، يشير التقرير إلى أن المخصصات المالية لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في مرحلة ما بعد الصراع لا تزال منخفضة، غير أنها تشهد زيادة إلى حد ما. فقد ارتفعت نسبة الإنفاق على المشاريع التي تستهدف الاحتياجات الجنسانية المحددة من نسبة ٥,٧ في المائة حسب تقديرات عام ٢٠١٠ إلى ٧,١ في المائة هذا العام. وذلك تحسّن لا شك فيه، غير أن من الواضح أنه لا يزال أقل بكثير من تحقيق هدف الحد الأدنى للإنفاق البالغة نسبته ١٥ في المائة الواردة في خطة عمل الأمين العام لبناء السلام على نحو مراع للمنظور الجنساني.

ويشدد التقرير على الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتوظيف المرأة وغيره من أشكال سبل كسب العيش بعد انتهاء الصراع.

ويحتوي التقرير على قسم خاص يتعلق بالحماية المراعية للمنظور الجنساني وحل الصراعات. ويلاحظ التقرير الأهمية الحاسمة للخبرات الجنسانية ولمشاركة المرأة في عمليات السلام الرسمية، بهدف ضمان قدر أكبر من الاعتبار لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في الحالات التي تعقب إبرام الاتفاقات. ولكي يتحقق ذلك الهدف، فلا بد من التصدي للمسائل الجنسانية في أقرب وقت ممكن – مباشرة منذ بدء الحوار ومفاوضات السلام.

يرحب التقرير بالفرص التي أتيحت للمرأة العام الماضي للمشاركة في مؤتمرات الإستراتيجية الدولية ومؤتمرات الجهات المانحة، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى وأفغانستان وجنوب السودان. ومع ذلك، فإنه يقر بعدم كفاية الاهتمام الذي أولي لتحسين فرص مشاركة المرأة في حوارات السلام الوطنية والدولية. يجب بذل جهد أكبر لدعوة النساء إلى المشاركة في المنتديات المعنية بحل الصراعات.

ولكفالة إحراز قدر أكبر من التقدم، يوصي التقرير بالعمل في ثلاثة مجالات عامة.

أولا، ثمة حاجة إلى التنفيذ على نحو متسق للقواعد والمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان للنساء والفتيات في جميع الجهود الرامية إلى منع الصراعات وتسويتها وبناء السلام. يدعو التقرير إلى الاهتمام المنهجي بالالتزامات نحو موضوع المرأة والسلام والأمن عبر ما يتخذه مجلس الأمن من إجراءات. وهو يشير بصورة خاصة إلى ضرورة مواصلة تنفيذ هذه الالتزامات في حالات سحب البعثات وعمليات الانتقال.

ثانيا، عندما يتعلق الأمر بمشاركة المرأة وتمثيلها، ثمة حاجة إلى التصميم على توفير المزيد من الفرص، وإزالة العقبات، وبناء القدرة على التأثير. ويستشهد التقرير بالحاجة إلى زيادة عدد النساء العاملات بوصفهن وسيطات ومستشارات ومفاوِضات ومراقبات في عمليات السلام، وزيادة عددهن في المناصب الإدارية العليا بالمنظمات الدولية والإقليمية، ويدعو إلى اتخاذ تدابير للتصدي للعقبات التي تعترض مشاركتهن. في الانتخابات، تساعد التدابير الخاصة المؤقتة في تشجيع المرأة على المشاركة سواء بوصفها ناخبة أو مرشحة. وطُولب بإيلاء اهتمام خاص لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان. في بعثات الأمم المتحدة، بوسع خبراء الشؤون الجنسانية في قطاعات محددة أن ينهضوا بعملية تعميم المنظور الجنساني. ومن شأن بناء قدرات المنظمات النسائية أثناء وبعد الصراع المسلح أن يزيد من قدرة المرأة على التأثير.

أخيراً، هناك حاجة إلى التحسين المسمر لنظم التعقب والمساءلة عن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بموضوع المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي والوطني. ويستحسن إجراء تقييم للتحديات التي تواجه التنفيذ الوطني والإقليمي للالتزامات المتعلقة بموضوع المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك في الاستعراضات المقبلة لخطط العمل الوطنية. وأُحيطَ علماً أيضا بالحاجة إلى زيادة التنسيق والمتابعة بصورة ثابتة للنتائج في الأمم المتحدة.

باختصار، نحن بحاجة إلى قيادة حازمة ونظم مكرسة لإحداث تغييرات على أرض الواقع. فيما يتعلق بالقيادة، أنوه بالتعيينات المهمة مؤخرا للمرأة في أدوار إستراتيجية في مجالي السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. أرحب بتعيين السيدة زينب بانغورا ممثلة خاصة للأمين العام معنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع؛ والسيدة ليلى زروقي ممثلة خاصة للأمين العام معنية بالأطفال والتراع المسلح؛ والسيدة

فاتو بنسودا رئيسة لهيئة الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية. وأرحب أيضا بتعيين السيدة نكوسازانا دلاميني – زوما رئيسةً لمفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيدة ماري سكاري ممثلة خاصة لمنظمة حلف شمال الأطلسي معنية بالمرأة والسلام والأمن.

مع ترحيبنا بهذه التعيينات الرفيعة المستوى، ألاحظ بقلق أن الأمم المتحدة نفسها يجب أن يكون أداؤها أفضل في إعداد المرشحات لشغل هذه المناصب. منذ حزيران/يونيه ٢٠١٠، انخفض بالفعل نصيب المرأة من المناصب العليا بالأمم المتحدة، من الفئة الفنية ف–٥ حتى فئة المديرين مد–٢، في البعثات السياسية من ٢٣ في المائة إلى ١٨ في المائة، وفي بعثات حفظ السلام من ٢٤ في المائة إلى ٢١ في المائة. وتعكف منظومة الأمم المتحدة حاليا على استعراض هذه الحالة بغية اتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

وختاما، يلاحظ تقرير الأمين العام أننا لم نشهد نتائج تتحقق بالوتيرة التي كنا نتوقعها أو التي يحق للمرأة أن تتوقعها منا. لهذا، نحن بحاجة إلى ضمان حصول المرأة على فرص القيام بدورها الكامل في السلم والأمن. نحن نعلم أنه لا يوجد نقص في القيادات النسائية. ومع ذلك، وكما يشير تقرير الأمين العام، فإن هناك نقصاً في الفرص المتاحة للمرأة للمشاركة في حل النزاعات وبناء السلام. يجب أن نوجد هذه الفرص.

إن إيجاد هذه الفرص ليس بالأمر المستحيل، لكنه يحتاج إلى بذل جهد خاص. فهو يتطلب التصميم على إعطاء الأولوية لمنع العنف الجنساني في حالات الصراع. ويتطلب توفر العزيمة على إجراء التحقيق والمقاضاة على انتهاكات حقوق المرأة، أو الإصرار على إشراك المرأة في مؤتمر للمانحين أو في مفاوضات لإحلال السلام. هذا التصميم ليس مجرد فعل شكلي، بل عمل مخلص وفائق. كيان المرأة بالأمم المتحدة وشركاؤنا في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني موجودون هنا ليقوموا بذلك العمل المخلص والفائق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة باتشيليت على إحاطتها الإعلامية.

والآن أعطي الكلمة للسيد إيرفي لادسو.

السيد لادسو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى نائب الأمين العام والسيدة ميشيل باتشيليت في إزجاء الشكر إلى رئاسة المجلس لتوجيهها الدعوة لي لمناقشة هذه المسألة الحساسة عن المرأة والسلام والأمن.

الشهر الماضي، أكد مجلس الأمن في بيانه الرئاسي S/PRST/2012/23، على أهمية تعزيز مشاركة المرأة في حل النزاعات ومنع نشوبها وفي بناء السلام في إطار برنامج المرأة والسلام والأمن. اليوم، أود أن أؤكد، من خلال الخبرة الميدانية الواسعة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، أن المرأة تستطيع في الواقع، وينبغي لها، أن تؤدي دوراً قياديا في المشاركة السياسية، وحل النزاعات والانتقال من الصراع إلى السلام. سأوضح كذلك كيف تدعم بعثاتنا دور المرأة في بناء السلام ومنظماتِ المجتمع المدني النسائية في حماية حقوق المرأة. وأخيراً، آمل أن أوضح معالم الطريق الذي يقودنا إلى التغلب على العقبات السياسية والتهديدات الأمنية التي تحول دون مشاركة المجموعات النسائية مشاركة أكثر فعالية في منع نشوب الصراعات وتوطيد السلام.

أشعر بالامتنان لمجلس الأمن على ترحيبه بمساهمة المستشارين الجنسانيين والمستشارين المعنيين بحماية المرأة في تنفيذ القرارات بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن. أود أن أعرب عن التزامي بكفالة استدامة المكاسب التي حققت في مجال حماية حقوق المرأة والفتاة والنهوض بها وتمكين المرأة في جميع الأحوال حتى خلال سحب بعثات الأمم المتحدة وعمليات الانتقال.

هذا العام، دعمت بعثات حفظ السلام تقدما مهماً في بعض المناطق، لا سيما مشاركة المرأة السياسية على الصعيدين المحلي والوطني. أظهرت التجربة أيضا أن من الممكن تحقيق المزيد في مجالات أخرى – بما في ذلك حماية ناشطات حقوق المرأة. لا تزال المرأة، للأسف، غائبة إلى حد كبير عن عمليات السلام الرسمية أو تؤدي فيها أدواراً رمزية فحسب. بالتأكيد تشكل القواعد الاجتماعية والثقافية تحديات خطيرة تواجه مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومؤثرة في عمليات السلام. بالإضافة إلى ذلك، المرأة معرضة تعرضاً شديداً للعنف الجنساني، وإمكانية وصولها إلى صنع القرار محدودة.

فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، رأيت بعثاتنا وهي تعمل مع المنظمات النسائية بهدف إدخال المرأة في مؤسسات الدولة السياسية، وتعزيز جهود الدعوة، وتشكيل شبكات قوية وفعالة لبناء السلام وتسوية الصراعات، وتنمية المهارات القيادية. لقد شهدنا، على سبيل المثال، أن المرأة يمكن بنجاح أن تقوم بحل النزاعات المتعلقة بملكية الأراضي، والمياه، والإغارة على الماشية بإقامة حوارات مع مجموعات نسائية أخرى عبر الحدود. في جنوب السودان، قام منتدى الحوار المجتمعي النسوي في الولاية الاستوائية الوسطى بعقد اجتماعات مع زعماء المجتمع لمناقشة المسائل التي تؤثر على النساء والأطفال ممن شردوا بعد صراعات نشبت بين قبيلتي المنداري والباري. وقد جرى تعيين اثنتين من النساء شاركتا في منتدى الحوار المجتمعي في الجمعية التشريعية بالولاية.

(تكلم بالفرنسية)

في الحالات التي لا يكون فيها، على وجه التحديد، أي نزاع مسلح، يغدو الوضع أكثر ملاءمة لأن تقوم المنظمات النسائية والمجتمع المدني بدور في منع التوترات السياسية والاجتماعية وتسويتها. في الوقت الحاضر في هايتي، لا تمثل المرأة إلا أقل من ٤ في المائة من الأعضاء المنتخبين في البرلمان الوطني، ويجب الاعتراف بأن معظمهن قد أقصين من عملية إعادة الإعمار. على سبيل المقارنة، في أيلول/سبتمبر هذا العام بلغت نسبة تمثيل المرأة ١٩,٥ في المائة من البرلمانيين في منطقة البحر الكاريبي و ٢٠,٥ في المائة في جميع أنحاء العالم. صحيح أن الدستور الهايتي قد عُدّل ليتضمن حصة قدرها ٣٠ في المائة للنساء، إلا أن ذلك التدبير الاستثنائي لم ينفذ بعد. في ما يمكن أن يشكل مؤشراً مشجعاً على زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ناشدت ممثلات المنظمات النسائية في هايتي رئيس الجمهورية إيجاد حلول لمشكلة تعيين أعضاء من النساء في مجلس الوزراء والمجلس الانتخابي الدائم.

علينا بذل المزيد من الجهود لمساعدة الدول على إجراء إصلاحات دستورية تشمل منظور نوع الجنس وتراعي القضايا المتعلقة بالعنف القائم على أساس نوع الجنس. وعلينا أيضا دعم القطاع الأمني والمؤسسات المعنية بسيادة القانون، سواء بالنسبة للمتخصصين أو من سيخضعون للمساءلة. يمكن أن يؤدي هذا إلى تدريب أفراد قوة شرطة متخصصة وزيادة قدرات القضاة والمدعين العامين من أجل كفالة زيادة إبراز المحاكمات في قضايا العنف الجنسي. وعلينا أيضا تعزيز شبكات دعم الناجين من العنف القائم على أساس نوع الجنس حتى يتمكنوا من الاضطلاع مرة أخرى بدور نشط في الحياة العامة. أخيرا، يلزم أن نعمل معا بصورة أكبر مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وشركائنا في الأفرقة القطرية لمساعدة الدول على وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

نحن نمضي قدما في الاتجاه الصحيح وأعتقد أننا حققنا تقدما كبيرا. وعلى سبيل المثال، قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في عام ٢٠١١، بتدريب ٣٨٠ فردا من أفراد القوات المسلحة، ٢٨٠ منهم من النساء. كما قامت بتدريب ٧٦٧ ضابط

شرطة، أكثر من ثلثهم من النساء، في مجال منع العنف القائم على أساس نوع الجنس والبحث عن الحلول الملائمة. ووفرت البعثة أيضا لأعضاء اللجنة المعنية بحل المنازعات ومنعها في غوما التدريب على التحليل القائم على نوع الجنس للتراعات. مكن هذا التدريب من تطوير قدرات اللجنة على الاستجابة للمشاكل الخطيرة الناجمة عن تحركات النساء والفتيات في مناطق التراع، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

(تكلم بالإنكليزية)

ومن خلال الاتصال بالحكومات، يمكن للممثلين الخاصين للأمين العام المساعدة في توفير وسيلة للربط بين الآليات بقيادة الدولة والمجموعات النسائية لكفالة أن أولويات المرأة مدرجة على جدول الأعمال. نحتاج إلى المزيد من المبادرات من قبيل مبادرة دارفور، حيث تمكنت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من تقديم الدعم لإنشاء المجلس التشريعي النسائي الإقليمي لدارفور ولجان الولايات المعنية بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ولجنة الولاية الرفيعة المستوى المعنية بمكافحة العنف ضد المرأة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تدفق ما يقرب من ٥٠٠ امرأة من جميع الاتجاهات السياسية، بما في ذلك المجتمع المدني، على الجادة التجارية الرئيسية في كينشاسا قبل أسبوع للاحتجاج على سقوط غوما في أيدي المتمردين من حركة ٢٣ مارس. كان هذا أكبر احتجاج غير عنيف منظم بصورة جماعية في البلد بعد سقوط المدينة. واستقبل كبار مسؤولي البعثة النساء المحتجات. لكن النساء لم يمنحن أي ثقل سياسي في المفاوضات الإقليمية التي تهدف إلى إحلال السلام في الجزء الشرقي المنكوب بالصراع في البلد عملا بأحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي تطالب بأن تكون النساء جزءا أساسيا من جميع عمليات بناء السلام والاتفاقات ذات الصلة.

وبالإضافة إلى ذلك، علينا عندما ندعم المنظمات النسائية، أن نحشد جميع أعضاء الفريق القطري للعمل كشركاء استشاريين للمجتمع المدني. يمنح هذا المجموعات النسائية الثقة في العمل مع ضمان أنها ربما تلجأ إلى أسرة الأمم المتحدة إذا استشعرت تهديدا. كما يدعم الفريق القطري المنظمات النسائية بالتمويل وتبادل المعلومات وأنشطة بناء القدرات. وعلى سبيل المثال دعت مجموعات نسائية عقدتها إدارة عمليات حفظ السلام وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة خلال اليوم المفتوح في تيمور - ليشتي في عام ٢٠١١ أعضاء الأفرقة القطرية إلى المساعدة في استدامة مشاركة المرأة في أنشطة الوساطة وبناء السلام على الصعيد المحلي. ونتيجة لذلك، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التضامن الاجتماعي مشروعا ساعد في إنشاء إدارة بناء السلام والتماسك الاجتماعي بوزارة التضامن الاجتماعي. وتضمن الإدارة على وجه التحديد النساء على المستوى المحلي في جهود بناء السلام وحل التراعات المحلية. ومن الأمثلة الايجابية الأخرى مذكرة التفاهم الموقعة مؤخرا بين الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان وخمس منظمات غير حكومية بشأن تنفيذ برنامج توجيه الشرطة النسائية، الذي يهدف إلى بناء قدرة الشرطيات ومعالجة مسألة إساءة المعاملة.

أخيرا، أود أن أشدد على أن الوسيلة الحاسمة لإزالة العقبات التي تعوق مشاركة المرأة بشكل كامل في منع التراعات وبناء السلام هي التشاور النشط والمنتظم مع الأطراف الفاعلة المحلية والزعماء المحليين، ومنها منظمات المجتمع المدني النسائية. هذا هو السبيل الوحيد لوضع حلول فعالة تتناسب مع كل سياق وتراعي الاعتبارات الجنسانية.

في الشهر الماضي، شاركت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في حوار مع صانعات السلام من جميع أنحاء العالم اجتمعن في جامعة سان دييغو. وأوصت صانعات السلام بأن تضفي الأمم المتحدة الطابع الرسمي والمنتظم على المشاورات مع النساء في كل خطوة من خطوات عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، من مرحلة ما قبل التقييم إلى مرحلة نشر البعثة ومرحلة تقييم البعثة ومرحلة تجديد الولاية وتغيير الولاية إلى الانتقال إلى بناء السلام.

وندعو، مع شريكتنا، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الدول الأعضاء إلى أن تعزز مشاركة المرأة وحمايتها عن طريق دعم وتعزيز التزامها بمنع نشوب التراعات وبناء السلام. وكما قالت ميشيل باشيليت، يجب أن نخطو معا الخطوة الإضافية اللازمة.

مرة أخرى، سيدي الرئيس، أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لأقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لادسو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن إلى السيدة ديوب.

السيدة ديوب (منظمة التضامن النسائي الأفريقي) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة التي وجهتموها إلي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم. أتكلم باسم فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن. إنني هنا اليوم أيضا بصفتي مؤسسة ورئيسة منظمة التضامن النسائي الأفريقي، وهي منظمة دولية غير حكومية لديها خبرة تزيد على ١٥ عاما في الدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة في أفريقيا.

يأتي موضوع المناقشة العامة هذه السنة بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي يركز على منظمات المجتمع المدني النسائية، في الوقت المناسب. مر ١٢ عاما منذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولا بد من الاعتراف بالعمل الحيوي الذي يقوم به المجتمع المدني، ولا سيما المجموعات النسائية، في كفالة السلم والأمن الدوليين، ودعمه تحديدا بالممارسة السياسية والموارد والاحترام.

عدت مؤخرا من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث قمت ببعثة تضامن لتقييم حالة شقيقاتنا في الجزء الشرقي من البلد. رأيت بنفسي الحالة المهينة للنساء، خاصة في مخيم كانياروسينيا للاجئين والأشخاص المشردين، والمعاناة الهائلة للمرأة في مستشفى هيل أفريقيا في غوما ومستشفى بانزي في بوكافو، حيث يجري علاج النساء بعد الاعتداءات الجنسية وغيرها من أشكال العنف. وحوصرت وسط المعارك أثناء استيلاء متمردي حركة ٢٣ مارس على غوما، ورأيت أناسا مشردين أصلا يشردون مرة أخرى دون ملاذ يلجأون إليه. ووعدت النساء اللائي التقيت بهن بأنني سأردد أصواتهن التي تدعو على سبيل الاستعجال إلى السلام والأمن وتوفير الحماية والمساعدة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووعدهن بأنني سآتي لأتكلم أمام مجلس الأمن. يجب ألا نخذلهن هذه المرة.

اليوم، سأبرز ثلاث مسائل رئيسية – أولا، إسهام المنظمات النسائية في السلم والأمن الدوليين، ثانيا، أهمية منع نشوب التراعات، وثالثا، التهديدات الأمنية التي تواجهها النساء والمدافعون عن حقوق الإنسان للمرأة في ظروف التراعات.

أولا، رغم القيود والحواجز التي نواجهها، فإن المرأة تضطلع بدور رئيسي في منع نشوب التراعات وحلها وفي بناء السلام على الصعد المحلية والوطنية والدولية، من مرحلة الإنذار المبكر إلى مرحلة إعادة البناء بعد انتهاء التراع.

وعلى سبيل المثال، في ”غرفة العمليات“ المتعلقة بأوضاع النساء، المذكورة في تقرير الأمين العام والمنشأة خلال انتخابات

عام ٢٠١٢ في السنغال، أسهم الجمع بين المجتمعات النسائية المحلية للتعبئة من اجل السلام، والقيام بدور الوساطة بين الجماعات المعارضة، والرصد والإبلاغ عن الحوادث المخالفة، في إجراء الانتخابات السلمية في السنغال.

في ما يتعلق بتسوية الصراعات، وعلى الرغم من الكلام الكثير والالتزامات العديدة، فإن النسبة المئوية للنساء وللخبرات الجنسانية للمرأة في تنفيذ اتفاقات السلام منخفضة إلى حد غير مقبول. ويتجلى هذا الإقصاء المستمر في البيانات الأخيرة التي يتضمنها تقرير الأمين العام، مثلما قدمته إلينا السيدة باتشيليت. ونحن أيضا نرى قلة النساء الموجودات على الطاولة في عمليات السلام الحالية، مثل تلك الجارية في كولومبيا وميانمار؛ وفي المفاوضات بين السودان وجنوب السودان؛ وكما قال لنا للتو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في المفاوضات الإقليمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن المرأة ليست غائبة لأنها تفتقر إلى مهارات التفاوض، أو لأنها لا تستطيع أن تقدم إسهامات حيوية لعمليات السلام. ففي كولومبيا، اتحدت الجماعات النسائية لإنشاء حركة المرأة من أجل السلام، وهي حركة جديدة تقدم توصيات ومقترحات بشأن عمليات السلام الوليدة. والمرأة في مالي، كما ذكر نائب الأمين العام، تعمل منذ اشهر بنشاط إلى جانب نساء من جميع أنحاء غرب أفريقيا، لحل الأزمة في مالي، وتأكيد حقها في المشاركة في الجهود الرامية إلى تحقيق حل سياسي للأزمة، وتذكير جميع الأطراف الفاعلة بأن النساء عرضة لأعمال العنف، لا سيما في شمال مالي. وما فتئت المرأة في سوريا ترفع صوتها ولكن تمثيلها ناقص إلى حد كبير، إن لم يكن مستبعدا تماما عن الجهود المبذولة للتوصل إلى حل دبلوماسي للصراع الدائر.

وأولويات المرأة ليست شواغل ثانوية أو شواغل لمصالح خاصة في هذه العمليات. إنها جزء لا يتجزأ من جعل السلام أكثر قوة واستدامة، ومن مسؤولية جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة كفالة إدماج ممثلي المرأة، وحقوق الإنسان للمرأة، والخبرات الجنسانية في جميع الجهود الرامية إلى منع الصراعات وحلها، سواء كانت عمليات غير رسمية أو رسمية لحل الصراعات، أو إعادة البناء بعد الصراع. وهذا يشمل برامج نزع السلاح، وإصلاحات القطاع الأمني، والإصلاحات القضائية والسياسية والدستورية.

ثانيا، إن أفعل طريقة للوفاء بالالتزامات والتعهدات في مجال المرأة والسلام والأمن تكمن في منع حدوث الصراعات. ويجب أن نتصدى للأسباب الكامنة وراء انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء والفتيات في الصراعات المسلحة، بما في ذلك التمييز بين الجنسين، والعنف القائم على نوع الجنس، والعسكرة، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهذا يعني كفالة مشاركة المرأة بنشاط في وضع وتنفيذ استراتيجيات نزع السلاح والوقاية؛ وهو يعني أيضاً انه ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد معاهدة شاملة لتجارة الأسلحة ذات معايير قانونية للوقاية، وتكون قابلة للتنفيذ بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس.

ثالثا، وفيما نحتفل بالأيام الستة عشر للنشاط المناهض للعنف ضد المرأة، فإن أعمال العنف ضد النساء والفتيات ما زالت واسعة الانتشار، وكثيراً جداً ما يفلت مرتكبوها من العقاب. وخلال الصراعات وبعد وقت طويل من انتهاء الصراعات، تظل أعمال العنف ضد النساء والفتيات مرتفعة المستوى على نحو غير مقبول، وتبقى عقبة هائلة أمام مشاركة المرأة بالكامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والمدافعون عن حقوق الإنسان للمرأة، بسبب عملهم الذي يكشف أعمال العنف ضد المرأة وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، يتعرضون للتهديدات، والتخويف، والعنف، وفي بعض الأحيان للطرد من مجتمعاتهم. والذين يعيشون منهم

في أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، كثيراً ما يواجهون مخاطر شخصية جسيمة، ويواجهون الموت في بعض الأحيان.

ففي الشهر الماضي، دينيس موكويغي، الذي يؤيد صراحة ضحايا العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي يدعو باستمرار الى تحقيق السلام في بلده، والذي يعرفه الكثيرون في هذه القاعة حق المعرفة بسبب دعوته لحقوق المرأة، تعرض للاعتداء في منزله. كنت هناك في زيارة لمستشفى بانزي، والنساء يطالبن بعودته. هناك آلاف المناصرين مثل السيد موكويغي الذين، على الرغم من هذه المخاطر، يعملون على تنفيذ قرارات المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن.

وينبغي لمجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء تقديم دعم ملموس لجهود تحقيق المساءلة عن الانتهاكات لحقوق الإنسان للمرأة، ولا سيما انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، يجب على تدابير الحماية والوقاية أن تكفل سلامة النساء، بمن فيهن المشردات أو اللاجئات أو المعاقات.

وأود أن اختتم كلامي بدعوة المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، الى العمل. إنني أحثهم على التعامل مع المجموعات النسائية كشركاء رئيسيين في عمليات السلام، والوساطة، والتفاوض، والعمليات الحكومية؛ وإظهار القيادة وإعطاء الأولوية لحقوق المرأة من خلال تنفيذ خطط العمل الوطنية والإقليمية امتثالا للقرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)؛ والاجتماع بانتظام مع المجموعات النسائية والقيادات النسائية – وأشيد بالاقتراح المقدم للتو بعقد اجتماعات منتظمة بدلا من اجتماع سنوي، لا سيما تحت قيادة هيئة الامم المتحدة للمرأة وغيرها من المجموعات النسائية؛ وكفالة ادراج أولويات المرأة بشكل موضوعي في جميع المفاوضات ذات الصلة. وندعو المجلس الى جعل هذه الأولويات غير قابلة للتفاوض، وتخصيص الموارد السياسية والمالية لمنظمات المجتمع المدني للمرأة، وهي المنظمات الضرورية لانخراطها وممارسة سلطتها كشريكة في المجتمعات المحلية الوطنية والإقليمية والدولية. وأخيراً، ندعو أعضاء مجلس الأمن الى أن يكونوا القدوة عن طريق تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على نحو دائم وكامل.

إن النساء اللواتي تتأثر مجتمعاتهن المحلية وحياتهن بالصراعات يطالبن بأن يعمل مجلس الأمن، بما لديه من ولاية لصون السلم والأمن الدوليين، وجميع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، على تقديم الدعم لهن، ومناصرة حقوق الإنسان للمرأة. فمن المرأة في سري لانكا التي تسعى إلى إعادة بناء حياتها، إلى المرأة في أفغانستان التي تطالب بصوت لها في رسم مستقبل بلدها؛ ومن المرأة التي تسعى إلى الحماية والرعاية الطبية في كيفوس، الى المرأة التي طردت من دارها بسبب العنف في كولومبيا؛ ومن المرأة في سيراليون والبوسنة الهرسك والسودان التي لا تزال تسعى إلى نيل العدالة، الى المدافعين عن حقوق الإنسان في العراق والناشطات في مجال نزع السلاح في كوت ديفوار – هؤلاء النساء يتوقعن بحق من المجلس أن يحوّل كلماته الى أفعال. النساء اللواتي يعانين يعتمدن علينا. معاً تكون لدينا أفكار وحلول وأساليب خلاقة. فماذا ننتظر؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، التي تصادف الذكرى السنوية الثانية عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما أود أن أشكر نائب الأمين العام، ميشيل باتشيليت،

وإيرفي لادسوس، وبينتا ديوب على إحاطاتهم الاعلامية صباح هذا اليوم.

أرحب بالبيان الذي سيدلي به لاحقاً المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وبما يقدمه الاتحاد الأوروبي من إسهامات هامة في جدول الأعمال هذا.

إن لدى الصينيين مثلا عميق المعنى يقول ''النساء يشغلن نصف السماء''. فبعد اثني عشر عاماً على تعهد المجلس بالتزامات بارزة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجب أن نقف جميعا متحدين وراء الجهود المبذولة لمواجهة أولئك الذين يسعون إلى استبعاد نصف مواطنيهم، أو إلحاق الضرر بهم، أو تهميشهم.

وكما أورد الأمين العام في تقريره (S/2012/732)، نحن في المجلس بذلنا جهودا متضافرة على مدار العام الماضي لدعم حقوق النساء، وحمايتهن وتمكينهن في إطار ولايات معززة لحفظ السلام، وفي الدعوات إلى زيادة عدد النساء المشاركات في قوات حفظ السلام، وزيادة تمثيل النساء في الأدوار القيادية في الأمم المتحدة وزيادة عدد الخبيرات في الشؤون الجنسانية في بعثات الأمم المتحدة الميدانية. يتعين على المجلس الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى الاضطلاع بالقيادة المستمرة والملتزمة.

وتضطلع النساء بدور فريد وقوي في بناء السلام. لكن لا يزال انعدام الأمن للنساء والفتيات عاملا رئيسيا يحول دون مشاركتهن في صنع القرار في حالات التزاع وما بعد إنتهاء التزاع. يجب أن تشارك النساء باعتبارهن ناخبات ومرشحات في الانتخابات التي تجرى في مرحلة ما بعد التزاع. وتستحق النساء أن ينعمن بالأمن للقيام بذلك في أمان. وينبغي أن تشغل النساء موقع الصدارة في مفاوضات السلام، وألا يهمشن أو يهددن أو يجري تجاهلهن. وينبغي رعاية منظمات المجتمع المدني النسائية وتمويلها ودعمها، لكونها في كثير من الأحيان في صدارة الاستجابة للتزاعات وبناء السلام في مجتمعاتها.

وتستفيد المملكة المتحدة ذاتها استفادة كبيرة من إجراء المشاورات على نحو مبكر ومنتظم ووثيق مع منظمات المجتمع المدني النسائية.واضطلعت المجموعة الشاملة للمجتمع المدني في المملكة المتحدة، منظمة العمل الجنساني من أجل السلام والأمن، بجزء لا يتجزأ في عملية استعراض خطة عملنا الوطنية الأخيرة.

وعلينا بذل المزيد من الجهد لمنع أعمال العنف الجنسي المرتبطة بالتزاعات ومواجهة مرتكبيها على نحو أكثر صرامة. ولا يزال ذلك أولوية ملحة للمملكة المتحدة. وعلى الرغم من جهودنا الجماعية القصوى، فمن الصعب القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب التي تزايدت فيما يتعلق بهذه الجريمة المروعة. ومما يثير الدهشة، قلة عدد المسؤولين الذين قدموا إلى المحاكمة على الجرائم التي يرتكبونها. يجب على الحكومات بذل المزيد من الجهد والقيام بذلك بشكل عاجل.

في أيلول/سبتمبر، طرح وزير خارجية المملكة المتحدة مبادرة جديدة بشأن منع أعمال العنف الجنسي في مناسبة شارك في استضافتها مع ميشيل باشلي، وزينب بانغورا والحملة الدولية لوقف أعمال الاغتصاب والعنف بين الجنسين في حالات التزاع. وتهدف المبادرة إلى استبدال ثقافة الإفلات من العقاب بثقافة للردع، وتقديم المزيد من مرتكبي أعمال العنف الجنسي إلى العدالة. سنعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والمجتمع المدني لإطلاق حملة مستمرة ولبناء شراكة عالمية لمنع أعمال العنف الجنسي في حالات التزاع.

وعلى الصعيد الوطني، شكلنا فريقا من الخبراء الاختصاصيين مستعدا للعمل لدعم الأمم المتحدة والمجتمع المدني للتحقيق في إدعاءات ارتكاب أعمال العنف الجنسي، وجمع الأدلة ومساعدة البلدان على بناء قدراتها الذاتية للقيام بذلك العمل. كما تبرعت المملكة المتحدة بمبلغ ١,٥ مليون دولار للممثلة الخاصة للأمين

العام المعنية بالعنف الجنسي دعما لعمل فريقها. ونأمل أن يجد الآخرون أيضا سبلا لتجديد التزاماتهم.

وندرك اليوم على وجه الخصوص ما أسهمت به منظمات المجتمع المدني من جهود قيمة في جدول الأعمال. وإسهامها أمرحيوي. ففي ليبريا، ساعدت منظمات مثل، منظمة غرفة عمليات المرأة، في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية ومنع نشوب أعمال العنف الانتخابي. وفي سيراليون، خطت مؤسسة قوس قزح خطوات كبيرة في تقديم العون إلى الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس عن طريق المساعدة الطبية وتقديم المشورة، وتوعية المجتمعات وتمكين النساء والفتيات من خلال رابطات القرى للإدخار والقروض المخصصة لهن. وتستحق تلك المنظمات الرعاية والدعم.

وكثيرا ما تتحمل النساء عبئا غير متناسب في جميع مراحل التراع. ونعلم أنهن يضطلعن بدور حاسم في مساعدة أي بلد على التعافي من التراع، وكفالة السلام المستدام وتضميد الجراح في المجتمعات التي مزقتها الحروب. ولدى اضطلاعهن بذلك الدور، يتحملن بالتأكيد أكثر من نصف العبء.

يجب علينا أن نكفل معا تأييدنا لحقوق النساء وحمايتهن وتمكينهن. وعلى غرار السيد لادسو، فإن المملكة المتحدة على استعداد، بصفتنا الوطنية وأثناء قيادة مجلس الأمن فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن على السواء، لبذل جهد إضافي لتحقيق هذا الهدف.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام إلياسون، والمديرة التنفيذية باشلي ووكيل الأمين العام لادسو على إحاطاتهم الإعلامية والتزامهم تجاه جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وأشكر السيدة ديوب على ملاحظاتها اليوم، وخاصة على حمل رسالة نساء غوما وبوكافا. ونتفق معها؛ يجب ألا نخذلهن.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الثانية عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نستطيع الإشارة إلى إحراز تقدم حقيقي. وأعمال الأمم المتحدة للوساطة وحفظ السلام وبناء السلام تستفيد على نحو متزايد من خبرات النساء وتعالج شواغلهن. وتشمل عمليات السلام زيادة توعية النساء. وتعمل المزيد من البلدان على تطوير وضع خطط عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، لكن عملنا ما زال أبعد ما يكون عن الاكتمال. ويجب أن نستمر في زيادة الجهود الجماعية للتصدي للتحديات التي تواجهها النساء في حالات التراع وما بعد انتهاء التراع. ويمكن أن تضطلع جماعات المجتمع المدني بدور بالغ الأهمية في مبادرات السلام والأمن.

إن مشاركة النساء في العمليات السياسية وعمليات السلام أمر محوري من أجل تحقيق السلام واستقرار على المدى الطويل. ونرى أن أكثر من نصف جميع اتفاقات السلام تفشل في غضون خمس سنوات. وبينما تعد أسباب الفشل معقدة وفريدة لكل نزاع، فهناك سبب واحد مشترك، من الناحية التاريخية ألا وهو: عدم مشاركة النساء.

فمن بين مئات اتفاقات السلام الموقعة في السنوات ال ٢٠ الماضية، تبين عينة من تلك المعاهدات أن أقل من ثمانية في المائة من المفاوضين كانوا من النساء. وتشير الأبحاث إلى أن النساء اللواتي يشاركن في محادثات السلام كثيرا ما يثرن مسائل مثل حقوق الإنسان وأمن المواطن والعدالة وفرص العمل والرعاية الصحية، وهي من المسائل الرئيسية لتحقيق الانتعاش والاستقرار على المدى الطويل ولكن غالبا ما يجري تجاهلها. ويمكن أن يكون المجتمع المدني مفيدا في زيادة مشاركة المرأة في تلك العمليات. ففي هذا الشهر في أفغانستان، على سبيل المثال، تجمع أكثر من مائتي من ممثلي المجتمع المدني الأفغاني، والأحزاب السياسية والحكومة ومجالس المحافظات، والمجتمع الديني والمجلس الأعلى للسلام في المؤتمر الوطني لتعزيز دور

المرأة في عملية السلام. وناقشوا زيادة مشاركة المرأة في جهود المصالحة، وتوفير المزيد من الحماية للمرأة الأفغانية وأهمية امتثال الحكومة الأفغانية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتعكف الوفود حاليا على صياغة خطة عمل للدفع بعجلة التقدم الحقيقي للمرأة الأفغانية.

واتخذت الأمم المتحدة خطوات هامة في النهوض بدور المرأة في توفير الأمن والحوكمة والحياة المدنية. ونؤيد توصيات الأمين العام المتعلقة بضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لتمكين المرأة وحقوقها عند إنشاء ولايات البعثة أو تجديدها. ونثني على الأمين العام لتعيين المزيد من النساء في المناصب القيادية وزيادة عدد مستشارات الشؤون الجنسانية في الميدان. وكان دعمهن لجماعات المجتمع المدني المحلية بالغ الأهمية، ومن الواضح أنه في وسع الأمم المتحدة أن تحدث تأثيرا كبيرا حينما تقيم شراكات مع المجتمع المدني. ويجسد صندوق المساواة بين الجنسين التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ذلك النهج من خلال الشراكة مع المنظمات النسائية الإقليمية والوطنية والمحلية، فضلا عن المؤسسات الحكومية لجعل المزيد من النساء مشاركات اقتصاديا وسياسيا.

وعلاوة على ذلك، من البوادر المشجعة أن نرى انتخاب المزيد من النساء البرلمانيات خلال الفترات الانتقالية التي تقدم فيها الأمم المتحدة المساعدة. وسجلت الانتخابات التاريخية في ليبيا التي أجريت في ٧ تموز/يوليه مستويات قياسية من مشاركة المرأة، بترشيح أكثر من ٦٠٠ إمرأة لعضوية المؤتمر الوطني. ولكن ميزانيات الأمم المتحدة حتى الآن لا تزال أقل بكثير من التوصية المتعلقة بنسبة ١٥ في المائة المتفق عليها في خطة عمل الأمين العام لكفالة مشاركة المرأة في عملية الانتعاش بعد انتهاء النزاع. وإذا ما استمر ذلك، يمكن وقف التقدم الذي أحرز مؤخرا. ولا بد لنا من إيجاد السبل لتسريع وتيرة التقدم على تلك الجبهة.

وقد أدى تركيز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على قيادة النساء ومشاركتهن السياسية إلى نتائج ملموسة، ونتطلع إلى التقرير المقبل للأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٦/١٣٠ بشأن المرأة والمشاركة في الحياة السياسية. ونشعر بالامتنان أيضا على العمل بشأن المشاركة السياسية للمرأة الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة التابع لمجلس حقوق الإنسان.

ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق العميق حيال العنف الذي يستهدف النساء والفتيات، لا سيما أعمال العنف الجنسي. وتلك الأعمال ليست مروعة للضحايا فحسب، بل إنها تمزق نسيج المجتمعات. فكما صرحت وزيرة الخارجية كلينتن، تلك الأعمال ليست ثقافية بل جنائية.

ريطفي سياق السلام والأمن، فهي ليست مجرد قضايا تتعلق بالمرأة، بل هي بالأحرى، مسائل أساسية تجب معالجتها بالنسبة للمجتمعات من أجل المصالحة وإعادة البناء وإحلال السلام.

ونحن نشيد بالجهود التي تقوم بها إدارة عمليات حفظ السلام لمنع ارتكاب العنف ضد المرأة في الصراع المسلح وذلك بالعمل على وضع إجراءات ابتكارية، من قبيل وزع دوريات عشوائية في مناطق كثيرا ما تتواجد فيها النساء والفتيات لجمع الحطب أو الماء.

بالإضافة إلى اقتسام أفضل الممارسات والعبر المستقاة، علينا بذل المزيد من الجهود لتوحيد السياسات والاستراتيجيات على نطاق البعثة، وتحسين التدريب في مجال إعادة وزع قوات حفظ السلام، وتلبية احتياجات الضحايا ومساءلة الجناة. لذلك فإن الحملات التي تقوم بها الأمم المتحدة، من قبيل كبح أعمال الاغتصاب الآن أمر في غاية الأهمية.

إن تفعيل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مسؤولية وطنية. فقبل أقل من عام، أصدر الرئيس أوباما أول خطة عمل وطنية تضعها

الولايات المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن. وارتكازا على مشاورات واسعة النطاق مع المجتمع المدني الأمريكي، ومع الحكومات الأخرى، فإن خطة عملنا وضعت الأساس للكيفية التي يمكن بها للولايات المتحدة المساعدة في تمكين سكان نصف العالم، كونهم شركاء متساوين، للمساهمة في منع نشوب الصراعات وبناء السلام. إن الشركة مع مجموعات المجتمع المدني عنصر رئيسي في هذه الاستراتيجية.

في الختام، اسمحوا لي أن أكرر بأن المجتمع الدولي قد أحرز تقدما، في بما في ذلك المرأة، في حل التراعات وبناء السلام، والتصدي لآفة العنف الجنسي في حالات الصراع، وترجمة الالتزامات الوطنية الى عمل. لكن لا يزال يتعين فعل الكثير ليتسنى للعالم أن يرى المرأة منخرطة في العملية بوصفها عنصرا فاعلا، وليست ضحية، وبوصفها قائدا وليست تابعا.

السيد كروالي (جنوب أفريقيا): يشكر وفد بلادي مقدمي الإحاطات الإعلامية على البيانات المستنيرة التي ألقوها هنا اليوم. ونشكركم أيضا ياسيادة الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة.

إن جنوب أفريقيا ملتزمة التزاما تاما باتباع نهج متكامل يركز على المنظور الجنساني في مجالات منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام، وذلك اعترافاً بالدور القوى للنساء بوصفهن عناصر في التغيير.

إن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2012/732) يبين بأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قد يسر وضع إطار تمكيني لتهيئة الفرص وفسح المجال أمام المرأة لكي تكون محورا للعمليات التي تؤثر في السلامة والأمن والتنمية في شراكة متكافئة مع الرجل. ومهما يكن من أمر، فإن التقرير يبرز بعد مرور ١٢ سنة على اتخاذ القرار، وعلى الرغم من بعض المكاسب الإيجابية التي تحققت، أنه لا يزال يسير تنفيذه سيرا بطيئا ومتفاوتا في كثير من الحالات.

يلاحظ وفدي أن الأمر لا يزال يقتضي القيام بالكثير من العمل لتعزيز دور المرأة في الدبلوماسية الوقائية في عمليات السلام الرسمية والوساطة. لذلك، سنظل ملتزمين التزاما كاملا بالعمل وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، من أجل إزالة الحواجز التي تعوق التنفيذ الكامل والفعال للقرار.

وفي هذا الصدد، نرحب بالدور الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة لدمج المنظور الجنساني في برنامج والسلام والأمن تماشيا مع ولاية منظومة الأمم المتحدة الأوسع.

نلاحظ مع القلق استمرار التمثيل الناقص للمرأة في عمليات السلام الرسمية. ولهذا نحض على القيام باستعراض على نحو أكثر انتظاما لتنفيذ المقترحات المقدمة من الأمين العام بشأن إشراك المرأة في منع نشوب الصراعات وجهود الوساطة، وترشيح النساء للقيام بدور قيادي في عمليات التفاوض وزيادة عدد الإناث في صفوف قوات الشرطة والقوات العسكرية العاملة في بعثات الأمم المتحدة؛ وتنفيذ تلك المقترحات داخل منظومة الأمم المتحدة وفي الدول الأعضاء.

وبالمثل، نحض الأمين العام على إيلاء اهتمام خاص لتعيين المرأة في المناصب العليا، بما في ذلك منصب رئيس الوسطاء ورؤساء البعثات السياسية وعمليات حفظ السلام وبناء السلام. ولا نزال نرى أن الأمر يقتضي بذل المزيد من الجهد نحو نشر عدد أكبر من الإناث في القوات العسكرية وقوات الشرطة العاملة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

يسر جنوب أفريقيا أن تلاحظ المساهمة القيمة التي ما زال يقدمها المستشارون في الشؤون الجنسانية في حالات ما بعد الصراع وذلك من خلال توفير التدريب لحفظة السلام وبث روح التوعية في صفوفهم والمساعدة في أنشطة بناء القدرات لدى الحكومات الوطنية والمجتمع المدني.

ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء بطء نشر المستشارين المختصين بحماية المرأة في بعثات حفظ السلام. وهذا يشكل ثغرة كبيرة في بوابة الحماية، ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان عدم ضياع التقدم المحرز في حماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات وتمكينهن.

نؤيد الجهود التي يضطلع بها المجلس نحو ضمان إيلاء اهتمام أكثر منهجية في جميع أعماله لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن شأن إدماج المنظور الجنساني المناسب في ولايات بعثات حفظ السلام ذات الصلة، وغيرها من المجالات المواضيعية المتصلة بالسلام والأمن، أن يسهم مساهمة إيجابية في تعزيز الجهود في ذلك الصدد.

نرحب بتركيز هذه المناقشة المفتوحة على إبراز دور المرأة في منظمات المجتمع المدني في المساهمة في منع نشوب الصراعات المسلحة وحسمها، وفي بناء السلام. ومن منظورنا، لا تزال جنوب أفريقيا تسهم في الترويج للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال هياكل من قبيل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الأفريقي والمنظمة النسائية للبلدان الأفريقية.

ما برحنا ندرك أن النساء والأطفال أضعف فئات المجتمع. فهم يعانون على نحو غير متناسب من الصراع وعجز الدول. وتجربتهم في الصراع والعنف والقمع، واحتياجاتهم الخاصة في هذه السياقات عادة تختلف عادة عن الرجال. ولسوء الحظ، فإن المرأة مهمشة من حيث المشاركة رسميا في عمليات حل الصراعات وبناء السلام. ولذلك علينا أن نفسح المجال أمام المرأة لتولي مناصب قيادية ومناصب في مجال صنع القرار في عمليات صنع السلام وبناء السلام. بل الأحرى من ذلك، أنه يتعين علينا في المقام الأول التركيز على نحو أكثر على منع اندلاع الصراعات. إذ غالباً ما تتجاهل برامج الإنعاش وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع الاحتياجات الأمنية للمرأة، الأمر الذي يضر في نهاية المطاف بالشمولية والاستدامة لجهود صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. ومن الجوهري أن تحصل المرأة على العدالة في الدول الخارجة من صراعات من خلال تبني سياسات تضمن اشراكها في بناء مجتمعات عادلة ومنصفة ومتساوية. وتعاني المرأة من الفقر على نحو غير متناسب، وتزداد المخاطر التي تواجهها في الصراعات المسلحة وحالات ما بعد انتهاء الصراع. لذلك يجب على منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم المساعدة الكافية للبلدان الخارجة من صراعات لبناء قدراتها الوطنية في مجالات مؤسسات العدالة والأمن، لا سيما في الشرطة القضائية، والنيابة العامة، ومراكز الإصلاح لضمان تمثيل المرأة تمثيلاً جيدا في جميع تلك الهياكل.

أخيراً، لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل لتضييق الفجوات التي لا تزال قائمة في التنفيذ المضموني. وهنا، يقع عبء المسؤولية على كاهل أعضاء المجلس لضمان إحراز تقدم ملموس في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في السياق الأوسع في برنامج المرأة والسلام والأمن والأهداف الجديدة بالثناء التي كان يطمح إلى تحقيقها.

السيد موريس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن قضية تعلق عليها البرتغال أهمية كبيرة. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام إلياسون؛ والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ميشيل باشيليت؛ ووكيل الأمين العام هيرفي لادسو؛ والسيدة بينتيا ديوب، المديرة التنفيذية لمنظمة تضامن المرأة الأفريقية على احاطتهم الإعلامية المفيدة جداً.

بطبيعة الحال تؤيد البرتغال البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي فيما بعدً.

إن هذه المناقشة المفتوحة تأتي في أوانها وتمثل فرصة ممتازة للمجلس للإعراب عن تأييده القوى للجهود التي تبذلها فرادى النساء والشبكات النسائية في المنظمات التي تبذل جهدا كبيرا

من أجل استتباب السلام والأمن ابتداء من المستوى الشعبي في البلدان إلى المستوى الدولي. لقد قدم لنا بالفعل زميلنا البريطاني بعض الأمثلة المحددة على هذه المشاركة المتزايدة.

إن المرأة تقوم بدور هام، وفي أحيان كثيرة فإنها من الجهات الفاعلة التي لا غنى عنها في عملية التغيير والتنمية.

وباتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات المجلس اللاحقة بشأن هذه المسألة، أقر المجلس بان مشاركة النساء الفعالة في العمليات السياسية وفي المناقشات بشأن مستقبل بلدانهن بالذات أمر بالغ القيمة وينبغي أن يكون إلزاميا.

ولا منازع في أن النساء يضطلعن بدور بالغ الأهمية في إعادة بناء مجتمعات ما بعد انتهاء النزاع وفي التماسك الاجتماعي. ولذلك من الضروري، كما ذكر، ضمان إدراج النساء في عمليات السلام من المراحل الأولى وضمان مراعاة الأطراف الفاعلة الدولية والمحلية لآرائهن ومعرفتهن المباشرة وشواغلهن في تشكيل جهود بناء السلام. كما أن من الضروري ضمان أن تحصل المنظمات النسائية وقائداتها على الدعم اللازم والتشجيع من المجتمع الدولي بغية مواصلة أعمالها. ويمكن للمجلس وينبغي له أن يضطلع بدور هام وفعال في ذلك الصدد.

وخلال الأعوام القليلة الماضية في المجلس، دأبت البرتغال على العمل ليس لدعم حقوق النساء وتعزيزها وحمايتها فحسب، بل أيضا لدعم المشاركة السياسية للنساء في الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس، سواء كانت في ليبيا أو الصومال أو جنوب السودان أو أفغانستان. كما شجعنا زيادة التفاعل بين المجلس والوسيطات اللائي لديهن تجربة مباشرة وشخصية في الانخراط مع النساء في أعمال الوساطة ومنع نشوب النزاعات.

وفي اجتماع لصيغة أريا شاركنا في تنظيمه مع المملكة المتحدة، سمعنا شهادات مفيدة للغاية من وسطاء ذوي خبرة لديهم تجربة مباشرة وشخصية في انخراط النساء في منع نشوب النزاعات وفي سبل ووسائل تعزيز مشاركتهن في عمليات السلام. وبالمثل، أتيحت لنا الفرصة أيضا للاجتماع مع عدة مستشارين للشؤون الجنسانية من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وسمعنا منهم عن الأعمال القيمة التي كانوا يقومون بها لدعم المشاركة السياسية للنساء في بلدان مثل كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتيمور - ليشتي وهايتي، وأيضا لتنفيذ ولايات أوسع فيما يتعلق بالنساء والسلام والأمن. ونعتقد انه لا يسع المجلس سوى أن يستفيد من تنظيم المزيد من هذه الاجتماعات بغية الحصول على معلومات مباشرة من النساء والمنظمات النسائية في ما يتعلق بمنع نشوب النزاعات والتوطيد بعد انتهاء الحرب وإعادة الإعمار باعتبارها عناصر أساسية للتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي ذلك الصدد، أود أيضا أن أؤكد على أهمية مواصلة ممارسة تنظيم الاجتماعات مع المجتمع المدني حين يسافر أعضاء المجلس في أي بعثة ميدانية.

وأحد الجوانب الرئيسية الأخرى لأعمال المجلس في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو رصد مشاركة النساء في العمليات السياسية في حالات بعد انتهاء النزاع. وفي ذلك السياق، من الأهمية بمكان دعوة السيدة باشيليه، على غرار ما حصل خلال العامين الماضيين، إلى تقديم إحاطات إعلامية بصورة منتظمة إلى المجلس بشأن المشاركة السياسية للنساء والحالة المحددة المدرجة في جدول أعماله. وتلك الإحاطات الإعلامية لا تستكمل الإحاطات الإعلامية التي يتلقاها المجلس من ممثلي الأمانة العامة فحسب، بل أيضا تساعد المجلس في تنفيذ الولاية المتعلقة بالنساء والسلام والأمن.

وفي الواقع، أحرز تقدم هام في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن النساء والسلام والأمن. وبالرغم من ذلك، يتعين علينا أن نسلم بأنه لا تزال هناك تحديات كبيرة أمام كفالة التمثيل الكافي للنساء والجماعات النسائية في عمليات السلام الرسمية، على نحو ما أكده السيد لادو، ومن أجل الاستفادة التامة من معرفتهن وتجربتهن.

واعتمد المجلس بيانا رئاسيا يشجع الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات المنظمات النسائية على الانخراط في منع نشوب النزاع وأعمال الوساطة (S/PRST/2012/23). وتؤيد البرتغال بقوة الجهود المحددة التي تبذلها الدول الأعضاء والأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نشيد بجهود إدارة عمليات حفظ السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقديم الدعم الفني للمنظمات النسائية على الصعيدين المحلي والإقليمي بغية تعزيز جماعات المجتمع المدني النسائية. كما أقر البيان الرئاسي بان من يحمون حقوق الإنسان للنساء غالبا ما يتعرضون لحالات خطر شديد، وهو يدعو الأعضاء إلى التصدي لتلك المخاطر. وفي ذلك الصدد، نشيد بالمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يكافحون من أجل حقوق الإنسان للنساء في العديد من أجزاء العالم وفي ظروف بالغة الصعوبة ونناشد توفير الحماية الكافية لهم.

ولا بد من بذل كل الجهود لتشجيع المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء في العمليات الانتخابية، باعتبارهن مرشحات وباعتبارهن ناخبات، ومن القضاء على الحواجز التمييزية أو القانونية أمام مشاركة النساء. وينبغي في هذا السياق معالجة عدم الحصول على التعليم، ولكن أيضا مكافحة أعمال العنف، لا سيما العنف الجنسي، على نحو ما أكد عليه عن حق بالفعل في البيانات السابقة.

وفي الختام، يشكل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) رسالة قوية لتشجيع النساء في جميع أرجاء العالم في البلدان التي تدور فيها الحروب والبلدان التي تنعم بالسلام على الانخراط في مستقبل بلدانهن وفي تعزيز السلام والأمن. ولا تزال البرتغال ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق ذلك الهدف ومنخرطة في تعزيز العمل على الصعيدين الوطني والدولي لتحقيق تلك الأهداف. وكما ذكر هنا اليوم، علينا أن نقطع الشوط الإضافي مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها ومع المجتمع المدني. فلنفعل ذلك!

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا وقبل كل شيء، نود أن نشكر الرئاسة الهندية للمجلس ووفد غواتيمالا على تنظيم جلسة اليوم. ونشعر بالامتنان لجميع من تكلموا على ما قدموه من تقييمات ومعلومات مفيدة.

وحدثت تغييرات كثيرة في الأعوام الـ ١٢ التي مضت منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)،. وأصبحت المبادئ الرئيسية المجسدة في القرار بغية تعزيز دور النساء في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، فضلا عن حماية النساء في حالات النزاع خريطة طريق من نوع خاص من أجل تنفيذ وممارسة نهج شامل في ما يتعلق بمسائل النساء والسلام والأمن,

وللأسف، بالرغم من الجهود العديدة التي بذلت، فان عدد النساء اللائي يعقن ضحايا لمختلف أشكال العنف في النزاعات المسلحة لا يشهد انخفاضا. ولذلك السبب نرى انه ينبغي ايلاء اهتمام مماثل لجميع صنوف العنف، بما في ذلك حالات قتل النساء والأطفال وإصابتهم من جراء الاستخدام العشوائي والمفرط للقوة. وتلك ليست مجرد مشكلة نظرية؛ فهي قائمة في الوقت الحالي.

ويتوقع المجتمع الدولي إحراز نتائج في التحقيق في حالات وفيات السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، نتيجة لعمليات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا. ونشرت وسائط إعلام مستقلة في العديد من المناسبات معلومات دقيقة فيما يتعلق بالحقائق في هذه الحالة. كما أشار

مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، متكلما أيضا فيما يتعلق بالمجلس، إلى أن من الضروري التأكد من استكمال التحقيق. وكما نعلم، خلال مناقشة اليوم سنستمع لكلمة ممثل للناتو.ويحدونا الأمل في أن تغتنم هذه الفرصة بصفتها مستشارة لاطلاعنا على مركز نتائج التحقيق. كما نشعر بقلق بالغ من الإحصاءات المتعلقة بما يسمى الأضرار التبعية الناجمة من استخدام أنواع جديدة للأسلحة، مثل الطائرات بلا طيار.

إن النساء لسن ضحايا للتراعات المسلحة فحسب؛ فهن يقدمن إسهاما كبيرا لمنع نشوبها وتسويتها. ونرى أيضا أن انخراط النساء في منع نشوب التراعات وتسويتها شرط مسبق هام للتغلب على أعمال العنف المرتكبة ضدهن. وفي ذلك الصدد، نرحب بحقيقة أن اهتماما ذا أولوية قد منح هذا العام في البيان الرئاسي للمسائل المتعلقة بدور المنظمات النسائية في المجتمع المدني في منع نشوب التراعات المسلحة وتسويتها وفي بناء السلام (انظر S/PRST/2012/23). وبالرغم من أن الاضطلاع بدور بالغ الأهمية في حماية النساء في جميع مراحل التراع المسلح يقع على عاتق الحكومات الوطنية، فان التدابير التي يتخذها المجتمع المدني وهيئات منظومة الأمم المتحدة على السواء تدعم جهود الدول وتستكملها.

وتعاني النساء على وجه الخصوص خلال حالات الأزمة المختلفة، ليس أثناء التراعات المسلحة التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين فحسب. ونرحب باستخدام الجمعية العامة ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان ولجنة وضع المرأة كل حسب ولايته للمعلومات الأساسية التي قدمها المجلس بشأن مسائل أعمال العنف المرتكبة ضد النساء. ومع ذلك، من الأهمية بمكان التقيد بتقسيم العمل القائم في المنظمة وعدم تداخل الجهود أو تعدي أي جهة على مجالات سلطة الجهة الأخرى. وتتصدى هيئات الأمم المتحدة الأخرى بنجاح لمشاكل العنف الأسري وصحة المرأة وتعليمها وللعديد من المشاكل الأخرى. وبموجب القرار ٢٥ (٢٠٠٠)، يجب أن يقتصر نظر مجلس الأمن في المسائل المتعلقة بالمرأة على صلتها بموضوع صون السلام والأمن وعلى وجه الدقة فيما يتعلق بالحالات المدرجة في جدول أعماله.

لقد درسنا بعناية تقرير الأمين العام الذي جرى إعداده لجلسة اليوم (S/2012/732).

وفيما يتعلق بمحتوياته، التي جمعت على أساس الثلث الأول لمؤشرات التقييم الخاصة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نود أن نؤكد أن ملاءمة وأهمية المؤشرات الفردية، وكذلك نطاقها وتطبيقها، لا تزالان تثيران الأسئلة. إن المعلومات الواردة في التقرير المقدمة طبقا للمؤشرات، تعتبر في أغلبها إحصاءات جامدة. و لم يجر أي تحليل جاد للمعلومات التي جرى تجميعها. ولذلك لم يكن في الإمكان فهم أهمية البيانات، أو في تقييم قيمتها المضافة، أو القيام باستنتاجات محددة، بخصوص وضع المرأة، من هذه المعلومات.

إننا نعتقد بضرورة أن يكون العمل بشأن المؤشرات، الذي هو الآن في مرحلة الاستعراض، أكثر شفافية وانفتاحا، أي بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفيما يتعلق باستخدام ما يسمى خطط عمل وطنية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كأداة لتقييم سياسة بلد ما فيما يخص تحسين وضع المرأة، ينبغي للدول في حالات التراع المسلح إعداد مثل هذه الخطط على أساس طوعي. وإذا ما رغبت بلدان أخرى في وضع خطط وطنية مشابهة، فلديها الحق في القيام بذلك، لكنها غير ملزمة بذلك.

إن الاتحاد الروسي مقتنع بأن هناك إمكانات كبيرة وإيجابية للمرأة تؤهلها للمشاركة في مختلف جوانب تسوية التراعات المسلحة والانتعاش بعد انتهاء الصراع. ويتعين على المجلس والوكالات والآليات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم

المتحدة، أن تولي مزيدا من الاهتمام لسبل إشراك المرأة في مثل هذه العمليات، على النحو المطلوب بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وإننا نؤيد أيضا المقترحات الخاصة بمراعاة المسائل الجنسانية عند تشكيل قوات حفظ السلام. كما أننا نشير إلى أهمية إدراج تلك المسائل في ولايات تلك البعثات. وفي نفس الوقت، يجب أن نتعامل مع مثل هذه الأمور ليس من خلال معايير نموذجية، ولكن مع مراعاة الخصائص المتعلقة بكل حالة.

في الختام، نود أن نكرر اعتقادنا بأنه لن يتسنى ضمان حقوق المرأة وحمايتها في التراعات المسلحة إلا من خلال بذل جهود مشتركة من قبل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني. ويظل المبدأ التوجيهي بالنسبة لنا جميعا بشأن هذه المسالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأشكر أيضا نائب الأمين العام إلياسون، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة السيدة ميشال باشيليت، والسيد إيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة بينيتا ديوب، رئيسة منظمة تضامن المرأة الأفريقية، على بياناهم.

إن مجلس الأمن يقر بحقيقتين. من جهة، فإن النساء هن ضحايا التراع الرئيسيون في صفوف المدنيين. ومن جهة أخرى، لا يجري إشراكهن أبدا، أو نادرا ما يجري إشراكهن في المفاوضات السياسية الرامية لإنهاء الأزمات. وقد توصل المجلس إلى استنتاجين رئيسيين من ذلك: حمايتهن التي يتعين تعزيزها، ومشاركتهن الضرورية في عمليتي إحلال السلام وحل التراعات.

وتم جزئيا الإصغاء إلى ذلك النداء. اليوم، وبعد مرور ١٢ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تأخذ الأمم المتحدة بصورة متزايدة دور المرأة في الاعتبار في أنشطتها الخاصة بالسلام والأمن. والمرأة حاضرة أكثر من أي وقت مضى، بما في ذلك في مناصب المدراء التنفيذيين، وفي أفرقة الوساطة، وفي بعثات الأمم المتحدة في الميدان.

وتحت رئاسة السيدة باشيليت، عززت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اتساق وتنسيق الجهود الخاصة بحماية وتعزيز المرأة. ويراعي مجلس الأمن بشكل أفضل مسألة المرأة في قراراته. لكننا في حاجة إلى القيام بالمزيد في ذلك الصدد. إن فرنسا ترغب في أن تجري زيادة عدد الوظائف الاستشارية المعنية بحماية المرأة، على وجه الخصوص.

ولا ينبغي لتلك التطورات أن تجعلنا نغفل عن أن المرأة لا تزال إلى حد كبير مستبعدة من عمليتي منع نشوب التراعات وحلها، اللتين لا تزالان في أغلب الأحيان حكرا على الرجال. وفي حالات الأزمات، تظل النساء بشكل خاص الهدف الرئيسي للعنف غير المحتمل. وفي حالات ما بعد الأزمات، غالبا ما يتم تجاهل معاناهن.

وغالبا ما يكون هذا القصور واضحا في اتفاقات السلام. في عام ٢٠١١، جرى التوقيع على تسعة اتفاقات سلام، في العالم، تضمن اثنان منها في اليمن والصومال أحكاما خاصة بالمرأة. ويمكن تحقيق تقدم لفائدة المرأة في الحالات الانتقالية بشكل خاص.

ولذلك يجب أن تجري حتى مشاورات متعمقة بين المنظمات النسائية في المجتمع المدني. وفي ذلك السياق، يتعين تواصل عقد المجلس لاجتماعات غير رسمية مع النساء الناشطات في الميدان، وتعزيزها وزيادة أعدادها.

وأود أيضا أن أثني على الجهود الدؤوبة التي تبذلها السيدة بينيتا ديوب، التي تعمل بصفتها رئيسة منظمة تضامن المرأة الأفريقيةلتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العديد من الدول الأفريقية، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وكوت ديفوار، وفي دارفور. وخلال الأيام المأساوية، أود

أن أشير إلى الأحداث التي جرت مؤخرا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث وقع مرة أخرى، السكان المدنيون، والنساء على وجه الخصوص، ضحايا للاشتباكات.

إن النساء في حالات الصراع ما يزلن هدفا متواصلا للعنف غير المقبول. ويحدث ذلك عندما يشاركن. لقد شهدنا في الآونة الأخيرة أيضا استهداف المدافعين عن حقوق المرأة من قبل جميع أنواع المتطرفين، الذين يريدون إسكاتهم. في أفغانستان، تهدد الجماعات المتطرفة النساء اللائي يضطلعن بدور نشط فيإعادة بناء بلدهن ويشاركن في الحياة السياسية. كما أنهن ما يزلن الهدف الرئيسي للعنف الجنسي، الذي ما زال مستخدما بوصفه سلاح حرب من أجل إرهاب السكان المدنيين.

وقد أصدر مجلس الأمن في مناسبات عديدة بيانات عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي سبق أن أشرت إليها، تدين الحملات الوحشية للاغتصاب والعنف الجنسي المرتكبين من قبل الجماعات المتمردة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وتعتبر النساء أيضا في مالي الضحايا الأوائل للعنف الذي أطلقته الجماعات الإسلامية التي استولت على شمال البلاد ضد النساء. وثمة تقارير مثيرة للقلق عن إحصاء الجماعات الإسلامية لعدد النساء غير المتزوجات اللائي أنجبن أطفالا. ومن الواضح أن هؤلاء النسوة سيشكلن لاحقا أهدافا للعنف. وليس بوسعنا أن نظل مكتوفي الأيدي أمام هذا الواقع.

وفي ذلك الصدد، فإنني أثني على عمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وبفضل جهودها، لدينا الآن قائمة الجماعات التي تستخدم العنف الجنسي بشكل منهجي. ويتعين أن تساعد تلك القائمة على وضع حد لإفلات تلك الجماعات من العقاب. ونظرا لوقوع مثل هذه الجرائم، فإن التصدي للإفلات من العقاب أمر ضروري بالفعل. وفي ذلك الصدد، ينبغي للمحكمة الجنائية الدولية الاضطلاع بدورها كاملا. وعلاوة على ذلك، ترحب فرنسا أيضا بسياسة عدم التسامح مطلقا، التي ينهجها الأمين العام مع موظفي الأمم المتحدة، والتي يتعين أن تستمر.

وقد اعتمدت فرنسا خلال عام ٢٠١٠ خطة عمل وطنية لتنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي ذلك السياق، فإننا نتعاون على الصعيد الدولي، بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونحن نمول بالتالي برامج تهدف إلى التصدي للعنف، في ستة بلدان أفريقية وفي العالم العربي، بما في ذلك الأردن ومالي والنيجر. وتنفذ تلك البرامج هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ بتنسيق وثيق مع منظمات المجتمع المدني. وعملنا منذ عام ٢٠١١ أيضا مع الهيئة من أجل تعزيز وصول المرأة إلى العدالة في أفغانستان.

ويمكن للأعضاء من ثم أن يظلوا واثقين من التزام فرنسا بالنهوض بالمرأة والدفاع عن حقوقها، والعمل بدون كلل من أجل تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومن عزمها على ذلك

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة. وقد اخترتم أفضل موضوع لاختتام رئاستكم الناجحة لبلدكم الصديق الهند، للمجلس خلال هذا الشهر. كما أود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام السيد إلياسون على عرضه الواضح والموجز لتقرير الأمين العام (S/2012/732)، وكذلك المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة السيدة ميشال باشيليت، والسيد إيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة بينيتا ديوب، رئيسة ومؤسسة منظمة تضامن المرأة الأفريقية، على مشاركاتهم.

يرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2012/732) وباعتماد البيان الرئاسي بشأن هذه المسألة (S/PRST/2012/23) في تشرين الأول/أكتوبر. فقد

بعث البيان برسالة قوية تعبر عن الالتزام الثابت والمستمر للمجتمع الدولي بمساعدة النساء على أن يصبحن مستقلات وبحماية حقوقهن. وستتيح لنا مناقشة اليوم تقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولا سيما بخصوص تعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام وبرامج التدريب لأفراد حفظ السلام.

اتخذ المجلس القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) في سياق مبادرة تقوية الترسانة القانونية القائمة في مجال تعزيز وحماية حقوق المرأة ومشاركتها في الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات وحلها وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع. وسمح لنا القرار بإحراز تقدم كبير على طريق استقلال المرأة في حالات الصراع من خلال صياغة خطط عمل وطنية، ذات مؤشرات قابلة للقياس، مما أتاح إنشاء آلية فعالة لمتابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما يشير تقرير الأمين العام إلى التقدم الهام المحرز باتجاه مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وتمثيلها في عمليات صنع القرار.

ووضع استراتيجيات محددة لفترة ما بعد الصراع أمر ضروري ولا بد أن يقترن بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذا الصدد، لا بد من تركيز الاهتمام بشكل خاص على مشاركة المرأة الأفريقية في مفاوضات السلام وجهود الوساطة والعمليات الانتخابية واللجان الدستورية وكيانات الحقيقة والمصالحة.

ولأن النساء هن أضعف فئات السكان وأكثرها استهدافا في حالات الصراع، فإن المرأة بوسعها أن تسهم إسهاما ثمينا لا يمكن إنكاره في مفاوضات السلام وبناء السلام وأن تضيف قيمة إليها. ويلاحظ أعضاء المجلس أن التجربة في غرب أفريقيا وفي هايتي قد أظهرت أن المرأة عندما ترتبط بعمليات السلام، فإنها تتمكن من إحداث تغيير من خلال تأثير حساسيتها وإبداعها والتزامها ليس على عمليات السلام، فحسب، ولكن أيضا على المصالحة الوطنية وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي.

وإحلال السلام الحقيقي يتطلب وجود هياكل سياسية واقتصادية واجتماعية سليمة وشاملة للجميع. والمنظمات النسائية المحلية هي قاطرات تعزيز استقلال المرأة ومشاركتها الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ووفد بلدي يؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، ولا سيما تلك التي تشجع الدول الأعضاء على العمل مع المنظمات النسائية بصورة فعالة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ويرحب وفد بلدي أيضا بالإجراءات المتخذة في سياق الاستراتيجية المشتركة بشأن الشؤون الجنسانية والوساطة التي أطلقتها إدارة عمليات حفظ السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز كفاءة الوسطاء في تشجيع مشاركة المرأة في عمليات الوساطة وبناء السلام. كما نرحب بالتدابير التي اتخذتها الإدارة لحماية المرأة في الصراعات المسلحة ولإدماج القضايا الجنسانية في حفظ السلام. وهذه المبادرات من جانب إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية تسلط الضوء على السياسة الجنسانية التي ينفذها الأمين العام منذ توليه منصبه، والتي تدفع عجلة التقدم على نحو لا يمكن إنكاره حتى الآن. ونشيد بتصميم الأمين العام على ترسيخ هذه السياسة والاستمرار فيها.

بخصوص جانب الحماية، فإن تقرير الأمين العام يؤكد على أن النساء والفتيات اللاجئات ما زلن يقعن ضحايا لانتهاكات للقانون الإنساني الدولي ولحقوق اللاجئين، وخاصة في ما يتعلق بالحصول على المساعدة الإنسانية. والحوارات على الصعيد الإقليمي مع اللاجئات، التي تنظمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل دوري، تبين أن النساء والفتيات اللاتي لا يحملن وثائق هوية ما زلن يعانين أشد المعاناة بسبب أعمال التمييز القائم على نوع الجنس، وخاصة في ما

يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية. ووفقا للتقرير، فإن برامج التسجيل في حالات الطوارئ يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على جعل النساء والفتيات أكثر استقلالية. ونحن نؤيد تماما هذا النهج وندرك الحاجة إلى العمل لجعله أمرا ممكنا.

ختاما، سيتوقف نجاح المجتمع الدولي في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على توفر الإرادة السياسية لترجمة أحكامه إلى واقع ولضمان تنفيذها. والقضية النبيلة المتمثلة في استقلال المرأة ومشاركتها الفعالة في إحلال وبناء السلام هي مهمة طويلة الأجل. وهي مهمة حيوية ومفيدة، لا سيما في البلدان التي تشهد صراعات أو تلك الخارجة منها، خاصة في أفريقيا. ويجب تنفيذها ومتابعتها بتصميم ونجاح. والدور الذي تقوم به السيدة باشليه على رأس هيئة الأمم المتحدة للمرأة في غاية الأهمية لتحقيق هذه الغاية، ونحن نؤيد جهودها في هذا المجال.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونحن نعلم جميعا أن الفكرة الأصلية كانت تتمثل في عقدها قبل شهر على وجه التحديد تحت رئاسة غواتيمالا للمجلس، ولكن إعصار ساندي قرر خلاف ذلك وتعين تعليق كل شيء. ويسعدنا، بالتالي، أن المبادرة قد جرى إحياؤها، الأمر الذي سيضفي مغزى أكبر على البيان الرئاسي S/PRST/2012/23، المعتمد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

ونحن نشكر السيدة باشليه على إحاطتها الإعلامية ونهنئها على ما حققته من أهمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ونحن نرحب بالفرصة لأن يكون هناك مكتب لهذا الكيان الجديد في بلدنا. كما نشكر الأمين العام على تقريره، الذي يشكل الأساس لهذه المناقشة، ونشكر نائب الأمين العام يان الياسون ووكيل الأمين العام إرفي لادسو على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأعرب عن امتناني بصفة خاصة للسيدة بنيتا ديوب لتقديمها رؤية جماعية ومفعمة بالحيوية بالنيابة عن منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بموضوع اليوم.

وبهذه المناسبة، نشير إلى القرار الرائد ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي اتخذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. والقرار يعالج صراحة حالة النساء والفتيات في حالات الصراع المسلح. وفي كل عام، يعزز المجلس الفرضية الأساسية للقرار، ألا وهي، أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم دون توفير الأمن للمرأة. والموضوع الأكثر تحديدا لمناقشة اليوم هو الدور الهام الذي يمكن لمنظمات المجتمع المدني النسائية أن تقوم به، جنبا إلى جنب مع الدول، في الإسهام في منع نشوب الصراعات المسلحة وحلها وفي بناء السلام.

بخصوص غواتيمالا، فلقد مر، لحسن الحظ، أكثر من ١٥ عاما منذ أن تغلبنا على صراعنا الداخلي المسلح، الذي يشكل عنصر جدول الأعمال الذي يندرج ضمن اختصاص مجلس الأمن.

ومع ذلك، فإن الخطوط الفاصلة بين بناء السلام وصنع السلام والتحول الاقتصادي والاجتماعي ليست واضحة دائما. وعليه، فقد أصبحت الآن شواغلنا بشأن حالة المرأة والفتيات في غواتيمالا على مدى ما يزيد عن ٣٠ عاما من الصراعات الداخلية أكثر ترابطا مع شواغلنا الحالية المتعلقة بتعزيز النهوض بالمرأة في جميع القطاعات.

وأود أن أضيف أن هناك العديد من الروابط الأساسية بين مجالي الاهتمام كليهما اللذين يشكل منع نشوب الصراعات أحدهما. وفي ذلك السياق، ينص القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على أن منع نشوب الصراعات هو أفضل وسيلة لضمان حماية جميع المدنيين، وخصوصا النساء والفتيات من ويلات الصراع المسلح. غير أننا نطبّق أيضا مفهوم المنع من منطلقات أخرى. وأشير هنا إلى السياسات والأدوات والإجراءات الرامية إلى

تمكين المرأة من كسر الحلقة المفرغة من الفقر. ويتمثل جزء هام من تلك الجهود في تمكين المرأة اقتصاديا كما ينبغي.

ويشكل العنف عنصر ارتباط رئيسي أيضا، بوصفه سمة أساسية للصراع المسلح، غير أنه يبدو على نطاق واسع في المجتمعات التي يفترض أنها تعيش في سلام. ويتبادر إلى ذهني هنا العنف المنزلي، بل على نطاق أوسع أشكال العنف المفرط الذي تعرّض له مواطنو غواتيمالا، وخصوصا النساء، جراء تصاعد الجريمة المنظمة بصورة مثيرة للقلق، سواء كانت تلك التي ترتكبها عصابات الشباب، أم تلك المنسوبة إلى التكتلات المنظمة عبر الوطنية المتورطة في الاتجار غير المشروع بالسلع والخدمات.

وفي ذلك الصدد، فإننا إن عالجنا الأسباب الجذرية للعنف، سنجد أنه ينجم في كثير من الأحيان عن اعتماد المرأة على الذين يلحقون الضرر بها أو يعرضونها للعنف، سواء في النزاعات المسلحة أم في المجتمعات السلمية. ولذلك السبب، فإننا نرى، على سبيل المثال، أنه يجب أن تشكل الجهود المبذولة من جانب الدول أو المجتمعات المدنية بغية تحسين وضع المرأة من خلال ضمان قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي، فضلا عن زيادة الفرص المتاحة لها جزءا من مجموعة أدوات العمل الوقائي الرامي إلى حماية المرأة من العنف. ولذلك السبب أيضا نحن ندعم تحسين مؤشرات قياس التقدم المحرز، والإنجازات التي حققت بالفعل بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وذلك أمر هام، لأن تلك النتائج ستمكّن من إجراء تحليل للتقدم المحرز في القضاء على العوامل المسببة للعنف ضد المرأة أو على الأقل في تخفيف أثرها عبر الإجراءات الوقائية وأيضا في تحديد الثغرات عبر اتباع سياسات جديدة إزاءها.

ومن الواضح أن للأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام في ذلك المجال. ونثني على إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفها تقدما مؤسسيا فريدا وهاما.

وينبغي أن نعزز قدراتها على القيادة وتقييم المساءلة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين على صعيد المنظومة بأسرها.

وفيما يتعلق بالولاية الناشئة عن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فنحن نؤيد زيادة مشاركة المرأة في جهود بناء السلام وتقييم قدرات المجتمع المدني في حالات ما بعد الصراع فيما يتعلق بموضوع المرأة والسلام والأمن. وفي رأينا فإن الاعتراف بإسهام المرأة في بناء السلام وتحقيق الاستقرار أمر بالغ الأهمية. ويبرز بدقة تعرض المرأة للمعاناة بعلى نحو غير متناسب جراء آثار الصراع ضرورة مشاركتها في عملية بناء السلام.

أخيرا، ونحن لا نشير إلى مجلس الأمن فحسب، بل إلى منظومة الأمم المتحدة برمتها، فإننا نؤيد بشدة زيادة مشاركة المرأة في أعمال المنظمة، تماما كما نعمل على زيادة مشاركتها في إطار حكومتنا ومجتمعنا. وأحث بشدة منظومة الأمم المتحدة على توسيع مشاركة المرأة على جميع المستويات الهرمية، فضلا عن كفالة تنفيذ تلك الجهود بطريقة منصفة. وفي ذلك السياق، فإنه يتعين علينا أن نتذكر أن لدى جميع الدول الأعضاء ما تسهم به خاصة فيما يتعلق بموضوع العنف، الذي عانينا نحن، للأسف، من عواقبه بصورة مباشرة. ومع ذلك، فقد تعلمنا دروسا معينة في ذلك السياق.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بدايةً أن أشكر الهند على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم، وهي أمر هام للغاية. وأشكر أيضا نائب الأمين العام إلياسون،و السيدة باشليه، والسيد لادسو، والسيدة بينيتا ديوب على إحاطاتهم الإعلامية المتعمقة. وتؤيد ألمانيا البيان الذي سيتم الإدلاء به باسم الاتحاد الأوروبي.

بدايةً، أود أن أشدد على أن بلدي يرحب دون تحفّظ بتقرير الأمين العام (S/2012/732)، وخصوصا تحليله الذي استخدم مجموعة من المؤشرات التي وضعتها الأمم المتحدة. ونثني أيضا على هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين

وتمكين المرأة على عملها في توجيه تعميم الجهود داخل منظومة الأمم المتحدة. ونشجع الهيئة على مواصلة التعاون بشكل وثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

وعلى الرغم من أنه تم تناول ضرورة إشراك المرأة في عمليات السلام على نطاق واسع، فإن هناك حاجة إلى إحراز التقدم في جميع مجالات المجتمع، بغية تعزيز إمكانات المرأة بوصفها عاملا من عوامل التغيير. وبالتالي، فنحن بحاجة إلى أن نسأل أنفسنا مرة أخرى: ما هو الجهد الإضافي اللازم الذي يمكن أن يضطلع به مجلس الأمن والأمم المتحدة والدول الأعضاء من أجل سد الفجوة القائمة بين الإطار المعياري والإجراءات الملموسة؟

وأود الإدلاء بخمس ملاحظات هنا. أولا، فإن مناقشة اليوم والبيان الرئاسي (S/PRST/2012/23) الذي اعتمد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر يركزان بصورة واضحة وللمرة الأولى على أهمية دور منظمات المجتمع المدني النسائية. ونعرب عن ترحيبنا العميق بذلك التركيز. نظرا إلى أن إشراك النساء والمنظمات النسائية ليس عملا إيجابيا فحسب، ولكنه شرط أساسي لتحقيق أي سلام مستدام.

ثانيا، نؤكد على أهمية حماية المرأة في الصراعات المسلحة من جميع أشكال العنف، وخصوصا العنف الجنسي. ولكن يجب علينا أيضا حماية الذين يقاتلون من أجل حقوق المرأة. وهم يستحقون دعمنا غير المشروط لهم. ولأنني اجتمعت

مع العديد من المنظمات النسائية من شتى أنحاء العالم، فإني أدرك أن المدافعين عن حقوق الإنسان غالبا ما يواجهون أخطارا شديدة أثناء القيام بعملهم.

ثالثا، بوسع المرأة والمنظمات النسائية أيضا أن تضطلع بدور بالغ الأهمية في تنفيذ آليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني. وبوسع المنظمات النسائية أيضا أداء دور حاسم في مجال الإصلاح السياسي والدستوري، فضلا عن جهود العدالة الانتقالية. ولتمكين تلك المنظمات من أداء ذلك الدور، فإنها بحاجة إلى تلقي الدعم الكافي، بما في ذلك الدعم المالي.

رابعا، تدعم ألمانيا على نحو منتظم المنظمات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان ماليا ولوجستيا. ولأذكر هنا بعض الأمثلة القليلة على ذلك. فقد نظمنا مؤتمرين إقليميين في تونس والأرجنتين في عام ٢٠١١. وسنتولى أيضا رعاية مؤتمر في بنما بشأن التدريب الجنساني ومنع العنف الجنسي وتوفير أدوات الاستجابة والوصول إلى العدالة دون عوائق.

التزمت ألمانيا أيضاً بمبادرة مدن الملجأ الأوروبية المنصوص عليها في ميثاق الاتحاد الأوروبي تعزيزاً لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. علاوة على ذلك، يسعدني أن أعلن أن ألمانيا تعمل على وضع خطة عمل وطنية إمعاناً في تعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وأخيراً، يستطيع مجلس الأمن نفسه أن يبذل جهداً أكبر لإدماج المسائل المتعلقة بموضوع المرأة والسلام والأمن بصورة منهجية في عمله اليومي، بما في ذلك عند الإذن ببعثات الأمم المتحدة أو عند تجديدها. ينبغي أن يتناول المبعوثون والممثلون الخاصون هذه المسائل في إحاطاتهم أمام المجلس. وينبغي أن يتضمن ذلك أيضاً بعض الاعتبارات المتعلقة بكيفية المحافظة على المكاسب التي تحققت في مجال حماية المرأة والنهوض بها خلال السحب التدريجي لبعثات الأمم المتحدة وعمليات الانتقال.

السيد مبيو (توغو) (تكلم بالفرنسية): أولاً، أود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، لدعوتكم إلى عقد هذه المناقشة بشأن المرأة والسلام والأمن في سياق دور منظمات المجتمع المدني النسوية في منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها وبناء السلام. أود أيضاً أن أشكر نائبة الأمين العام السيدة ميشيل باتشليه، والسيدة بنيتا ديوب، والسيد إيرفي لادسو على بياناتهم. وأؤكد

للسيدة ديوب دعم بلدي لعملها على رأس منظمتها تعزيزاً للحماية الفعالة لحقوق المرأة، لا سيما في أفريقيا.

بعد اثني عشر عاماً على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ترحب توغو بعمليات التفاكر الجارية التي بدأتها الأمم المتحدة حول تنفيذ القرار. تكمن أهمية هذه العملية في كونها تمثل فرصة لجرد ما تحقق من نتائج وما ظهر من صعوبات، وللتدارس في الإستراتيجيات التي يمكن أن نتبناها في عملنا المستقبلي. ومع أن جهوداً جبارة قد بذلت في تنفيذ القرار، فثمة الكثير مما لا يزال يتعين عمله، خاصةً في مجالات مثل تنفيذ اتفاقات السلام، وعمليات الانتقال السلس، والسحب التدريجي لبعثات الأمم المتحدة، وتهيئة بيئة آمنة لمنظمات المجتمع المدني. يجب وضع جميع هذه العناصر في الحسبان من أجل تعزيز عملية منع نشوب الصراعات وتسويتها وبناء السلام.

يشير تقرير الأمين العام المعروض علينا (S/2012/732) إلى أن النساء والفتيات ما يزلن يعانين من انتهاك حقوقهن، خاصة من خلال العنف الجنسي والجنساني، والتشريد القسري، وإعاقة الحصول على المساعدات الإنسانية، وكل ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين. ولئن كانت الأمم المتحدة تبذل قصارها جهدها لحماية المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، وتدعو جميع الأطراف في الصراعات إلى التصرف بما يوافق ذلك، فإننا لا نزال نلاحظ أن العنف ضد النساء والأطفال في ازدياد، كما رأينا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال مالي.

بالإضافة إلى هذه الأعمال الرهيبة والمأسوية والمذمومة، نلاحظ أيضاً استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق المأهولة، ما يؤدي إلى حركات نزوح جماعي، خاصة بين النساء والأطفال، فيصبحون بذلك عرضة لجميع أشكال العنف وانتهاك حقوقهم. يجب أن تتوقف هذه الأعمال، وأن يعاقب مرتكبوها بموجب الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة.

لذا فإن من المهم أن تدمج التشريعات الوطنية القانون الجنائي الدولي الذي ينص على هذه الأعمال ويعاقب مرتكبيها. على المجلس أن يكفل ألا يصبح الإفلات من العقاب هو القاعدة، بل الاستثناء. يرحب بلدي بكون التدابير التي اعتمدتها الأمم المتحدة لحماية النساء والبنات تتضمن إرشادات توجيهية وضعها قادة الوحدات العسكرية والشرطية في عمليات حفظ السلام. تلبي الجزاءات المنصوص عليها بحق حفظة السلام المتورطين في قضايا العنف الجنسي توقعات المجتمع الدولي، وهي مصممة لتوفير الحماية التامة والكاملة للنساء والبنات الضعيفات.

بذل المجتمع الدولي جهوداً هائلةمن أجل تعزيز هذه الحماية، لكن لن تنجح تلك الجهود إلا إذا شاركت النساء في العمليات الحاسمة لتسوية الصراعات. للأسف فإن منظمات المجتمع المدني النسوية كثيرا ما تُقصى من هذه العمليات. مع ذلك فإن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يتطلب تحسين التعاون بين الدول الأعضاء، والمؤسسات الأمنية الدولية والوطنية، والمجتمع المدني.

الفجوات التي تشوب اتفاقات السلام – التي تتسم بلا شك بالتعقيد – قادت الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية إلى أن تطلب المشاركة الفعالة من المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص منظمات المرأة. لهذه المنظمات، بالطبع، الاضطلاع بدور مهم في منع نشوب الصراعات وتسويتها. ويتيح انخراطها في تسوية الصراعات الفرصة للتأثير على سياسات حفظ السلام وبناء السلام. لذلك فإن من الملائم أن تشارك المرأة مشاركة نشطة في مختلف مراحل المفاوضات، إذ تكتسب عملية السلام الشرعية والمصداقية حين تشارك فيها المرأة.

في ٢٠١١، مُثِّلت المرأة في ١٢ من أفرقة الأمم المتحدة لدعم الوساطة، أي ما نسبته ٨٦ في المائة. بيد أن المرأة لم تكن موجودة إلا في صفوف ٤ من بين ١٤ من وفود الوساطة. تشير هذه الحالة المؤسفة إلى الحاجة الملحة إلى إقناع أطراف الصراعات بضرورة إيلاء دور كبير للمرأة في مفاوضات السلام وتنفيذ اتفاقات السلام، إذْ إن منظمات المجتمع المدني النسوية هي التي تكفل استدامة بناء السلام على أرض الواقع.

لا يمكن للمرأة أن تضطلع بهذا الدور الإيجابي ما لم يُعهد إليها بمسؤوليات في إطار هياكل دعم إعادة بناء البلد. لذلك فإننا نرحب بمشاركة المرأة في عمليات التيسير والوساطة الرامية لحل الصراعات في بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، وقبرص، وملاوي. في هذا الصدد، نؤيد تقرير الأمين العام، الذي يحث الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي تشارك في عمليات السلام على تعيين المزيد من النساء بصفة وسيطات ووسيطات بالشراكة ومستشارات وساطة.

أشير في ذلك الصدد إلى أن بلدي أضاف منذ عام ٢٠٠٦ إستراتيجية لدمج المنظور الجنساني في سياساتنا وبرامجنا التنموية. تؤكد هذه الإستراتيجية، في ديباجتها ووفقاً للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، على أهمية الدور الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب الصراعات وتسويتها وفي بناء السلام، وتشدد على أهمية مشاركتها على قدم المساواة في جميع الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن وتعزيزهما.

لدى ترجمة هذه الإستراتيجية إلى واقع، قامت توغو بتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني النسوية في التوقيع على الاتفاقية السياسية الشاملة لعام ٢٠٠٦، التي سمحت للبلد بالخروج من الأزمة الاجتماعية – السياسية التي بدأت عام ١٩٩٠. واضطلعت المرأة أيضاً بدور نشط في عمل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، التي وجدت نتائجها القبول لدى جميع السكان تقريباً. تتجلى الأهمية التي توليها الحكومة لدور المرأة في بناء البلد في انتخاب العديد من النساء لعضوية البرلمان وتعيين أخريات في الحكومة وغير ذلك من المناصب ذات المسؤولية.

وتهدف الحكومة إلى كفالة زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والإدارية في بلدنا لنحقق في المدى الطويل النسب التي تعكس التزامها واهتمامها الحقيقيين بالشؤون العامة.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس دعم حكومتي للتنفيذ الكامل والتام للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونرحب بأن المجلس اعتمد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر بيانا رئاسيا بشأن هذا الموضوع (S/PRST/2012/23)، في ظل رئاسة غواتيمالا.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): تنضم باكستان إلى أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن الشكر للهند على عقد المناقشة المفتوحة الهامة اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن. يشكل البيان الرئاسي بشأن هذا الموضوع (S/PRST/2012/23) إعرابا عن الدعم الجماعي من جانب جميع أعضاء المجلس لهذه القضية المشتركة وعن التزامهم القوي بالتصدي للتحديات التي تواجه مشاركة المرأة على جميع المستويات. نود أن نسجل تقديرنا للعمل الممتاز الذي قامت به المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وغواتيمالا في صياغة البيان الرئاسي.

تعلق باكستان أهمية قصوى على مشاركة المرأة في جميع مشارب الحياة واتخذت خطوات ملموسة تحقيقا لتلك الغاية. تسترشد رؤيتنا الوطنية لتمكين المرأة بكلمات الأب المؤسس لبلدنا القائد الأعظم محمد على جناح، الذي قال:

”إن أمة لا تتسع لنسائها إلى جانب الرجال لا تستحق وجودها قط ولن يكتب النجاح للكفاح بدون مشاركة النساء جنبا إلى جنب مع الرجال. هناك قوتان في العالم: إحداهما هي السيف والأخرى هي القلم.

وبين الاثنين تنافس وتناحر شديدان. وهناك قوة ثالثة أعتى من الاثنتين، هي المرأة“

في الماضي القريب، أقر برلمان باكستان عددا من القوانين للقضاء على التمييز ضد المرأة وتعزيز حقوقها وحمايتها.

نتوجه بالشكر إلى نائب الأمين العام على رؤاه المتعمقة بشأن الموضوع وعلى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، في ظل قيادة الأمين العام، لتعميم المنظور الجنساني داخل المنظمة وخارجها على حد سواء. كما نتوجه بالشكر إلى وكيل الأمين العام ايرفي لادسو على إحاطته الإعلامية المفيدة عن الكيفية التي تضطلع بها الأمم المتحدة بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن في عمليات حفظ السلام.

تؤيد باكستان، بصفتها إحدى أكبر البلدان المساهمة بقوات، الجهود الرامية إلى تعميم المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام. إن تعيين مستشارين جنسانيين في الميدان يخدم غرضا مفيدا، ولا بد من تعزيز هذه الممارسة. وإذ تدرك أهمية توعية قوات حفظ السلام بالمسائل الجنسانية، أدمجت باكستان نموذجين تدريبين جنسانيين معياريين من نماذج تدريب الأمم المتحدة. نحن نفتخر بحافظات السلام من بلدنا، اللائي شاركن في مهام شتى مثل ضابطات الشرطة والطبيبات والممرضات في عمليات حفظ السلام في أسيا وأفريقيا والبلقان. وحصلت شاهزادي غولفام، ضابطة الشرطة الباكستانية، على الجائزة الدولية لشرطية حفظ السلام لعام ٢٠١١، تقديرا لأدائها المتميز في تيمور – ليشتي. نحن نفتخر بخدماتها الجليلة.

وتعرب باكستان أيضا عن امتنانها للسيدة باشيليت لعرضها المتبصر اليوم. ونشيد بالدور القيم الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعزيز الهدف الأوسع المتمثل في المساواة بين الجنسين عموما وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ستواصل باكستان القيام بدورها في تعزيز هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

إن صكوك حقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص اتفاقيات جنيف، تحرم تعذيب المرأة، واستعمال العنف معها، واغتصابها، وسائر أشكال العنف الجنسي ضدها وسوء معاملتها أثناء الصراعات. ويصف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية هذه الأعمال في سياق الصراعات المسلحة باعتبارها جرائم ضد الإنسانية. ورغم هذا التقدم في الإطار المعياري، لا تزال معاناة المرأة في حالات الصراع مستمرة. هناك إدراك متنامي لمحنة المرأة وتركيز متزايد على حمايتها. لكن النساء والفتيات ما برحن هن الضحية الرئيسية لحالات النزاع ويعانين بشكل غير متناسب. بداية، إنهن عرضة للعنف والاستغلال. ما أسوأ من ذلك، يجري استهدافهن عن قصد ويستبعدن إلى حد كبير من عمليات السلام وإعادة البناء.

أسهم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إسهاما هاما في الإطار المعياري لحماية النساء والفتيات في النزاعات المسلحة. إنه يرفع المرأة من الضحية البائسة لحالات النزاع إلى مستوى الشريك على قدم المساواة في منع النزاعات وحلها وفي الاعمار بعد انتهاء النزاع.

إن النساء عوامل تغيير حقيقية. إن مشاركتهن في مختلف مراحل حل النزاعات وفي أنشطة حفظ السلام وبناء السلام تحقق نتائج ايجابية ولازمة من أجل المجتمعات المسالمة والديمقراطية. ولتمكين مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة من فعل المزيد للنهوض بحماية المرأة في حالات النزاع وتعزيز مشاركتها في عمليات ما بعد انتهاء النزاع، نقترح التدابير التالية.

أولا، على الأمم المتحدة أن تضع استراتيجية شاملة لمنع النزاعات وحلها، مع التركيز بصفة خاصة على حماية النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تعزيز الأحكام في قراراته في ما يتعلق بالامتثال الكامل للقانون الإنساني الدولي وإنهاء الإفلات من العقاب وكفالة مساءلة مرتكبي الجرائم ضد

المرأة، بما في ذلك آليات العدالة الانتقالية. تتواصل الآفة غير المقبولة أخلاقيا المتمثلة في العنف القائم على نوع الجنس بسبب ثقافة الإفلات من العقاب التي تسود حالات التراع المسلح.

ثالثا، لا بد من أن يواصل المجلس إدماج المنظورات الجنسانية في قراراته المتصلة بعمليات حفظ السلام وعليه أن يدعم تعيين مستشارين جنسانيين مدربين تدريبا جيدا ومستشارين في مجال حماية المرأة.

رابعا، ينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها وضع السبل الكفيلة بتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات المتأثرات بالصراع، بما في ذلك الرعاية الصحية والنفسية.

خامسا، على الدول المعنية ومنظومة الأمم المتحدة العمل لكفالة المشاركة الكاملة للمرأة، بما في ذلك جميع أطراف المجتمع المدني الفاعلة. ومن المفيد دائما التفاعل مع المجموعات النسائية المحلية للحصول على معرفة مباشرة بشأن شواغلهن في حالات التراع.

سادسا، على منظومة الأمم المتحدة والدول المعنية التعاون لتعبئة الموارد لتحقيق العدل بين الجنسين في حالات ما بعد انتهاء التراع وإدماج المنظورات الجنسانية عبر جهود إعادة البناء برمتها.

سابعا، لا بد من تقديم المساعدة الفنية اللازمة، عند الطلب، إلى الدول المعنية لإصلاح القطاعات القضائية والتشريعية والانتخابية وإعادة بناءها فضلا عن تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في إطار يراعي الاعتبارات الثقافية.

ثامنا، على المجلس مطالبة جميع الأطراف في التراعات المسلحة بالاحترام والامتثال الكاملين للقانون الإنساني الدولي وغيره من الصكوك ذات الصلة المتعلقة بحماية المرأة.

تشدد مناقشة اليوم على الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني النسائية في منع التراع المسلح وحله وفي عمليات المتابعة لبناء السلام. ولذلك ينبغي للدول المعنية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة الاستفادة من مواهب وخبرات القيادات النسائية من المجتمع المدني لتعزيز انخراطها ومشاركتها بشكل فعال في شتى الأدوار المناسبة لكفالة التنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن شكري على عرض تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2012/732)، وعلى الإحاطات الاعلامية المقدمة من السيدة ميشيل باتشيليت، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ووكيل الأمين العام إيرفي لادسوس، والسيدة بينتا ديوب، التي تكلمت بالنيابة عن الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن.

إن هذه الفرصة لفرصة جيدة بغية النظر في أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي عمدت، كجزء من استراتيجية الجمعية العامة، الى تكامل أهداف المجتمع الدولي المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما أنها فرصة جيدة للتنويه الخاص بالأعمال الجمة والمتفانية التي تقوم بها السيدة باتشيليت وفريقها وجميع الذين يتعاونون معها لتعزيز الوكالة بوصفها مؤسسة، وزيادة الوعي العالمي بالمبادئ الكامنة وراء مهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

لقد استفادت كولومبيا من المساعدة التقنية والمالية للأمم المتحدة في سبيل كفالة إدخال النهج الجنساني في سياساتها وقوانينها الوطنية. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وبالتحديد عن طريق زيادة تمثيل المرأة تدريجيا في صنع القرار، ودعم مبادراتها في مجال السلام، وتوطيد نيلها للعدالة، وتمكينها اقتصاديا، وخلق فرص العمل وتحديد احتياجاتها. ويكمن هدفنا في كفالة التمتع الفعلي بحقوق المرأة من حيث المساواة وعدم التمييز، باتخاذ إجراءات إيجابية واتباع نهج محدد، وبسن القوانين، مع مراعاة أهمية إيلاء

اهتمام خاص للمتضررين من أحداث بعينها كالصراعات المسلحة والتشريد، وتوفير الحماية لهم.

وفي ما يتعلق بنص تقرير الأمين العام، يُسترعى انتباهنا بشكل خاص إلى الدور البارز لثقافة منع الحالات التي تؤثر تأثيرا سلبا على المرأة، مع التركيز الخاص على حالات الصراع، عن طريق آليات من قبيل الإنذار المبكر، والتعاون، والحوار البناء، والدعم الفعال لها في ميدان صنع القرارات العامة. والمهم كذلك الاعتبارات المتعلقة بأهمية ادراج نهج متمايز في آليات حماية المرأة وفقا لخصائصها الخاصة، واستعادة كامل حقوقها، وتمكينها الاقتصادي.

وينبغي للدول أن تدرك التحدي الذي يشكله التنفيذ المتكامل للاطار التشريعي الواسع النطاق ومبادرات الحماية الموجهة نحو النساء والفتيات، فضلا عن الصعوبات التي تنطوي عليها محاكمة ومعاقبة مرتكبي الجرائم التي تؤثر على النساء والفتيات، ولا سيما جرائم العنف الجنسي والجرائم ذات الصلة. واستراتيجيات الوقاية التي تهدف إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتوفير الحماية الخاصة لضحايا هذه الآفة تتسم بأهمية أساسية.

وفي حالة كولومبيا، ينبغي أن نسلط الضوء على اعتماد سياسات تهدف الى شمول المرأة، والقضاء على التمييز، وتعزيز التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة، ومشاركتها على نحو أكثر نشاطا في التنمية، سواء في اتخاذ القرارات أو في الفوائد المتأتية عن ذلك. ونشدد على المبادرات الناجحة مثل تشكيل مجالس الجماعات النسائية، وتنظيم حلقات عمل إقليمية لنساء الشعوب الأصلية، والمجالس المحلية. وتسعى هذه الصكوك لتعزيز الروابط النسائية المتعلقة بالسياسات العامة والحفاظ على الحوار القائم مع القطاعات المؤسسية والمنظمات الاجتماعية.

وتحقيقا لتلك الغاية، أطلقت حكومة كولومبيا، في ١٣ أيلول/سبتمبر، سياستها العامة الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين والخطة المتكاملة لحياة خالية من العنف، وهو حدث وطني حضرته السيدة باتشيليت، إلى جانب رئيسنا وحكومته. ونعتزم من خلال هذه الوسائل تعزيز الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف المساواة وتمكين المرأة، ومكافحة آفة العنف ضد المرأة في كولومبيا. وقد انضم بلدي أيضا الى حملة الاتحاد من اجل إنهاء العنف ضد النساء، بتنسيق من هيئة الامم المتحدة للمرأة.

وبالنسبة الى ذكر السيدة ديوب لكولومبيا، ينبغي لي القول إننا رحبنا بإنشاء فرع المرأة من أجل السلام، الذي يتمثل هدفه النبيل بالمساهمة في العملية الجارية حاليا. وبخصوص الاتيان مرة اخرى على ذكر مشاركة المرأة في عمليات السلام، رأيت للتو صورة فوتوغرافية على قناة هيئة الاذاعة البريطانية، تظهر بين المتفاوضين وجود امرأة إلى جانب رجل، وكلاهما جزء من فريق التفاوض التابع لجماعة الثوار. كما أن هناك نساء في وفد الحكومة الكولومبية. والواقع أنه بين التواقيع على وثيقة الشروع في التفاوض بشأن ابرام الاتفاقات، هناك تواقيع لنساء في كلا الجانبين. وثمة نساء أيضاً في مجموعات الدعم. ويمكنني بالتالي أن أؤكد للمجلس أنه سيكون لهن صوت هام جداً في جميع مراحل عملية السلام في بلدي.

وبخصوص المؤشرات المعتمدة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالموضوع نفسه، فإن لها القدرة على أن تصبح أداة هامة في سبيل تصميم آليات لمنع الأعمال المؤذية للنساء والفتيات وتعزيز حماية الضحايا. ونعتقد أنه من المهم التشديد على أن هذه المؤشرات ينبغي أن تستخدم أيضا في تطابق تام مع الولاية المنصوص عليها في مختلف القرارات. وينبغي الاستفادة القصوى من تقارير الأمم المتحدة والبعثات السياسية الخاصة كمراجع لتقييم الوقاية. ومع ذلك، ليس مفيداً اخراج النتائج

من سياقها عندما تكون قد نوقشت أصلا مع الدول، ولا تحتوي على معلومات جديدة بشأن هذه المؤشرات.

على أي حال، إن ما تم ابرازه هو تقييمات تستند إلى جوانب تتعلق بالمهام الداخلية للأمم المتحدة، مثل النسبة المئوية لحالات السلوك الجائر من جانب أعضاء بعثات حفظ السلام، ونسبة النساء في المناصب الرفيعة المستوى في البعثات الميدانية، والنسبة المئوية للبعثات الميدانية التي تتضمن خبراء في الشؤون الجنسانية، ودرجة تضمين تدابير حماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات في التوجيهات الصادرة عن بعثات حفظ السلام، ونسبة تمويل الأمم المتحدة المستخدم لمعالجة مسائل المساواة بين الجنسين.

وبغية التعامل مع هذا التقييم، يتعين على الدول أن تشمل في تقاريرها أرقاما حديثة عن الارقام والنسب المئوية لمشاركة المرأة في هيئاتها الحكومية وبرلماناتها، فضلا عن النسبة المئوية لفوائد العمالة المؤقتة التي تتلقاها المرأة في سياق برامج الانتعاش الاقتصادي المبكر.

وينبغي التنويه بأن المسؤولية الرئيسية عن حماية المرأة في المسائل التي تتصل بالسلام والأمن تقع على عاتق الدول. لذلك، ينبغي للهيئات المتعددة الأطراف والتقارير المقدمة أن تركز على تنسيق الإجراءات التي تيسر الأداء، وتساعد على الحد من ازدواجية الجهود، وتحقق تركيزا متماسكا على أرض الواقع. وينبغي للنهج ألاّ تركز حصرا على الآليات التي تهدف إلى تحديد المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان، نظراً لأنها لا تساهم في التوصل إلى حلول دائمة. أمّا الآليات الموجهة صوب التعاون والحوار البناء والدعم الفعال للبلدان، فهي التي تساهم اسهاما حقيقيا في التوصل إلى حلول فعالة.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر نائب الأمين العام إلياسون على حضور جلسة اليوم وعلى بيانه. لقد استمعت بعناية إلى الإحاطات الاعلامية من المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة باتشيليت؛ ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام لادسوس، والسيدة ديوب، رئيسة حركة التضامن مع نساء أفريقيا.

إن النساء قوة كبيرة في إنشاء الحضارة الإنسانية. وتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة لهما تأثير مباشر ليس على الشواغل الهامة للمرأة فحسب، بل أيضا على السلام والتنمية العالميين.

وبالرغم من أن لدى المرأة ميلا إلى أن تقع ضحية في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، فإنها أيضا شريكة هامة في منع نشوب النزاعات والوساطة بشأنها وفي إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

وبالنظر في مجال المرأة والسلام والأمن، من الأهمية بمكان ألا يركز المجلس على حماية أمن المرأة وتأمين حقوقها في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع فحسب، بل أن يدرك أيضا الدور الفريد الذي تضطلع به المرأة في عمليات السلام وأن يبحث عن سبل لإشراك النساء في النهوض بالسلم والأمن العالميين.

وضع المجلس، باتخاذه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الأسس للمجتمع الدولي لإقامة التعاون في مجال المرأة والسلام والأمن. في السنوات القليلة الماضية، وبفضل الجهود المشتركة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، أحرز تقدم في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ولتعزيز تنفيذ قرارات المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن، أود أن أدلي بالنقاط الأربع التالية.

أولا، يتحمل المجلس المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يركز المجلس على منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وعلى تهيئة بيئة سياسية وأمنية وقانونية تمكينية لحماية حقوق المرأة وتعزيزها. وحينما يتداول المجلس في حالات النزاع وما

بعد انتهاء النزاع، ينبغي له أن يدرج حماية المرأة وحقوقها بوصفها عناصر محورية. وفي الوفاء بالتزامه نحو المرأة والسلام والأمن، على المجلس التقيد الصارم بالولاية على النحو الذي كلفت به قراراته ذات الصلة.

وينصب التركيز الرئيسي للمجلس على حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وهو ليس منبرا مناسبا لإنشاء المعايير العالمية فيما يتعلق بمسائل المرأة وحقوق الإنسان. وينبغي أن يعزز المجلس تعاونه مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان بتقسيم واضح للعمل، ومن ثم تعزيز تبادل المعلومات والاتصالات.

ثانيا، تتحمل الحكومات الوطنية للدول الأعضاء المسؤولية الأولية عن حماية حقوق المرأة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وفي جهودنا لحماية حقوق المرأة وتعزيز دورها في السلام والأمن، يجب علينا أن نحترم ملكية الحكومات الوطنية. ومن الأهمية بمكان احترام الإجراءات التي تتخذها الحكومات الوطنية لحماية حقوق المرأة في ضوء الظروف المحددة لكل بلد. وفي تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى البلدان المعنية، على أساس الاحترام الكامل لآراء تلك البلدان.

ثالثا، من الأهمية بمكان تقدير وتعزيز مركز المرأة ودورها في مراحل عمليات السلام المختلفة. وفي منع نشوب النزاعات، وحفظ السلام وبنائه، من المهم مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة وشواغلها، وكفالة تمتع المرأة بكامل الحقوق في المشاركة في صنع القرار وعملية السلام، مما يساعد على تحسين وضعهن غير المؤاتي ودعم حقوقهن على نحو فعال.

وتؤيد الصين دعوة الأمين العام إلى تعيين المزيد من النساء في مناصب رفيعة المستوى مثل الممثل الخاص للأمين العام أو المبعوث الخاص المكلف بالمساعي الحميدة للوساطة.

رابعا، ينبغي للمجتمع الدولي زيادة اهتمامه ودعمه للمسائل المتعلقة بالمرأة والتنمية. وتعد تنمية المرأة الأساس الفعلي لتمكين المرأة الحقيقي. وفي الوقت الحاضر لا يرقى دعم التنمية الدولية والمساعدة التقنية إلى مستوى احتياجات النساء في جميع أرجاء العالم. لذلك، لا يزال تحقيق تنمية المرأة تحديا كبيرا في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. ويتعين على المجتمع الدولي أن يستجيب لدعوات البلدان النامية بشكل فعال ويزيد تقديم المساعدة لتنمية المرأة في البلدان النامية على أساس الاحترام الكامل للملكية الوطنية. وعلى المجتمع الدولي أيضا، لدى تقديمه دعم بناء قدرات للبلدان المعنية، أن يحيط علما بدور الدعم المفيد الذي يمكن أن تضطلع به الجماعات ومنظمات المجتمع المدني النسائية في منع نشوب النزاعات وبناء السلام والمصالحة الوطنية.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على الدعوة إلى عقد المناقشة المفتوحة الحالية بشأن المرأة والسلام والأمن. وأشكر نائبة الأمين العام، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ورئيسة ومؤسسة منظمة التضامن النسائي الأفريقي على البيانات والعروض التي قدموها. ونشعر بالامتنان أيضا للأمين العام على تقريره عن هذا الموضوع (S/2012/732).

وتكرر أذربيجان ذكر إدانتها الشديدة لجميع أعمال العنف التي ترتكب ضد النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح، وتدعو جميع الأطراف في النزاعات إلى التقيد الصارم بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ويجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتقديم مرتكبي تلك الأعمال إلى العدالة ووضع حد للإفلات من العقاب. وتشيد أذربيجان بزيادة اهتمام مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع بالموضوع. وفي الواقع مثل اتخاذ مجلس الأمن للقرار

التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) معلما هاما تناول مسألة المرأة والسلام والأمن باعتبارها مسألة مواضيعية منفصلة وأبرز محنة النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح للرؤية الدولية. وقد أسهمت قرارات المجلس اللاحقة والبيانات الرئاسية والوثائق الأخرى ذات الصلة في وضع إطار قوي وزيادة الوعي بآثار العنف الجنسي على الضحايا والأسر والمجتمعات.

وكما أشار الأمين العام في تقريره، اعتمدت ٣٧ دولة خطط عمل وطنية لتنفيذ ذلك القرار. كما اعتمدت عدة بلدان تدابير خاصة مؤقتة لزيادة عدد النساء في هيئات صنع القرار. وأدرجت حماية المدنيين في ولايات ٨ من ١٦ بعثة لحفظ السلام.

وأضاف إنشاء منصب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بعدا جديدا إلى الجهود العالمية لمكافحة تلك الآفة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى للسيدة زينب بانغورا، الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام، كل النجاح في الاضطلاع بولايتها الهامة.

وعلى الرغم من بعض الإنجازات التي حققت منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا تزال مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها منخفضة للغاية. ونؤيد تعيين المزيد من النساء وسيطات وممثلات خاصات ومبعوثات خاصات ورئيسات للبعثات. ونحيط علما على نحو إيجابي بإصدار توجيهات من أجل الوساطة الفعالة بشأن التصدي لأعمال العنف الجنسي المتعلقة بالنزاعات في اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام، وهي تزود الوسطاء بمقاييس واستراتيجيات معيارية. ونتطلع إلى التنفيذ العملي للتوجيهات.

وتقوم حاجة واضحة إلى زيادة عدد الأفراد العسكريين والشرطة من النساء في بعثات الأمم المتحدة، ونقدر الجهود التي اتخذتها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة لتحقيق تلك الغاية. وفي نفس الوقت، وعلى النحو الذي يؤكده تقرير الأمين العام، فإن زيادة الأعداد وحدها ليسة كافية، وثمة حاجة أيضا إلى الخبرات الجنسانية. ونشدد على أهمية التدريب المنتظم للمستشارين في المجال الجنساني وعلى تعزيز دور المستشارين في مجال حماية النساء في بعثات حفظ السلام.

ومن الواضح أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام، وينبغي لجميع آليات الأمم المتحدة أن تعمل بشكل وثيق مع الحكومات المعنية لدعم جهودها واستكمالها. ونشاطر الأمين العام رأيه القائل إن المساعدة الدولية لأعمال الإغاثة والإنعاش أساسية لدعم البلدان في وضع حد لأعمال العنف وبناء السلام.

ونعتقد أنه يمكن لمنظمات المجتمع المدني النسائية، بالتعاون الوثيق مع الحكومات المعنية، أن تحرز تقدما في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن من خلال إبراز شواغلها وأولوياتها وحقوقها في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وفي عملية بناء السلام. كما أن ذلك لن يتيح للنساء الاستفادة من المكاسب التي تحققت في تلك العمليات فحسب، بل يصبحن أيضا مساهمات بفعالية في تحقيق السلام والأمن والتنمية.

والمطلوب اتخاذ تدابير أكثر حزما وتحديدا للهدف لإنهاء الإفلات من العقاب على ارتكاب أشد الجرائم خطورة التي تحظى باهتمام المجتمع الدولي، بما في ذلك الجرائم التي ترتكب ضد النساء في حالات النزاع المسلح. ومن ضمن المسائل الملحة التي تتطلب إجراءات عاجلة واهتماما مسألة احتجاز النساء كرهائن وما تناقلته تقارير من أنهن في عداد المفقودين فيما يتصل بالنزاعات المسلحة. ونواصل جهودنا للتصدي لتلك الظاهرة المقلقة، بما في ذلك من خلال قرار الجمعية العامة ذي الصلة الذي يتخذ مرة كل سنتين ولجنة وضع المرأة، وأذربيجان أحد مقدمي القرار الرئيسيين.

إن شدة ضعف المدنيين في أوقات الحرب، وخاصة الاشخاص المشردين قسرا، واللاجئين، والنساء والأطفال مسألة تتطلب التصرف على جناح السرعة، والتكريس والالتزام الشديد بجميع جهود الحماية على الصعيدين الإقليمي والعالمي التي يجب أن تكون مجردة من الانتقائية والنُهج والمقاصد ذات الدوافع السياسية.

تلاحظ أذربيجان الدور الذي يجب أن تؤديه التفويضات الإنسانية في ذلك الصدد ومن ثم تكفل بأن جميع حالات الصراع المسلح، بمن فيها تلك التي طال أمدها، تحظي بالاهتمام الواجب من جانب المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن، أدلي ببيان بصفتي الوطنية ممثلا للهند.

أود في البداية أن أشكر نائب الأمين العام على ملاحظاته في هذه المناقشة المفتوحة الهامة في اطار بند جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. أن مشاركة أكثر من ٥٠ بلدا في مناقشة اليوم والاعراب عن اهتمامها بالكلام يجسدان أهمية هذه المسألة وصداها.

أود أيضا أن اشكر وكيل الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ميشيل باشيليت؛ ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد هيرفي لادسو على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين. كذلك أشكر السيدة بينتيا ديوب، رئيسة منظمة تضامن المرأة الأفريقية وأعضاء المجلس الآخرين على مساهماقم في هذه المناقشة وتشاطر ما يتمتعون به من نفاذ بصيره.

إن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يبرز أثر الصراع المسلح على المرأة والحاجة إلى اتخاذ ترتيبات مؤسسية فعالة لضمان حمايتها ومشاركتها الكاملة في عمليات السلام. وما انفكت الهند تصر على أن زيادة مشاركة المرأة في مجالات حسم الصراعات، ومفاوضات السلم، وحفظ السلام واعادة البناء بعد انتهاء الصراع، شرط لا غنى عنه لإحلال السلم والأمن الدائمين.

يجرى حاليا توزيع بياني الكامل، لذلك بغية الاستخدام الكفؤ والفعال للوقت، أكتفي ببضع ملاحظات من قبيل الخلاصة في القول.

إن تعزيز حقوق الإنسان للنساء والفتيات في حالات الصراع المسلح وحمايتها لا تزال تشكل تحديا كبيرا. ولا يجوز اطلاقا تحمل العنف القائم على أساس نوع الجنس. ويجب التحقيق فورا بجميع حالات العنف القائم على أساس نوع الجنس ومحاكمة الجناة.

ونتفق مع الذين ينادون من أجل زيادة وزع المرأة في القوات العسكرية وقوات الشرطة في بعثات السلام وتوفير التدريب الملائم لهن لتمكينهن من الاضطلاع بفعالية بمسؤولياقن.

إن الهند أكبر بلد مساهم بقوات في تاريخ الأمم المتحدة. لقد كانت الهند أول بلد ينشر وحدة قوامها ١٠٠ فرد من حفظة السلام مؤلفة بالكامل من الإناث، وكان ذلك في ليبريا عام ٢٠٠٧. وقد عرضنا المساهمة بالمزيد من هذه الوحدات. ونشعر بالفخر للسجل الرائع لحفظة السلام من الرجال والنساء التابعين لنا في حماية النساء والاطفال والضعفاء في حالات الصراع.

في الختام، اود أن اؤكد من جديد التزام الهند بالمساهمة الايجابية في جهود الأمم المتحدة في مجال المرأة والسلام والأمن. كذلك ننظر إلى المجتمع المدني والمجتمعات المحلية بوصفها أطرافا شريكة قمية في ذلك المسعى.

أناشد المتكلمين قصر بياناقم على أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. أما الوفود التي لديها

بيانات طويلة كوفد الهند، فيرجى منها توزيع النص الخطي والادلاء ببيان مقتضب عند الكلام في قاعة المجلس.

أود أيضا أن ابلغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء لأننا نعتزم الانتهاء من المناقشة بحلول الساعة ١٨/٠٠ حيث لدينا عدد كبير من المتكلمين.

الآن أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد عبد الخالق (مصر): اسمحوا لي أن أعرب لكم عن تقديري لعقد هذه المناقشة السنوية المفتوحة لمجلس الأمن لاستعراض تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. كما أعرب عن تقديري للبيانات التي أدلى به جميع أعضاء مجلس الأمن الذين سبقوني في الكلام.

لقد اطلعت مصر باهتمام على تقرير الأمين العام للأمم المتحد المعنون: ''المرأة والسلام والأمن''. وتعرب مصر عن تقديرها للجهود المبذولة في اعداد التقرير، وما تضمنه من تقدم تم احرازه خلال العام المنصرم، خاصة فيما يتعلق بإشراك المرأة في جهود الوساطة، واتفاقات السلام التي تضمنت أحكاما خاصة بتحسين الأمن، وحالة النساء والفتيات، إلى جانب الاستمرار في جهود المتابعة، والرقابة، وتقييم أنشطة بعثات الأمم المتحدة. وتتوق مصر إلى تضمين التقارير التي ستصدر في المستقبل زيادة في عدد النساء في المناصب القيادية، وفي عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة، لا سيما المتصلة بالسلم والأمن.

إن المرأة شريك رئيسي وفاعل في صنع القرار، وحل النزاعات، وتطوير استراتيجيات السلام، وتعزيز ثقافة السلام. لذلك فإن تمكين المرأة بمثابة حجر الزاوية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن، لا سيما القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يبقى حجر الأساس على ذلك الصعيد. إذ أنه يؤكد مسؤولية المجتمع الدولي تجاه ضمان حقوق المرأة في حالات ما بعد انتهاء النزاع، وفي عمليات حفظ السلام.

تؤكد مصر التزامها التام بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تماشيا مع التزاماتها الدولية، وقناعتها بالدور المحوري الذي لا غنى عنه والذي يمكن أن تؤديه المرأة في جميع مراحل النزاع على قدم المساواة مع الرجل، فضلا عن أهمية اشراك المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، بهدف حشد الدعم وزيادة الوعي العام بالحاجة إلى إحلال السلام. وفي هذا الخصوص، تشدد مصر على أهمية المشاركة الكاملة، والفعالة للمرأة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ومنع نشوب النزاعات، وحلها في جميع مراحلها، وعلى جميع مستوياتها. وتؤكد ضرورة بذل مزيد من الجهود لضمان تولي النساء رئاسة أو قيادة جهود الوساطة من أجل إحلال السلام لضمان التنفيذ الكامل والفعال لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وترى مصر أن ضمان تكافؤ الفرص من أجل مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات على جميع المستويات، وفي جميع مراحل عمليات السلام والوساطة لا يعكس فقط التزامنا بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولكنه يمثل أيضا اعترافا واضحا من المجتمع الدولي بدورها الأساسي في المجتمع.

تثمن مصر الدور الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة، وخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من أجل تمكين المرأة لتعزيز دورها في مجالي السلم والأمن، وزيادة مشاركتها السياسية في عدد من الدول العربية، وفقا لما ذكره التقرير، من خلال الاستراتيجية المشتركة مع إدارة الشؤون السياسية لصقل خبرات المرأة في الوساطة وتعزيز دورها في جميع مراحل الوساطة والتفاوض واسهامها في عمليات الأمم المتحدة الميدانية.

ترحب مصر أيضا باختيار السيدة زينب حوا بانجورا ممثلة خاصة للأمين العام للعنف الجنسي في النزاعات المسلحة، وتؤكد استعدادها التام للتعاون معها. كما تتطلع إلى أن تجسد

التقارير التي ستقدمها إلى مجلس الأمن الفصل بين العنف في إطار النزاعات المسلحة، والعنف في غير حالات النزاع بكل حيادية، ومهنية وموضوعية.

تؤثر الحروب والنزاعات المسلحة على المجتمع بأكمله، رجالا ونساء وأطفالا. إلا أن للاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة تداعيات خاصة على وضع المرأة العربية من الناحية النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، والسياسية. وتتحمل المرأة العربية تحت الاحتلال الأجنبي عبئا كبيرا نتيجة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وعلى رأسها الانتهاكات الحادة لحقوق الإنسان، والاوضاع الاقتصادية المتدهورة جراء الحصار، وتقييد حرية التنقل، والتهجير، والفقر. وتؤكد مصر على مسؤولية منظومة الأمم المتحدة، وجميع المنظمات الدولية المعنية بقضايا المرأة تجاه المرأة تحت الاحتلال الأجنبي، وعلى ضروري إيلاء مزيد من الاهتمام لمأساتها ومعاناتها، بما يضمن تمتعها بحقوقها وفقا لإحكام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان.

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن اشارك الوفد الأخرى الاشادة بكم، يا سيادة الرئيس على تنظيم هذه المناقشة المفتوح التي تبرز بصورة خاصة الدور الحيوي الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني النسائية في المساهمة في منع نشوب الصراعات المسلحة وحلها وفي بناء السلام.

نرحب بأحدث تقرير للأمين العام (S/2012/732) والذي يبين بجلاء تخلف مشاركة المرأة في جهود الوساطة والدبلوماسية الوقائية.

إن التقدم البطيء في ضمان المشاركة الكافية للمرأة في محادثات السلام وفي ادراج حقوق النساء والفتيات في اتفاقات السلام لا يزال يبعث على القلق. فمن بين كل تسعة اتفاقات تم توقيعها في عام ٢٠١٢، اثنان منها فقط يتضمنان نصوصا في ذلك الصدد، ونفس النسبة المنخفضة كانت في عام ٢٠١٠. إن اتفاقات السلام التي لا تكفل مشاركة المرأة في الحكم بعد انتهاء الصراع كثيرا ما تتجاهل حصولهن على الفرص والعدالة والجبر.

وحينما لا يجري التصدي للعنف الجنسي في المراحل المبكرة للوساطة، مثل اتفاقات وقف إطلاق النار، من المعتاد أن يظل متجاهلا طوال عملية السلام بأكملها. ولذلك نناشد مجلس الأمن وجميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة النساء في مفاوضات السلام والوساطة ومعالجة الشواغل المحددة للنساء خلال إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. كما ينبغي لمجلس الأمن، بالتكاتف مع الجمعية العامة، أن يتصدى لعدم تولي النساء مواقع قيادية في مساعي الوساطة من أجل تحقيق السلام، بما في ذلك بمناشدة الأمين العام تعيين النساء في تلك المناصب وكفالة توفير الخبرة الكافية في الشؤون الجنسانية في عمليات السلام.

وتشكل منظمات المجتمع المدني النسائية عاملا هاما في هذا الصدد. ولا بد أن نضمن أخذ منظورها الشعبي بعين الاعتبار فيما نعيد النظر في كيفية تنظيم الخبرة في الشؤون الجنسانية وتعميمها في منظومة الأمم المتحدة. ولذلك يرحب وفد بلدي باعتماد البيان الرئاسي، الذي يبرز الدور الهام الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني النسائية في هذا المجال.

وظل وفد بلدي لفترة طويلة يدعو إلى التعميم المستمر لجدول أعمال المجلس المواضيعية في أعماله المخصصة لكل بلد على حده. وتكشف دراسة نشرها مؤخرا الفريق العامل للمنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة والسلام والأمن مدى عدم الاتساق الذي يعالج به المجلس شواغل النساء والسلام والأمن في قراراته بشأن الحالات القطرية. ونعتقد أن على أعضاء مجلس الأمن بذل المزيد من الجهود لكفالة أن يتلقى

خبراؤهم المعنيون ببلدان محددة المعلومات اللازمة لمعالجة تلك الشواغل في ولايات البعثات ذات الصلة.

ولدعم تلك الجهود، اضطلع وفد بلدي بأنشطة شتى. فبالشراكة مع سويسرا، دعمنا نشر كتيب عن جدول أعمال النساء والسلام والأمن أعده مشروع نساء السلام PeaceWomen. وصدر الكتيب من فوره في طبعته الثانية وهو متوفر في مدخل هذه القاعة. ويسرني على وجه الخصوص أن ابلغ أعضاء المجلس بان وفد بلدي، بالشراكة الوثيقة مع معهد ليختنشتاين لشؤون تقرير المصير في جامعة برينستن ومع مشروع نساء السلام، سيبدأ تنظيم مجموعة من حلقات النقاش التي تتناول الجوانب المختلفة لجدول أعمال النساء والسلام والأمن. وأولى تلك المناسبات في مقر الأمم المتحدة ستعقد الساعة ١٥/٠٠ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر في قاعة المؤتمرات ١. وستتكلم المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، عن أعمال المحكمة الرامية لمنع ارتكاب جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس والمحاكمة على هذه الجرائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتينغ (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويؤيد هذا البيان البلد المنضم إلى الاتحاد كرواتيا؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه الجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وصربيا؛ وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحان المحتملان ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجورجيا.

ونشكر نائبة الأمين العام؛ ووكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة ميشيل باشيليه؛ ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد هيرفي لادسو؛ ورئيسة منظمة تضامن المرأة الأفريقية، السيدة بينيتا ديوب، على البيانات التي أدلوا بها.

ونرى أن محور تركيز مناقشة اليوم مناسب إذ نمضي قدما في التنفيذ العملي لالتزاماتنا في مجال النساء والسلام والأمن. ويتطلب منع نشوب التراع وتسوية التراع وبناء السلام المستدام التعاون بين جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات، وتضطلع المنظمات النسائية بدور هام على وجه الخصوص في ذلك الصدد. ولذلك نرحب بالتركيز على إسهامات منظمات المجتمع المدني النسائية في تحقيق السلام والأمن الوارد في البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2012/23).

واستمر ازدياد عدد خطط العمل الوطنية والإقليمية التي اعتمدت لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهذا يتيح لنا فرصة لمقارنة التجارب المختلفة لتوجيه صياغة خطط جديدة واستعراض الخطط القائمة. وعلاوة على ذلك، وبتجهيز ٢٦ من ٣٧ خطة عمل وطنية بالمؤشرات في الوقت الحالي، نحن في وضع أفضل يمكننا من تقييم تنفيذها الفعلي ونتائجها. واتخذ الاتحاد الأوروبي نهجا شاملا لتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في عام ٢٠٠٨. كما أنشأ الاتحاد مؤشرات لتقييم وتحديد الفجوات في خطط العمل. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، قدم الاتحاد الأوروبي تقريره عن تنفيذ ذاكين القرارين في سياق سياستنا المشتركة للأمن والدفاع. وفي الوقت الحالي اعتمد أكثر من نصف جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خطط العمل الوطنية.

ونقدر زيادة تقديم التقارير والإحاطات الإعلامية للمجلس بشأن حالات النساء والفتيات في التراع المسلح. ونحيط علما باستنتاج الأمين العام في تقريره (S/2012/732) ومفاده أن تدفق المعلومات إلى المجلس واستجابته ما زالا متفاوتين، ونشجع زيادة الجهود في ذلك المجال. ونشيد

بالرؤى المعمقة التي قدمتها المعلومات المستكملة المجمعة مقابل المؤشرات بشأن النساء والسلام والأمن، ونتطلع إلى الاستمرار في تقديم تحليل تلك المعلومات.

ويلزم أن نواصل اتخاذ خطوات حقيقية للانتقال من ثقافة لرد الفعل إلى ثقافة للوقاية. وتدرج ثمان بعثات من ١٦ بعثة لحفظ السلام حماية المدنيين في ولاياتها. وأنشئت أدوات للإنذار المبكر والاستجابة، وينخرط عدد متزايد من الأطراف الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني، في تقييم المخاطر وتصاعد أعمال العنف في التراع المسلح، بما في ذلك من خلال تكنولوجيا جديدة لمسح مواقع الحوادث والأزمات. ومع ذلك، نتفق مع الأمين العام على أن المكاسب التي تحققت في الحصول على المعلومات لا يزال يتعين أن تنتج اتخاذ إجراء مبكر.

ونشكر الأمين العام على تقريره عن تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها (A/66/811) ومرفقه الأول، المعنون ”توجيهات من أجل الوساطة الفعالة“، وهو يبرز أهمية مشاركة النساء في عمليات السلام. ومع أن النساء مشاركات في ٨٦ في المائة من أفرقة الأمم المتحدة لدعم الوساطة في ١٤ من مفاوضات السلام في عام ٢٠١١، لم تمثل المرأة سوى في أربعة وفود تفاوضية. ولم يتضمن سوى اتفاقين من اتفاقات السلام التسعة الموقع عليها أحكاما تتعلق بالنساء والسلام والأمن.

بيد انه، كما أظهرت التجربة الأخيرة، تتيح الفترات الانتقالية فرصة فريدة لكسر حلقة تهميش النساء وتحقيق مكاسب هامة في مشاركة النساء. ونحن بحاجة إلى التصدي للعوامل التي تحبط ترشح النساء ومشاركتهن الانتخابية المتساوية، وتوفير الأمن للنساء في الانتخابات. وينبغي أن تدرج أحكام بشأن النساء والسلام والأمن في مفاوضات السلام في أقرب وقت ممكن. ونرحب ترحيبا حارا بالغايات الملموسة التي حددها الأمين العام للنساء والوساطة، لا سيما تعيين امرأة رئيسا لأعمال الوساطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

إن منظورات النساء وأرائهن أساسية في التصدي للتحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلدان الخارجة من التراع. ويلزم بصورة منهجية دعم انخراط القيادات والمنظمات النسائية في عمليات السلام لكفالة مشاركتهن من المراحل المبكرة. ويحدث انعدام الأمن والقدرة المحدودة على التنقل والوصول تأثيرا سلبيا على مشاركة النساء في صنع القرار في أوضاع التراع وبعد انتهاء التراع. وعلاوة على ذلك، غالبا ما تصبح النساء اللائي يعملن بفعالية لتعزيز حقوق النساء ومنظوراتهن أهدافا لأعمال العنف. ونناشد المجلس مواصلة العمل لضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

ويهدف مفهوم الاتحاد الأوروبي المتعلق بتعزيز قدرات الوساطة والحوار لدى الاتحاد إلى تشجيع تمثل النساء وتوفير الموارد الكافية للخبرة الجنسانية المتفانية في مجال الوساطة من مرحلة مبكرة لعمليات الوساطة. واليوم، لدى ١٥ من البعثات المدنية والعمليات العسكرية المستمرة في الميدان مستشارون لشؤون حقوق الإنسان و/أو للشؤون الجنسانية. ونقوم بزيادة جهود التدريب قبل النشر في مجال نوع الجنس وقرارات مجلس الأمن بشأن النساء والسلام والأمن.

وفي تموز/يوليه، وضع الاتحاد الأوروبي برنامجا أوليا استجابة لطلب من ليبيا للتدريب في مجال بناء القدرات للمجتمع المدني وهيئات الخدمة العامة الجديدة على السواء.

وفي إطار هذه المشاريع، جرى تنظيم دورة للنساء في مصراتة في حزيران/يونيه لدعم المرأة في المناصب القيادية والقادة والمديرين الناشئين من النساء. والشراكة المقامة بين الاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام

والتخطيط بعد انتهاء الصراع تهدف إلى تشجيعالتعاون الوثيق بين جميع أصحاب المصلحة.

كما جرى الإعراب عن الالتزام بكسر الحواجز التي تحول دون تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا في الحدث الرفيع المستوى الذي عقد على هامش الأسبوع الوزاري لدورة الجمعية العامة لهذا العام بشأن شراكة المستقبل المتكافئ، التي اشتركت الولايات المتحدة، الأردن، أستراليا، إندونيسيا، بنغلاديش، بنن، بيرو، تونس، الدانمرك، السنغال، فنلندا، هولندا والاتحاد الأوروبي في إنشائها.

وختاما، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء الإشارات الواردة في تقرير الأمين العام إلى مواصلة استخدام العنف الجنسي والتهديد بالعنف الجنسي بوصفهما تكتيكات للصراع خلال العام المنقضي، بما في ذلك في كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا وسوريا وشمال مالي. ونرحب بالاستفادة من دعم خبراء الشؤون الجنسانية في لجان التحقيق التابعة للأمم المتحدة ونشجع ذلك أيضا.

ونحن نثني على عمل الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، السيدة مارغوت فالستروم، وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون. ونرحب بتعيين الممثلة الخاصة الجديدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، السيدة زينب بانغورا، التي تأتي إلى المنصب بخبرة شخصية واسعة والتزام قوي.

وأخيرا، يتعين أن ترقى أفعالنا إلى مستوى أقوالنا. والاتحاد الأوروبي لا يزال يقوم بدور نشط بخصوص المرأة والسلام والأمن في أكثر من ٧٠ بلدا. وهو يقدم الدعم لوضع وتنفيذ خطط عمل وطنية وللمنظمات غير الحكومية ولتدريب الوكالات الحكومية. وأود أن أؤكد التزامنا بمواصلة هذا العمل بالتعاون مع جميع الشركاء، بما في ذلك المنظمات النسائية، التي لا تزال إسهاماتها ذات أهمية لشرعية واستدامة جهودنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد راغاغليني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن. وأشكر أيضا نائب الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والسيدة بنيتا ديوب، رئيسة ومؤسسة منظمة تضامن المرأة الأفريقية.

وإيطاليا تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به للتو مراقب الاتحاد الأوروبي، وترغب في الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية بصفتها الوطنية.

نحن نرحب بتركيز المناقشة على إسهام المنظمات النسائية في منع نشوب الصراعات المسلحة وتسويتها وفي تعزيز بناء السلام. وفي جميع أنحاء العالم، يقاتل المدافعون عن حقوق المرأة، ويخاطرون بحياتهم أحيانا، لضمان عدم استبعاد النساء والفتيات من صنع القرارات المتعلقة بالمستقبل السياسي لبلدهن. وهم يقاتلون لضمان إسماع صوت المرأة عند الوساطة لإبرام اتفاقات سلام وحصولها على العدالة عندما يتم انتهاك كرامتها. ونحن لسنا هنا للإشادة بعملهم وشجاعتهم فحسب، ولكن أيضا للتعهد باتخاذ إجراءات ملموسة للعمل معهم لكي ننجز معا جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

وإيطاليا تشير إلى النداء الذي وجهه الأمين العام لإشراك المنظمات النسائية من المراحل المبكرة لجهود حل الصراعات وبناء السلام. وينبغي أن يصبح ذلك ممارسة عادية. والقيادات النسائية لها أيضا دور هام في المرحلة الانتقالية، بما في ذلك في أثناء تقليص حجم بعثات الأمم المتحدة والبعثات الدولية، عندما تكون المكاسب السابقة في مجال المساواة بين الجنسين عرضة للخطر. وإيطاليا، بوصفها بلدا يشارك في بعثات السلام

في العالم، تلتزم بضمان تعزيز احترام حقوق المرأة خلال هذه المراحل الحرجة.

ولا يمكننا تعزيز مشاركة النساء والفتيات ما لم نضمن الحماية الكاملة لهن. ويجب على مجلس الأمن توخي اليقظة في هذا الصدد. واستهداف النساء المدافعات عن حقوق الإنسان مسألة تثير قلقا بالغا. وتقرير الأمين العام (S/2012/732) يصف استخدام العنف الجنسي كأحد تكتيكات الصراع عبر طائفة واسعة من السيناريوهات. وهناك حاجة إلى تعزيز الجهود لزيادة محاكمات المتهمين في مثل هذه الجرائم على الصعيدين الوطني والدولي ولتلبية احتياجات الناجين. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التزاع، السيدة زينب بانغورا، ونحن على استعداد لدعمها تماما في هذا المسعى.

وإيطاليا ترحب بالبيان الرئاسي الذي اعتمده مجلس الأمن في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2012/23) وإعادة تأكيده على التزامه بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقرارات المتابعة. ونحث المجلس بقوة على الارتقاء إلى مستوى هذا الالتزام، لا سيما عن طريق ضمان استعراض جميع القرارات بشأن المسائل الخاصة ببلدان محددة والقضايا المواضيعية، وكذلك تلك المتعلقة بالإذن بولايات البعثات أو تجديدها، من حيث تأثيرها على النساء والفتيات. ونرحب بالتزام الأمين العام بزيادة مشاركة المرأة وتمثيلها في جهود حل الصراعات ومنع نشوبها. والنساء لديهن قدرة هائلة في مجالات التفاوض والوساطة وبناء السلام. وهن مورد لا يمكننا تركه دون استخدام.

تدعم إيطاليا منذ زمن طويل جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتمدنا خطة عمل مدتها ثلاث سنوات لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي العام المقبل، سنستعرض الخطة من أجل تقييم التقدم الذي أحرزته. وخطط العمل والاستراتيجيات هي في الواقع أداة حاسمة لدفع تنفيذ المساءلة على الصعيدين الوطني والإقليمي وتعزيزها. ونرحب أيضا بالعمل المتزايد الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، لإدماج قضايا النساء والسلام والأمن في عملها.

ويمثل دعم الحكومات والمجتمع المدني من خلال برامج التعاون الإنمائي عنصرا رئيسيا آخر في جهود ايطاليا لدفع جدول الأعمال، ولا سيما في أفغانستان وليبريا وسيراليون.

أود أن أختتم بياني بترديد ما جاء على لسان الأمين العام. إن منع نشوب الصراعات بصورة فعالة مترسخ لا محالة في الاستثمارات الطويلة الأجل لتمكين النساء والفتيات ولدعم جهود المرأة في مجال بناء السلام. وإذا ما كنا جادين في ما يتعلق بالسلام، يجب أن نكون جادين أيضا بخصوص حقوق النساء والفتيات. وكلما زاد فهمنا لهذه المعادلة، زاد نجاحنا في جهودنا الرامية إلى ضمان السلام والتنمية في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد كولغا (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر نائب الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ميشيل باشليه ووكيل الأمين العام لادسو والسيدة بنيتا ديوب، ممثلة فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، على عروضهم.

وإستونيا تؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

تقوم المرأة دائما بدور فريد في منع نشوب الصراعات وحلها. ومع ذلك، فإنه لم يُتخذ قرار مكرس خصيصا لهذه المسألة على الصعيد الدولي إلا منذ ١٢ عاما فقط. واليوم، بعد ١٢ عاما من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا يزال المضي

قدما في تنفيذ المبادئ المنصوص عليها في القرار يشكل تحديا في كثير من أنحاء العالم.

ونحن نرحب بتركيز مناقشة اليوم على دور منظمات المجتمع المدني النسائية في الإسهام في منع نشوب الصراعات المسلحة وحلها وفي بناء السلام. وكما جاء في البيانات العديدة التي جرى الإدلاء بها هنا اليوم، فإن إستونيا أيضا تعتقد بشكل جازم أن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يتطلب التعاون بين جميع أصحاب المصلحة: الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني. ودور المنظمات غير الحكومية لا يمكن المبالغة في أهميته. فما الذي يمكن أن تنجزه المنظمات الدولية أو الدول لو لم يكن هناك دعم لهذا العمل في الميدان؟ أعتقد أنها لن تحقق الكثير. ولكن دور منظمات المجتمع المدني في الواقع لا يزال غير معترف به في كثير جدا من الأحيان، إن لم يكن في معظمها.

ونجد أن من المناسب تماما أن نؤكد على قيمة إشراك المنظمات النسائية وقادة المجتمع المحلي من الإناث في جميع جوانب الصراعات، من منع نشوبها إلى المشاركة في مرحلة ما بعد الصراع. وهن يشكلن عاملا حاسما في ضمان مصداقية الجهود الدولية وشرعيتها. ولذلك، نشجب استهداف النساء المدافعات عن حقوق الإنسان في الصراعات في كثير من الأحيان. وضمان سلامتهن وإتاحة الفرصة للاستماع إليهن أمر في غاية الأهمية.

وتعزيز حقوق المرأة يمثل إحدى أولويات السياسة الخارجية لإستونيا. وفي جميع جوانب هذا العمل، يُولى اهتمام خاص لمشاركة المنظمات غير الحكومية النسائية في وضع السياسات وفي عمليات السلام. وإستونيا تساهم في بعثات دولية عسكرية ومدنية في بلدان ترتبط فيها تسوية الصراعات وبناء السلام ارتباطا مباشرا بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وحيث يعزز إدراج بعد جنساني في التخطيط للبعثات وفي تنفيذها كفاءة الجهود الدولية.

وتعتزم إستونيا حتى تحمل مسؤوليات أكبر، وبلدي فخور بانتخابه عضوا في مجلس حقوق الإنسان، خلال الفترة القادمة ٢٠١٣-٢٠١٥. وبوسعي ضمان أن يكون تعزيز حقوق المرأة ومشاركتها على رأس أولوياتنا بوصفنا عضوا في ذلك المجلس.

وثمة فهم متزايد أن النساء والأطفال يتأثرون هم فحسب وبشكل غير متناسب جراء آثار النزاعات والفترات التي تعقبها. وقد ركزت استونيا تعاونها الإنمائي، إلى جانب مساعداتها الإنسانية وأنشطتها الخاصة بحقوق الإنسان، على دعم تلك الفئات الضعيفة. ولذلك فإننا نساهم بانتظام في البرامج والصناديق الدولية، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومبادرة الأمم المتحدة لتعليم البنات ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. في الواقع، فإن إستونيا فخورة بالإعلان عن زيادتها الكبيرة في مجمل تبرعاتها لوكالات الأمم المتحدة خلال عام ٢٠١٣.

كما نرحب باستمرار تزايد عدد البلدان التي أعطت الأولوية للمرأة والسلام والأمن من خلال خطط عمل وطنية على المستوى الوطني، وبأن ٣٧ دولة عضوا قد اعتمدت بالفعل خطط عمل وطنية. وقد اعتمدت استونيا خطة عملها الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠١٠، وأطلعت منذ ذلك الحين بلدانا أخرى على عمليتها الخاصة بإعداد خطة عمل وطنية. ويتمثل أحد أهم استنتاجات تقريرنا الخاص بالتنفيذ لعام ٢٠١١ في اضطلاع المنظمات غير الحكومية بدور حاسم فيتعزيز برنامج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن التعاون بين القطاع العام والمنظمات غير الحكومية أمر حاسم في ذلك الصدد.

وترحب استونيا بالخطوات الهامة التي اتخذت في هذا المجال في إطار الأمم المتحدة خلال العامين الماضيين. ومع ذلك، فإن حقيقة أنه، وفقا لتقرير الأمين العام المعنون ”تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها“ (A/66/81)، أربعة وفود تفاوضية تابعة للأمم المتحدة فقط، من بين ١٤ عملية سلام، جرت خلال عام ٢٠١١، تضمنت عضوات من النساء، مما يشير إلى وجود حيز كبير للتحسين. ولذلك فإننا نشجع اتخاذ خطوات لضمان إشراك المرأة في عمليات السلام الجارية. وفي سياق مماثل، من المؤسف أنه، خلال عام ٢٠١١، لم يشمل سوى اتفاقين من بين تسعة اتفاقات سلام موقعة، أحكاما تتعلق بالمرأة والأمن والسلام.

ونحن نتفق تماما مع الأمين العام بخصوص ضرورة إبراز الأبعاد الجنسانية للوساطة بوضوح وباستمرار. وفي الواقع، فإن من المهم إثارة المسائل الجنسانية بشكل خاص، منذ بداية مرحلة تحليل النزاع، وخلال اللحظات المبكرة من مفاوضات السلام. ويمكن أن يساعد ذلك على ضمان إدراج الأحكام المتناولةللمساواة بين الجنسين في اتفاقات السلام.

إننا نشعر بقلق بالغ جراء إفادة تقرير الأمين العام الصادر مؤخرا (S/2012/732)، باستمرار استخدام العنف الجنسي والتهديد باستخدامه كسلاح من أسلحة الحرب في مجموعة من الصراعات. وفي بعض الحالات، أفيد حتى عن زيادة الحوادث خلال عام ٢٠١١. كما أن العنف الجنسي والجنساني يشكلان انتهاكين جسيمين لحقوق الإنسان، يقعان في كل الصراعات المسلحة. ولا يمكنني المبالغة في التأكيد على مدى أهمية تثقيف الرجال والفتيان وإشراكهم، وجعلهم مشاركين نشطين في مجال الوقاية من العنف الجنسي.

إن استونيا لا تزال تشعر بالقلق إزاء عدم مساءلة الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، نود أن نؤكد على دور المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها طرفا فاعلا مهما فيمكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بأشد الجرائم خطورة المرتكبة في حق النساء والفتيات، والتي تثير قلقا دوليا. ونرحب بالمبادئ المنصوص عليها في الحكم الأول من نوعه للمحكمة الجنائية الدولية بشأن التعويضات، وخصوصا تأكيد ضرورة معالجة احتياجات ضعاف الضحايا، بمن في ذلك النساء والأطفال وضحايا العنف الجنسي والجنساني، على سبيل الأولوية. ويمكن استخدام التعويضات كوسيلة لتمكين النساء والفتيات ومعالجة انعدام المساواة بين الجنسين، الذي هو أحد الأسباب الجذرية للعنف ضد المرأة.

وبصفتنا عضوا في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الذي يؤدي دورا أساسيا في مجال الإسهام في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وفي لجنة وضع المرأة، فإننا ندعم هدف تمكين المرأة في المجتمع. ونتفق تماما مع الأمين العام بأن ترجمة القواعد إلى ممارسة حقيقية يجب في نهاية المطاف قياسها وفقا للتغير الحقيقي في حياة النساء والفتيات والفتيان والرجال بصفة متصلة من بداية الصراع إلى إحلال السلام.

وأخيرا، لاحظنا وفق البيانات التي نشرت في تقرير الأمين العام، استمرار التدفق بشكل متقطع للمعلومات إلى مجلس الأمن واستجابة المجلس لشواغل المرأة والسلام والأمن. ونود أن نشجع المجلس على إيلاء مزيد من الاهتمام لهذه المسألة. وفي ذلك الصدد، تشكل مناقشة اليوم مثالا جيدا جدا على إيلاء مسألة المرأة والسلام والأمن الاهتمام الذي تستحقه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد واكسمان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام

والأمن، التي تشكل موضوعا يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لنا جميعا في المجتمع الدولي.

إن إسرائيل تعتقد بأنه يتعين على المرأة الاضطلاع بدور متساو في جميع جوانب الدولة والمجتمع المدني. لقد فهم الشعب اليهودي والدولة اليهودية دائما بأن تقدم المرأة أمر حاسم لتحقيق تقدم الجميع. وقد كان مبدأ المساواة بين الجنسين مبدأ أساسيا من مبادئ دولة إسرائيل منذ إنشائها. ومنحت المنظمة الصهيونية العالمية، التي أسسها تيودور هرتزل بوصفها منظمة جامعة للحركة الصهيونية الحديثة، مبكرا في عام ١٨٩٨ حقوقا متساوية في التصويت للنساء.

إن المساواة بين الجنسين منصوص عليها في إعلان الاستقلال عام ١٩٤٨، وقانون الحقوق المتساوية للمرأة الصادر عام ١٩٥١. وكانت إسرائيل ثالث بلد في العالم ينتخب رئيسة وزراء، هي غولدا ماير، وتشغل النساء في إسرائيل اليوم مناصب قيادية عليا في الحكومة وقطاع الأعمال والقانون والأوساط الأكاديمية. كما تضطلع المرأة بدور نشط وحيوي وبارز في المجتمع المدني الإسرائيلي. وتشارك النساء الإسرائيليات من مختلف ألوان الطيف السياسي والثقافي والديني في مجموعة متنوعة وواسعة من المسائل، بما في ذلك الدعوة إلى حل التراعات والسلام.

و إسرائيل مستمرة في الدعم القوي للتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقراراته اللاحقة. ويعترف الكنيست الإسرائيلي، الذي هو برلماننا، بأهمية المساواة بين الجنسين في صنع السلام وحل التراعات. وسن مؤخرا تشريعا يقضي بأن تدمج النساء الإسرائيليات في جميع لجان التحقيق الحكومية، وجميع أفرقة التفاوض السلمي الإسرائيلية. كما أن إسرائيل فخورة بالتقدم الذي حققته فيبخص ضمان المساواة الاجتماعية للنساء، وتلتزم بقوة بتمكين المرأة في العالم بأسره.

وفي عام ٢٠٠٣، استضاف مركز غولدا ماير للتدريب في جبل الكرمل، مؤتمرا دوليا لفائدة القيادات النسائية، يحمل عنوان ''دور المرأة في حل التراعات وبناء السلام''. ونتيجة لذلك المؤتمر، بدأ المركز في عقد سلسلة من الحلقات الدراسية بعنوان ''المرأة وبناء واقع جديد''. وتعزز تلك الحلقات الدراسية الحوار بين النساء الإسرائيليات والفلسطينيات. وشهد العقد الماضي مشاركة أكثر من ١ ٠٠٠ امرأة فلسطينية وإسرائيلية، في أكثر من ٢٠ حلقة عمل من هذا القبيل. وخلال الشهر الماضي، عقد المركز أحدث حلقة دراسية له.

كما نتشرف بعضويتنا في لجنة وضع المرأة، التي هي الهيئة الرئيسية فيما يتعلق بوضع السياسات العالمية، والمكرسة لتحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. ونحن فخورون بشكل خاص برئاستنا للفريق العامل المخصص للرسائل المتعلقة بوضع المرأة التابع للجنة.

إن إسرائيل ترحب بدعوة الأمم المتحدة إلى الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. ويمثل إعلان كمبالا الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، فرصة فريدة وتاريخية لاتخاذ إجراءات مجدية لمنع العنفين الجنسي والجنساني. ونأمل أن يؤدي الإعلان إلى القضاء على إفلات مرتكبي هذا العنف من العقاب، وضمان أن يتلقى ضحاياه الدعم اللازم والمطلوب.

ومن المهم أن نقوم بالمزيد لضمان مشاركة المرأة في صنع القرار فيما يتعلق بسحب البعثات وفتراتها الانتقالية. ويجب على الأمم المتحدة تولي زمام المبادرة فيما يخص إشراك المرأة وتقديم نموذج للمجتمع الدولي. وتدعم إسرائيل في ذلك الصدد عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما أننا نشجع الأمم المتحدة على زيادة عدد النساء في المناصب القيادية للأمم المتحدة، بما في ذلك مناصب الممثلين الخاصين ونائبي الممثلين الخاصين للأمين العام.

إن تقرير الأمين العام (S/2012/732) عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) سجل تقدما في التحقيق في الاتهامات المتعلقة بالإساءات الجنسية التي ارتكبها موظفو الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام. إن هذا التقدم يبعث على التشجيع. وأود أن أشدد على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تحقق في جميع الاتهامات بسرعة وبصورة كاملة وشفافة. بالإضافة إلى ذلك، يجب تدريب جميع موظفي الأمم المتحدة على النحو الملائم في مجال انتهاج السلوك القويم. ولا بد من تنفذ بصرامة سياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا بهذا الشأن. إذ إن سمعة جميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة تتأرجح في كفة الميزان.

ونردد دعوة الأمين العام بممارسة اليقظة الخاصة في حماية حقوق الإنسان للمدافعين عن المرأة. وقد قدم لنا الشهر الماضي تذكيرا آخر الخطورة القائمة عندما هاجمت طالبان الفتاة مالالا يوسفزي البالغة من العمر ١٥عاما لأنها تجرأت في الترويج لتعليم الفتيات.

ولا بد لنا من أن نسلم بالصلة الواضحة بين النهوض بالسلام وتعزيز المساواة في الحقوق بالنسبة للنساء. وفي أجزاء عديدة جدا من العالم، لا سيما في الشرق الأوسط، يتم إخضاع النساء ويحرمن حتى من أبسط حقوق الإنسان، بما في ذلك حق التصويت والحق في قيادة المركبات وحتى الحق في السيطرة على أجسادهن. وإساءة معاملة المرأة على ذلك النحو لا يمكن تجاهلها. فقد تسبب ذلك في إقامة حواجز كبيرة أمام فهم النزاعات وحلها وستظل تتسبب في ذلك. لقد آن الأوان لكي تتطرق الأمم المتحدة بصورة جادة إلى الحالة المزرية للمرأة في العالم العربي. ونعرف من تاريخنا أنه عندما تتولى المرأة القيادة فإن المجتمع يحقق مكاسب. وستواصل إسرائيل الوقوف إلى جانب المجتمع الدولي من أجل العمل على تمكين المرأة في جميع بقاع العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشيد بالهند بوصفها رئيسمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر على الدعوة لعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن. كذلك نشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2012/732)، ونشكر نائب الأمين العام إلياسون ووكيلي الأمين العام باشيليه ولادسو على بياناتهم.

إن تايلند بلد ما برحت المرأة فيه ومنذ وقت طويل تؤدي دورا في السلم والأمن. واليوم، فإن المرأة تشغل مراكز تنفيذية وقيادية في كل منحى من مناحي العمل، بما في ذلك الأعمال التجارية، والتعليم، والجمعيات الخيرية، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، وبطبيعة الحال في المجال السياسي. وما انفكت تايلند نشطة في إعلاء شأن دور المرأة في المجتمع.

وأنشأت تايلند في معرض تنفيذها لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لجنة فرعية معنية بالمرأة وبالنهوض بالسلم والأمن. لقد تم الاضطلاع بطائفة واسعة من الأعمال، ابتداء من إشاعة الوعي بحقوق المرأة إلى تبادل الآراء بشأن المسائل القانونية التي تهدف إلى ضمان الحصول المتكافئ للمرأة على العدالة والمشورة القانونية السليمة. وفي ذلك الصدد، نعرب عن امتناننا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على مشاركتها في تنظيم حلقة عمل بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن في بانكوك في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. لقد كانت فرصة قيمة لممثلي هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمشاركين التايلنديين للانخراط في تبادل مستفيض للآراء، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

إن تايلند تتشاطر وجهة نظر الأمين العام القائلة بأنه ينبغي لنا الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. وتحقيقا لتلك الغاية، أنشأنا صندوق تمكين المرأة التايلندية لمعالجة انعدام الفرص الاقتصادية وذلك بتقديم قروض ذات فائدة

منخفضة لمساعدة النساء على تطوير مهاراتهن ووظائفهن. ويمكن أيضا استخدام الصندوق لتعزيز شبكات المجتمع المدني النسائية وتعزيز دور المرأة.

وكلما اقتضت الحالة، يمكن أيضا للمرأة التايلندية أن تكون عنصرا فعالا في السلم، من قبيل عملها كأحد أفراد حفظ السلام وبناء السلام الذين يبدون الاهتمام. لقد سرنا أن نرى التنويه بدور الإناث من حفظة السلام في عدة أجزاء من تقرير الأمين العام. كذلك، تعلق تايلند أهمية كبيرة على تعزيز دور المرأة ومشاركتها في عمليات حفظ السلام وبناء السلام. ويوجد حاليا العديد من الإناث التايلنديات اللواتي يعملن بصفة مراقبين وضباطا في الجيش ويخدمن في مختلف بعثات الأمم المتحدة. إذ إنهن يتمتعن بتدريب جيد في مجال القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي وفي ما يتعلق بحقوق النساء والأطفال وحمايتهم. إن ما نقدمه من تدريب لحفظة السلام لدينا قبل نشرهم، بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية، يركز أيضا على المراعاة الجنسانية لتيسير بناء الثقة.

ثمة سمة بارزة للمرأة في تايلند ألا وهي أنه في ٢٠٠٩ بدأت أكاديمية الشرطة التي مضى على تأسيسها قرن من الزمان بقبول الإناث طالبات متدربات فيها. وبعد التخرج، سيتم تعيين أول فوج من الطالبات في وظائف هامة تتناول الحالات التي تنطوي على العنف ضد النساء والأطفال. وقد استلهمت أولئك الطالبات أيضا من العمل الكبير الذي حققته الإناث من ضباط الشرطة من ذوي الرتب العُليا اللواتي اشتركن في عمليات بناء الدولة في هايتي وتيمور ليشتي. ولنا وطيد الأمل في أن تنضم الطالبات التايلنديات إلى بعثات الأمم المتحدة في أجزاء مختلفة من العالم.

أخيرا، أود أن أشدد على ضرورة التنفيذ العالمي لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة وترجمتها إلى واقع عملي. ونحن في تايلند نكرر من جانبنا استعدادنا والتزامنا بالانضمام إلى جهود المجتمع الدولي الرامية إلى ضمان الاستماع إلى صوت المرأة، واحترام حقوقها وحمايتها، والالتفات إلى شواغلها واحتياجاتها. ولا بد من تعزيز دور المرأة ومساهمتها فيما يتعلق بالسلم والأمن والاعتراف بهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد نازاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أولا أن أعرب عن شكري لكم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن موضوع يسر وفدي أيما سرور أن يتم بحثه. نشارك المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى نائب الأمين العام ووكلاء الأمين العام، باشيلي ولادسو وبينيتا ديوب على بياناتهم.

إن جميع المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة بشأن المرأة قد سلمت بالصلات القائمة بين المساواة بين الجنسين والتنمية والسلم. واليوم، أنه لما يُثلج الصدر أن نلاحظ ذلك القدر الكبير الذي حققته القضية من حيث الوضوح والانسياب. ويتم الآن بحثها في سائر الهيئات الحكومية الدولية، بمن فيها مجلس الأمن، والجمعية العامة ولجنة بناء السلام. فالدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والعالمي تظهر التزامها بالتصدي للتحدي من خلال القيام بعمل محدد.

على الرغم من التدابير المتخذة لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له، أوضحت المناقشات السابقة التي تمت في المجلس والتقارير الواردة من الميدان أن العنف مستمر. فالجهود الرامية إلى التصدي للعنف المرتكب ضد المرأة يكون في كثير من الأحيان إما غير شاملة أو غير مستمرة أو غير مستدامة، ولا تزال الجهات الفاعلة المعنية تفتقر إلى التنسيق الكافي.

إن الإلمام بنطاق العنف ضد المرأة وتفشيه وأثره وتكلفته لا يزال غير كاف. ويقتضي الأمر بذل مزيد من الجهود لجمع المزيد من المعلومات والبيانات ذات النوعية الأفضل عن هذا العنف. وهذا سيدعم جهود راسمي السياسة الرامية إلى وضع تشريعات فعالة وإصلاحات في السياسة، وضمان تقديم خدمات مستهدفة وفعالة، ورصد الاتجاهات والتقدم المحرز في التصدي للعنف ضد المرأة والقضاء عليه، وتقييم أثر التدابير المتخذة.

إن المجلس في بيانه الرئاسي الصادر في الشهر الماضي (S/PRST/2012/23)، شدد على الدور الرئيسي للحكومات في تعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات وحسمها في المناطق المتأثرة بالصراع المسلح. وكما ذكر الأمين العام، تتضمن حاليا العديد من عمليات السلام بصورة اعتيادية مشاورات مع مجموعات السلام النسائية، وفي العديد من البلدان الخارجة من صراع، ازداد عدد النساء العاملات في الحكومات.

ومهما يكن من أمر، فإن النساء بشكل عام ما برحن مستبعدات، لا سيما في الجهود الرامية إلى إيجاد حلول مجدية للصراعات. وفي ذلك الصدد، فإن أهم المهام ينبغي أن تتمثل في زيادة وجود المرأة في عمليات صنع القرار. فإدراج المرأة في جميع مراحل عمليات السلام سيكفل تسوية أكثر ديمومة وتمثيلا. ومن هنا، ينبغي لنا أيضا أن نعزز مشاركتهن وأن نسلم بالمساهمات الهامة التي قامت بها النساء في هذا الصدد.

إن هذه المناقشة المفتوحة توفر فرصة لبحث أهمية المشاركة السياسية للمرأة، لا سيما في المناطق والبلدان المتأثرة بالصراع. وفي ذلك السياق، فإن الجهود التي قام الاتحاد الأوروبي من أجل إطلاق المرحلة الثانية من برنامجه بشأن المجتمع المدني، : ”الشراكة الأوروبية من أجل التسوية السلمية للنزاع على ناغورني – كاراباخ“ قد تثبت جدواها أيضا في تعزيز الحوار الديناميكي بين طائفة واسعة من صناع السياسة، ووسائط الإعلام والمجتمع المدني في جميع جوانب الصراع.

وهي تدعم أيضا مشاركة المتضررين من الصراع في عمليات السلام على نطاق واسع، بمن فيهم النساء.

ونود أن نرحب أيضاً، بصفتنا عضوا منتخبا حديثا للمنظمة الدولية للفرانكفونية، بالاتفاق الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٢ بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمة الدولية للفرانكفونية، والذي من شأنه زيادة تعزيز السياسات والإجراءات المراعية للمنظور الجنساني بين الدول الأعضاء.

وفي الختام، أود أن أذكر أن أرمينيا تعترف وترحب بالدور الرئيسي لمجلس الأمن، وبالجهود البالغة الأهمية التي يبذلها في منع العنف ومكافحة الإفلات من العقاب في حالات الصراع وما بعد الصراع. وسنواصل العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والمؤسسات المعنية في تنفيذ خطط العمل المنصوص عليها في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بهدف تحسين وضع المرأة في جميع أنحاء العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالثناء عليكم، السيد الرئيس، على قيادتكم الممتازة لرئاسة المجلس لهذا الشهر، ولشعوركم الواضح بالمسؤولية، بما في ذلك حضوركم هنا في هذا الوقت. وأود أن أشيد بكم، أيضا، للمبادرة بالدعوة إلى عقد هذه المناقشة بشأن المرأة والسلام والأمن، فضلا عن توفير المتابعة للجهود التي يبذلها وفد غواتيمالا.

ترحب المكسيك بعرض تقرير الأمين العام (S/2012/732) وبالبيانات اللاحقة التي قدمتها السيدة باشليه والسيدة ديوب

والسيد إلياسون صباح اليوم. ونود أيضا أن نشدد مع الوفود الأخرى على أهمية مناقشة اليوم.

تعترف المكسيك، بعد مضي اثني عشر عاما على اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بالتقدم المحرز في مجال تهيئة الظروف المواتية لمشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام. ويشكل نشر استشاريات معنيات بالمسائل الجنسانية في جميع عمليات حفظ السلام تطورا إيجابيا للغاية نأمل أن يحتذى أيضا في عمليات بناء السلام. وندرك أيضا أن إدراج آليات الإنذار المبكر والاستجابة في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة يؤدي دورا هاما للغاية.

يرحب وفد بلدي على وجه الخصوص، بوصفه عضوا في مجموعة أصدقاء الوساطة، بإدراج البعد الجنساني في أحدث تقرير للأمين العام (A/66/811) عن تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات، فضلا عن توفير التوجيه اللازم لجهود الوساطة الفاعلة.

ومع الاعتراف بالتقدم المحرز، فإن من المهم أيضا إدراك التحديات والعمل الذي لا يزال يتعين القيام به، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ ذلك القرار. ويجب علينا تحديد الإجراءات الإضافية التي تعزز مشاركة المنظمات النسائية في عمليات السلام واتفاقات السلام. وهي مسألة حددت على نحو صائب بوصفها محورية في النقاش.

وللأسف، فنادرا ما تشمل عمليات واتفاقات السلام أحكاما ملموسة بشأن تعزيز الوصول إلى العدالة وتمثيل المرأة في الهيئات الحكومية بهدف تمكين الوصول إلى السلطة بصورة شاملة أو منع العنف الجنسي ومعاقبته. وهذا يديم الاستبعاد والظروف الهشة التي يعيش فيها نصف السكان، بالإضافة إلى أنه يشكل عائقا أمام جهود حفظ السلام وبناء السلام. وعليه، فإن إشراك المنظمات النسائية في عمليات واتفاقات السلام ضروري للغاية من أجل التغلب على المظالم التي عادةً ما تسبق حالات الصراع، فضلا عن أنه يوفر فرصة قيّمةً لتجنب مشاكل الاستبعاد الهيكلية عند وضع خطط المؤسسات الوطنية.

ويتضح من قراءة الورقة المفاهيمية التي عممتها غواتيمالا (S/2012/774، المرفق)، أن عمل المنظمات النسائية جدير بالإعجاب حقا، وخصوصا أن المرأة غالبا ما تستبعد عن قصد من العمليات الرسمية ومن الحوار السياسي أيضا. وعلى الرغم من ذلك فهي قادرة على المضي قدما. ونحن مدركون لأهمية العمل الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية من هذا القبيل منذ بداية هذه العمليات. ونكرر ذكر توصية من الأمين العام بأن يعمل مبعوثوه وممثلوه ووسطاؤه على التشاور مع المنظمات النسائية، ومع المتضررين من الأزمة – الضحايا.

وفضلا عن ذلك ترى المكسيك أن من الضروري إدراج البعد الجنساني في جميع مراحل بناء مجتمعاتنا الجديدة، وخاصةً في العمليات الانتخابية. ولا تقتصر أهمية هذا الأمر على التصويت، بل تشمل أيضا عملية مراقبة الانتخابات والتمثيل السياسي فيما بعد.

وفيما يتعلق بعمليات انتقال بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك تخفيض عمليات حفظ السلام، فإنه يجب علينا أن نضمن ألا تنطوي عمليات الانتقال هذه على تراجع في الاهتمام بهذا الموضوع، أو أن تعرّض للخطر حماية المرأة وأمنها.

ولا تزال أمامنا تحديات هائلة عندما يتعلق الأمر بإشراك المرأة بصورة كاملة في العمليات الرامية إلى تعزيز السلام والأمن. ولا ريب في أهمية إشراك المرأة في حل الصراعات وفي حالات ما بعد انتهاء الصراع. فهذا هو السبيل الوحيد المؤدي إلى إشراك المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة من أجل بناء مجتمعات لديها آفاق أفضل لتحقيق التنمية والسلام.

الرئيس(تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد سيغر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تشكر سويسرا رئاسة غواتيمالا على اقتراح هذه المناقشة، فضلا عن الرئاسة الهندية التي مضت بها قدما عقب إعصار ساندي. ونود أيضا أن نشكر نائب الأمين العام على عرضها للتقرير (S/2012/732) عن تنفيذ الإطار الاستراتيجي لتعزيز دور المرأة والسلام والأمن. وفي رأينا أن التقرير يبين جدوى المؤشرات العالمية لقياس التقدم المحرز – أو في بعض الأحيان عدم إحراز التقدم – بطريقة منهجيةوشفافة وصادقة وحاسمة.

وأود أن أتناول أولا الموضوع الرئيسي للمناقشة المفتوحة اليوم: إشراك شبكات المجتمع المدني النسائية في منع نشوب الصراعات المسلحة وحلها وبناء السلام. وسأركز على ثلاث مسائل رئيسية نرى أنها في غاية الأهمية.

أولا، فيما يتعلق بالوساطة، فإن تقرير الأمين العام يقدم لنا حقائق وأرقاما هامة جدا. ولكن للأسف، فقد خلص التقرير إلى استنتاج مفاده أن التقدم المحرز لا يزال محدودا نحو إشراك المرأة في محادثات السلام وإدراج مسائل المرأة في اتفاقات السلام. ويتمثل التحدي الذي نواجهه اليوم في تحديد الفرص المتاحة لمشاركتها، ومنحها تلك الفرص على جميع المستويات. وليس هناك نقص في النساء القادرات والمدربات تدريبا جيدا، ما دامت العديد من الفعاليات التدريبية في مجال وساطة المرأة والشبكات النسائية قد عقدت في جميع أنحاء العالم.

وقد أولينا – في إطار برنامجنا المكرّس لمعالجة الممارسات في الماضي – أهمية كبيرة لتنفيذ آليات العدالة الانتقالية بطريقة تراعي المنظور الجنساني. ويجب أن تكون وجهات نظر المرأة واحتياجاتها عنصرا أساسيا في جميع المبادئ الأربعة لمكافحة الإفلات من العقاب: البحث عن الحقيقة، والعدالة، وجبر الضرر، وضمانات عدم التكرار.

وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، فإن من المرجح أن جذور العنف الجنساني تكمن في القيم والمعايير التقليدية، وفي النماذج النمطية والهياكل التي تنتقل عن طريق التعليم وممارسات المجتمع المدني التي تعمل على إدامتها. وتنعكس هذه النماذج النمطية والقيم والمعايير على قطاع الأمن، الذي يشكل أيضا أحد مجالات التركيز الرئيسية فيما يتعلق بمكافحة التمييز والعنف الجنساني. ولكي يكون قطاع الأمن فعالا في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد المرأة، فلا بد من إصلاحه، مع أخذ التعابير الجنسية المبتذلة وأنماط التمييز الراسخة ضد المرأة في الاعتبار، فضلا عن إشراك شبكات المرأة في هذه العملية.

أود أن أن أختتم بإعلان سريع. أعد الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، وهو منظمة غير حكومية، تقريراموازيالعمل مجلس الأمن بعنوان ”مسح لموضوع المرأة والسلام والأمن في أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: ٢٠١١ – ٢٠١٢“. وقمنا مؤخرابإصدار التقرير بالتعاون مع ليختنشتاين، ونحث جميع أعضاء المجلس بشدة وسائر عضوية الأمم المتحدة على قراءته ووضع توصياته في الاعتبار في عملهم اليومي.

أخيراً، يسعدني اليوم أن أعلن عن إطلاق مطبوعة مهمة أخرى، بدعم من سويسراوليختنشتاين، هي”كتيب المرأة والسلام والأمن“، من إعداد الرابطة النسوية الدولية للسلام والحرية، وهي منظمة غير حكومية. هذه هي الطبعة الثانية من الكتيب، وتقوم باستقصاء إلى أي مدي بلغ مجلس الأمن في إدماج موضوع المرأة والسلام والأمن في عمله الجغرافي خلال الاثني عشر عاماالماضية، وتحديدافي قرارات المجلس الخاصة ببلدان بعينها. يتضمن الكتيب أيضاتوصيات مهمة، وهو متاح إلكترونياباعتباره أحد تطبيقات الهواتف الذكية، بما يتيح للجميع الوصول في أي وقت إلى الأدبيات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونحث جميع أعضاء المجلس على استخدام

الكتيب من أجل زيادة تعزيز الروابط بين العمل الجغرافي والعمل الموضوعي.

إن سمحتم لي، فسأوزع نسخة لكل عضو من أعضاء المجلس. أعرف أن الوقت وقت الغداء، وكان بودي أن أقدم وجبة شهية للأعضاء، لكني آمل أن تنفتح شهيتهم أيضاهذه الوجبة الفكرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

السيدة بيرثيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، نود أن نشكر الممثل الدائم للهند ووفدها على عقد هذه المناقشة، التي نظمتها في الأصل الرئاسة الغواتيمالية للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونود كذلك أن نشكر جميع المتكلمين الذي أخذوا الكلمة اليوم. ونعرب عن تقديرنا الخاص للسيدة ميشيل باتشليت، المديرة التنفيذية لكيان الأمم المتحدة للمرأة، على عملها الواثق من أجل تحقيق المساواة للمرأة.

كل ذكرى سنوية لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تتيح لنا الفرصة لنؤكد من جديد التزامنا بأهداف القرار، ولنركز في الوقت نفسه على بعض الأبعاد التي يغطيها. اليوم، تتاح لنا الفرصة لنفكر في الدور الرئيسي الذي يضطلع به المجتمع المدني، لا سيما منظمات المرأة، في صياغة الإطار المعياري ومن ثم تنفيذه، بعد أن أطلقه المجلس عام ٢٠٠٠. ونود أن نشيد بالعمل الذي قام به الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، وهو من منظمات المجتمع المدني، وقد شرع منذ بداية هذا العام بالتحديد في دفع عمل المجلس بهذا الخصوص. لقد كان لما قام به الفريق من تشجيع وتوجيه دور حاسم في اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولا يزال الأمر كذلك فيما يتعلق بتنفيذه تنفيذا فاعلاً.

أود بصفتي سفيرة لبلدي، أن أذكر أن الأرجنتين كانت من بين البلدان التي قامت بتعزيز القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبوصفي من الناشطات في مجال حقوق الإنسان ومساواة المرأة، أود أن أذكر أن القرار كان صيحة أخرى تقول ”كفى!“ في كفاح المرأة من أجل السلام والأمن الدوليين، ومنع جميع أشكال العنف ضد المرأة والقضاء عليها، والقضاء على الإفلات من العقاب، وإحراز تقدم على طريق المساواة الحقيقية والقانونية بين المرأة والرجل.

لقد استجابت المنظمة لدعوات ومبادرات ملايين النساء حول العالم لتقول ”كفى!“ لحالة مزدوجة من الظلم والتمييز ضد المرأة تتألف من عنصرين: فمن جهة، إسكات أصوات الضحايا، ومن جهة أخرى، إخفاء وجوه النساء والبنات بوصفهن صاحبات حقوق، ومدافعات عن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقادرات على تعزيز السلام الدولي وحمايته وكفالته، والإسهام في عمليات المصالحة وبناء القدرات من أجل إرساء السلام الحقيقي والدائم.

بعد مضي اثني عشر على اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لم تعد الإسهامات الحاسمة التي تقدمها منظمات وحركات المرأة في مجال منع الصراعات، والتزام المنظمات التي تركز على حقوق الإنسان للمرأة والفتيات بجعل المسؤولية عن الحماية حقيقة واقعة، لم يعد ذلك مجرد وجهات نظر. فقد بات المجتمع الدولي اليوم يتشاطر اليقين بأن إدماج ومشاركة المرأة ومنظماتها قبل الصراعات وأثناءها وبعدها ليس ضرورة أخلاقية فحسب، بل أمر عادل اجتماعياوفعال سياسياً.

الطريقة المثلى التي وجدناها للاستجابة لموضوع هذه المناقشة هي أن نشير بإيجاز إلى خطة العمل الوطنية لجمهورية الأرجنتين لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وصلت الخطة إلى آخر مراحل اعتمادها، وستصدر بموجب مرسوم رئاسي بعد اكتمال عملية الاستعراض النهائي الجارية حالياً.

الخطة نتاج جهود بذلها فريق عامل مشترك بين الوزارات بمشاركة تسع وزارات. ومنذ البداية، أضْفت منظمات المرأة والمنظمات المدافعة عن حقوق المرأة ومنظمات حقوق الإنسان في بلدنا زخمابمشاركتها النشطة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، ينص الهدف ٢ من خطة العمل – وهو يتعلق بزيادة المشاركة السياسية للمرأة في مفاوضات السلام، وإدارة الصراعات، وفي صنع القرار – على عقد مناقشات عامة دورية بمشاركة منظمات المرأة، ومنظمات الدفاع عن حقوق المرأة، ومنظمات حقوق الإنسان، وغيرها من منظمات المجتمع المدني التي تقوم بدمج المنظور الجنساني، وذلك بهدف توسيع مشاركة المرأة وتقاسم الخبرات.

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الإجراءات المتخذة للامتثال للهدف ٣ – وهو يتعلق بإدماج المنظور الجنساني في جميع بعثات بناء السلام وتقديم المساعدات الإنسانية – تعزيزَ العمل المشترك الذي تقوم به المؤسسات الوطنية ذات الخبرة في مجال مساواة المرأة والمجتمع المدني، مع التركيز بشكل خاص على وضع المرأة في الصراعات المسلحة، وحالات ما بعد الصراع والكوارث الاجتماعية – الطبيعية.

أخيرا، في القسم الذي يركز على الرصد والمتابعة من الخطة الوطنية، أشيرَ صراحةً إلى أن الخطة نتاج عملية تشاركية أطلقتها وزارة الشؤون الخارجية، بدعم من وزارة الدفاع، وبمشاركة منظمات المجتمع المدني. ولكي تنجح الخطة، فإنها بحاجة إلى التنسيق بين مختلف قطاعات الدولة الأرجنتينية وتعاون البلدان الأخرى في المنطقة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية.

خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، ظلت الأرجنتين، بصفتها عضوا غير دائم بمجلس الأمن، تشارك مشاركة نشطة في ما جرى من مفاوضات ومشاورات مع منظمات المرأة ومنظمات المجتمع المدني تركزت على المسائل الجنسانية وأفضت إلى اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ستستهدي الأرجنتين بنفس الروح وبنفس المعايير في تنفيذ خطة العمل وفي مشاركتها في مجلس الأمن في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. تلك مسؤولية شرفتنا بإسنادها إلينا الجمعية العامة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر هذا العام.

ونود أن نعرب للمجلس عن رغبتنا الكاملة في المساهمة في تعميم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عالمياوفي تنفيذه تنفيذافعالاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ريشنسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا لأخذ الكلمة.

(تكلم بالإنكليزية)

بالنيابة عن حكومة كندا، أود أن أتوجه بالشكر إلى الرئاسة الهندية على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تتيح لنا التركيز على دور المرأة المهم في إرساء السلام والأمن وصونهما.

كما أشار وزير خارجيتنا، السيد جون بيرد، في مجلس العلاقات الخارجية بمونتريال في أيلول/سبتمبر، فإن للنساء دورارئيسيافي تنمية المجتمعات التعددية، وأن المشاركة الكاملة والنشطة للمرأة في جميع قطاعات المجتمع المدني وفي المجتمع بأسره مهمة للغاية في ذلك الصدد.

في العام الماضي، التقى وزير خارجيتنا بالنساء في ليبيا لمناقشة الدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في انتقال ذلك البلد. كما التقى مع شبكة النساء الأفغانيات خلال المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان المعقود في بون للاستماع إلى شواغلهن. كما أيدت كندا مجموعات المجتمع المدني النسائية في المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان هذا العام، ويسرت إدماجها فيه، وتواصل العمل مع شبكة النساء الأفغانيات لزيادة الوعي

بالقضايا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن فيما بين المسؤولين على المستويين الإقليمي والوطني والبرلمانيين وقادة المجتمعات المحلية ذوي النفوذ.

(تكلم بالفرنسية)

وترحب كندا ترحيبا شديدا بإقرار الأمين العام بالحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات مثل الاغتصاب كأحد أسلحة الحرب، وتدعو إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وتقع على عاتق الحكومات المسؤولية عن معالجة قضايا المرأة والسلام والأمن. ويمكن أن يقوم المجتمع المدني بدور بناء. وعلى سبيل المثال، في سيراليون، التي تتشرف كندا برئاسة تشكيلتها القطرية المخصصة لبناء السلام، أدى الدفاع عن حقوق المرأة من جانب المنظمات المحلية بالدولة إلى التصرف لحماية الفئات الضعيفة بصفة خاصة من النساء، مما أدى تحديدا إلى صدور قانون جديد يجرم الجرائم الجنسية ويفرض عقوبات دنيا أقسى على مرتكبيها. يمثل القانون خطوة إلى الأمام في مساءلة مرتكبي العنف الجنسي في ذلك البلد.

بوسع المرأة أن تضطلع بدور هام في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام. ولذلك ندعو إلى استمرار مشاركة المرأة البناءة خلال عملية السلام وتقليص حجم البعثات والانتقال السياسي.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي الختام، تود كندا أن تشير إلى أن تقرير الأمين العام يحدد التقدم الكبير الذي أحرزه المجتمع الدولي بشأن قضايا المرأة والسلام والأمن، حتى في العام الماضي، لكننا ندرك بالمثل أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد رايكن (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي.

نتوجه بالشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، ونشعر بالامتنان لوفد الهند على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الموضوع الهام المتمثل في إسهام منظمات المجتمع المدني النسائية في منع النزاعات وحلها. ونرحب بصفة خاصة بمشاركة فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في هذه المناقشة.

تستبعد المرأة ومنظمات المجتمع المدني النسائية في معظم الأوقات من المشاركة في جهود ومفاوضات السلام. إن البيانات المفيدة للغاية، المجموعة مقابل مؤشرات، الواردة في تقرير الأمين العام (S/2012/732) تبين بوضوح الحاجة إلى إدخال تحسينات على إدماج المرأة وإشراكها المجديين في مرحلة مبكرة في جميع الجهود الرامية إلى منع النزاعات وحلها، بما في ذلك مفاوضات السلام وبناء السلام. إن تدابير تحسين أمن المرأة حاسمة الأهمية لكفالة مشاركتها السياسية والاقتصادية في حالات ما بعد انتهاء النزاع. يساورنا القلق إزاء المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن ارتفاع عدد الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان في بعض البلدان والأقاليم التي جرى استعراضها في العام الماضي. ونؤيد تأييدا تاما توصية الأمين العام بأن يولي مجلس الأمن اهتماما خاصا لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة.

وينبغي لنا أيضا أن نعزز جهودنا في ما يتعلق بتعيين المرأة في مواقع صنع القرار. وفي حين يمكن أن تكون التدابير الخاصة المؤقتة، بما في ذلك الحصص الانتخابية الجنسانية، أداة فعالة لزيادة مشاركة المرأة سياسيا بوصفها ناخبة ومرشحة على حد سواء، نحن نوافق على أنه يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لمعالجة العوامل الهيكلية التي تثني المرأة عن الترشح والمشاركة في الانتخابات.

لقد تحقق الكثير في ١٢ عاما منذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). لكن، كما أشار الأمين العام، علينا بوضوح عمل المزيد. لا بد من تعزيز عدد النساء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية، بما في ذلك في المناصب العليا في البعثات الميدانية، وكذلك تعيين الوسطيات. ونشجع مجلس الأمن على إدراج القضايا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع مناقشاته المواضيعية والمخصصة لبلد بعينه، فضلا عن تناولها في ولايات البعثات.

ووفقا للبيان الرئاسي S/PRST/2010/22، أود أن أبلغ المجلس بالتدابير التي اتخذتها النمسا في العام الماضي لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). انتهت النمسا من تنقيح خطة عملها الوطنية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). تسترشد خطة العمل المنقحة، التي اعتمدت في كانون الثاني/يناير، بمؤشرات الأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن. وشارك المجتمع المدني عن كثب في عملية التنقيح. كما اعتمدت النمسا هذا العام خطة عملها الوطنية الثالثة بشأن مكافحة الاتجار بالبشر. والمرأة عرضة بشكل خاص لأن تصبح ضحية لهذا النوع من الجريمة المنظمة، لأغراض الاستغلال الجنسي أساسا.

وضعت النمسا دورة تدريبية متعددة التخصصات عن حماية المدنيين في النزاع المسلح. أعدت الدورة التدريبية على أساس احتياجات القادة العاملين في مجال إدارة الأزمات الدولية. سوف تعقد الدورة التدريبية للمرة الأولى في كانون الأول/ديسمبر في مركز السلام النمساوي في شتادشلينينغ، بمشاركة من ٢٠ دولة عضوا ومنظمة دولية. وستشكل النماذج الخاصة بالمرأة في النزاع المسلح جزءا مهما من الدورة التدريبية، ليجري المشاركون تحليلا للاحتياجات على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية ويتوصلون إلى حلول عملية تستهدف تلبية تلك الاحتياجات بشكل فعال. جرى تدريب تسعة مستشارين جنسانيين وبدأ نشرهم في منطقة البلقان في عام ٢٠١١. وبعد المهمة الأولى في كوسوفو، التي ثبت نجاحها على نحو كبير، ستواصل النمسا هذه المشاركة في عام ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل النمسا دعمها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وعرضت تقديم الدعم لوضع خطة عمل وطنية للبلدان الشريكة بغية بدء تعاون ملموس في أوائل العام القادم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة سكاري.

السيدة سكاري (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لمنظمة حلف شمال الأطلسي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم الممتازة.

كان لمنظمات المجتمع المدني دور هام في تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. يرجع الفضل، بدرجة كبيرة، إلى المجتمع المدني في أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن رأى النور قبل ١٢ عاما. وبقدر ما أبدت الدول والمنظمات الحكومية الدولية القيادة في النهوض بجدول الأعمال هذا، علينا الاعتراف بالدور الهام الذي يضطلع به أعضاء المجتمع المدني بوصفهم قادة الرأي ومصادر المعلومات، ومن يحاسبنا.

في حين أنه تقع على الدول المسؤولية الأساسية عن كفالة تنفيذ القرارات بشأن المرأة والسلام والأمن، فإن منظمة حلف شمال الأطلسي، بوصفها منظمة سياسية عسكرية، تقوم بدورها في إطار العمليات بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي وفي إطار شراكاتنا. لدينا سياسة ولدينا خطة عمل ونحول مع شركائنا الأقوال إلى أفعال.

على الصعيد السياسي، تشجع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بنشاط جميع شركائها على اعتماد أهداف محددة لتعزيز مسائل المرأة والسلام والأمن في مختلف برامج

الشراكة التي يطورونها مع منظمتنا. ويتمثل الهدف العام في رفع مستوى الوعي والعمل على زيادة مشاركة الإناث في مجالي الدفاع والأمن. ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في عمليتي السلام والمصالحة، ونحن نشجع الدول وشركاءنا على كفالة مشاركة المرأة في منع الصراعات وإدارتها وحلها.

وعلى المستوى التنفيذي، أظهرت الناتو وشركاؤها التنفيذيون في القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوة كوسوفو التزاما قويا بتعزيز الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه النساء، وعملت مع القيادات النسائية والناشطات لفهم آرائهن ووجهات نظرهن. ولدى التحالف مستشارون في الشؤون الجنسانية ومراكز للتنسيق في شتى مقاره، فضلا عن مسارح العمليات في أفغانستان وكوسوفو. وإنني أعمل مع هؤلاء الأشخاص المتفانين، وأرى الجهود الكبيرة التي يبذلونها من أجل تعميم القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة، وادماج المنظور الجنساني في العمليات.

ولقد أظهرت التجربة حتى الآن أن وجود الخبرة في الشؤون الجنسانية، فضلا عن وجود المزيد من المجندات في مسرح العمليات، يحسّن قدرتنا على تنفيذ العمليات بشكل أكثر فعالية. فعلى سبيل المثال، علمنا أن المجندات في أفغانستان يقدرن في بعض الأحيان على التواصل مع أفراد السكان بصورة افضل من زملائهن الرجال. وذلك يؤدي إلى زيادة الوعي بالحالة والمنطقة المحددتين، ويفضي إلى تحسين الحوار والتفاهم بين قوات الناتو والمجتمع المحلي. وأظهرت تجربتنا أيضا أن التعليم والتدريب هما أداتان استراتيجيتان لقوات الأمن ولإصلاح قطاع الدفاع والأمن. وإذا استخدما بشكل صحيح، فيمكنهما أن يكونا مصدرا رئيسيا لتعزيز القوة، كما يمكن لمواقف المتدربين أن تتجاوز نطاق الأمن.

ومثلما يدرك أعضاء المجلس، تم مؤخرا تجديد ولاية بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، ويجري العمل على وضع الخطط لتسليم المسؤولية الأمنية الكاملة من افراد القوة الدولية إلى نظرائهم الأفغان، حسبما تم التأكيد عليه من جديد في مؤتمر قمة شيكاغو. وطوال عملية الانتقال وما بعدها، سوف نستمر في التركيز على التدريب المتعلق بالشؤون الجنسانية، ودعم تجنيد النساء واستبقائهن في قوات الأمن.

وتعمل منظمة حلف شمال الأطلسي جنبا إلى جنب مع المنظمات الدولية الأخرى للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ونسعى إلى زيادة تعزيز تعاوننا مع الأمم المتحدة وغيرها للتأكد من أننا نتعلم من خبرات بعضنا البعض، ولتمهيد الطريق أمام المزيد من الكفاءة والمزيد من النتائج.

ومنذ تعييني الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي المعني بالمرأة والسلام والأمن، كان من دواعي سروري الدخول في حوار مع الجمعيات النسائية في قطاع الأمن، والناشطين في مجال حقوق المرأة، والبرلمانيات وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني. وأعتزم تعميق هذا الحوار.

ولا تزال منظمة حلف شمال الأطلسي والدول الأعضاء فيها ملتزمة بدعم حقوق الإنسان وسيادة القانون. وفيما نواجه التحديات الأمنية للقرن الحادي والعشرين، سوف نواصل العمل مع الشركاء والاعضاء الآخرين في المجتمع الدولي لتحقيق الأمن بشكل أفضل وتمكين المرأة على نحو أكبر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة لكسمبرغ.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكركم بحرارة، سيدي، على إعادة تحديد موعد المناقشة المفتوحة المقررة أصلاً برئاسة غواتيمالا، وعلى إعطائنا هذه الفرصة لتقييم التقدم المحرز والتحديات المتبقية في مجال النهوض بالمرأة وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة. وأود أن أرحب ترحيبا خاصا بالتركيز في المناقشة الجارية اليوم على

الدور الهام الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني النسائية في منع نشوب الصراعات، والتزامها ببناء السلام.

كذلك أشكر المتكلمين اليوم على إحاطاهم الاعلامية النيرة. وفي حين أؤيد تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، أود أن ابرز بعض الجوانب التي تتسم بأهمية خاصة لنا.

يبين آخر تقرير للأمين العام (S/2012/732) التقدم الذي أحرزناه خلال العامين الماضيين. واسمحوا لي أن أشير إلى ما أحرز من تقدم في تنفيذ خطة العمل المؤلفة من سبع نقاط بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام، فضلا عن اعتماد إطار النتائج الاستراتيجية بشأن المرأة والسلام والأمن بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ثمة ترابط بديهي. إذ لا يمكن أن يكون هناك منع لنشوب الصراعات دون مشاركة النساء، ولا مشاركة دون توفير الحماية الفعالة لحقوق المرأة وسلامتها الجسدية والمعنوية. لذلك، من الضروري إحراز التقدم في وقت واحد بشأن جميع هذه المسائل. ومن المشجع أيضا الشروع في عدد متزايد من آليات التعاون الإقليمي وخطط العمل الوطنية.

ومع ذلك، ما زالت النتيجة الإجمالية متباينة. ولا يسعنا إلاّ أن نشاطر الأمين العام خيبة أمله إزاء ضعف تمثيل النساء في محادثات السلام، وفي المشاكل الهيكلية التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وفي تجدد أعمال العنف ضد المرأة. والأرقام المتعلقة بمشاركة المرأة في السياسة بأوسع معانيها – ومنع الصراع وبناء السلام ليسا سوى جزء منها – لا تحتاج الى برهان. فمن بين الوفود المشاركة في ١٤ عملية من عمليات السلام في عام ٢٠١١، لم تستفد من وجود المرأة سوى أربعة منها. وخلال السنة نفسها، من بين اتفاقات السلام التسعة التي تم توقيعها، لم ترد أحكام محددة بشأن المرأة والسلام والأمن إلاّ في اثنين منها. والحالة المتعلقة بالتمثيل السياسي ليست أكثر تشجيعا. إذ لا تزال النساء يشكلن ٢٠ في المائة فحسب من أعضاء البرلمان، وأكثر بقليل على المستوى الوزاري. وهذا بالكاد يكون كافيا.

والمناطق الأكثر تضررا من الصراعات هي أيضا، للأسف، المناطق التي تكون فيها الحالة الاجتماعية والسياسية للمرأة أقل فائدة. لهذا السبب، يجب أن نشدد ليس على تدريب المرأة على المشاركة السياسية فحسب، ولكن أيضا على تحسين الظروف المادية حتى تتمكن المرأة من المشاركة في الانتخابات، وكذلك على حماية المرأة أثناء العمليات الانتخابية، بما في ذلك قبل الانتخابات وبعدها.

وفي هذا السياق، تدعم لكسمبرغ منذ عام ٢٠١٠ برنامجا هاما أعدته إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام. فمن خلال هذا البرنامج، الذي يجري تنفيذه بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني النسائية، نشعر بالفخر إزاء الاسهام في الزيادة الكبيرة للتمثيل السياسي للمرأة في تيمور – ليشتي عقب الانتخابات البرلمانية التي جرت في تموز/يوليه ٢٠١٢. كذلك تعززت تعبئة النساء في هايتي من خلال تنظيم نحو ٣٥٠ حلقة عمل تدريبية على مستوى المجتمع المحلي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، دعمنا حلقة عمل إقليمية في غوما بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الامر الذي سمح بتبادل الخبرات في ما بين المنظمات النسائية ضمن منطقة البحيرات الكبرى في ميدان السلام والأمن ومنع أعمال العنف المتصلة بالانتخابات. وندعم في هذا العام مشاركة المرأة في الحياة السياسية في جمهورية جنوب السودان، عن طريق التدريب والتدابير الأخرى لبناء القدرات، حيث تستفيد منها أيضا منظمات المجتمع المدني النسائية. وقبل نهاية السنة، ومرة أخرى بدعم من لكسمبرغ، سوف تعقد حلقة عمل إقليمية في ليبريا بغية توطيد إنجازات بعثة الأمم المتحدة في

ليبريا، وتعزيز دور المرأة في بناء السلام في غرب أفريقيا، وتمتين شبكات المرأة لتحقيق السلام والأمن على الصعيد الإقليمي.

”إن مستقبل الرجل هو المرأة “، حسبما كتب لويس أراغون. واترك إصرار الشاعر في قوله هذا لتفسير المستمعين. على أي حال، إن الاقتناع بأن المرأة لها دور محدد تؤديه في مستقبل العالم المتحرر من ويلات الحرب أخذ يكتسب زخما. فالأمر متروك لنا كي نغتنم هذه الفرصة للاستمرار في دعم المرأة ومنظمات المجتمع المدني النسائية في أعمالها من أجل السلام. وبإمكان مجلس الأمن أن يعتمد على لكسمبرغ للمساهمة في هذا الجهد الجماعي.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فرنانديث (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. وإنه لمن دواعي سروري أن أراكم، السيد الرئيس، تتولون رئاسة هذا الاجتماع.

وأشكر نائب الأمين العام على مداخلته. وتعرب البرازيل عن امتنانها للإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة ميشيل باشليت وعلى العمل الذي اضطلعت به بوصفها رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما نشكر وكيل الأمين العام السيد لادسو على إحاطته الإعلامية وممثلة المنظمة غير الحكومية ”منظمة تضامن النساء الأفريقيات“ على مداخلتها.

ويعد دعم وتعزيز مشاركة المرأة في صون السلم والأمن الدوليين أحد الجوانب المتزايدة الأهمية لمسؤولية مجلس الأمن بموجب الميثاق. ومنذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أسهمت هذه الهيئة إلى حد كبير في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى صقل فهمنا الجماعي لآثار النزاع المسلح على المرأة ولا يقل أهمية عن ذلك، دعمها بصفتها طرفا فاعلا في العمل من أجل السلام. ويدل إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتعيين الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع على التقدم المحرز.

ومع ذلك، يتعين علينا أن نقطع شوطا طويلا قبل إدماج المرأة بشكل كامل وعلى النحو الواجب في جهود السلام الوطنية والمتعددة الأطراف في جميع أرجاء العالم. وفي جوانب شتى، مثل عدد الممثلات والوسيطات؛ وعدد الأحكام الواردة في اتفاقات السلام ومضمونها وأهميتها النسبية، واستراتيجيات أو سياسات ما بعد انتهاء النزاع، فإن مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن ما زالت غير وافية.

ولذلك نجابه بحاجة حقيقية للأمم المتحدة والحكومات والجهات الفاعلة من غير الدول إلى تعزيز ودعم مشاركة النساء في مجال السلم والأمن الدوليين. ومن ضمن العديد من الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لتحقيق ذلك الهدف، فإن أحد أهمها تعزيز الحوار مع الجماعات النسائية في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. فعلى سبيل المثال يمكن أن تشكل المشاورات المتكررة معها وسيلة هامة لنقل شواغل النساء واحتياجاتهن المحددة إلى جميع أصحاب المصلحة في جهود السلام، بما في ذلك الممثلون الخاصون التابعون للأمم المتحدة، ووسطاؤها والمبعوثون الخاصون التابعون لها.

كما يجب أن يكون التفاعل ذو المغزى مع الجماعات النسائية جزءا لا يتجزأ من أنشطتنا لحفظ السلام وبناء السلام. وإلى جانب مساعدة البعثات في تنفيذ ولاياتها، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، يمكن لتلك الجماعات المساعدة على كفالة الالتزام المستمر نحو مراعاة الفوارق بين الجنسين. ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة حين الإعداد لعمليات خفض قوام البعثات أو الانتقال من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة بناء السلام، إذ أن الحوار مع المرأة يمكن أن يحفز الحكومات الوطنية وأسرة الأمم المتحدة على تعميم المسائل الجنسانية في سياساتها بعد مغادرة البعثات للبلدان.

كما أن بناء القدرات في مجال المرأة والسلام والأمن يعد أمرا رئيسيا. في أواخر العام الماضي، وقعت البرازيل على خطاب نوايا مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من أجل تعميق تعاوننا فيما يتعلق بتدريب حفظة السلام على المسائل الجنسانية وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب بشأن المسائل الجنسانية التي تنطوي على مراكز للتدريب في مجال حفظ السلام في أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

ويكتسي التمكين الاقتصادي للمرأة في حالات ما بعد النزاع أهمية حيوية لإشراكها بشكل كامل في جهود السلام وزيادة قدرتها على الإسهام في توطيد السلام. ومن المرجح أن تقلص الاستجابة لاحتياجات المرأة في مجالات مثل حقوقها في التعليم والعمل والأراضي والملكية والخدمات الصحية فرص العودة إلى النزاع، على سبيل المثال، إذ إن المرأة تميل إلى أن تكون أول من يقدر فوائد السلام الملموسة في الحياة اليومية للأسر والمجتمعات.

وعلى الرغم من أن الواقع في البرازيل يختلف كثيرا من واقع البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، يمكن أن تكون بعض تجاربنا مفيدة لتلك المجتمعات. وأحد النماذج المثيرة للاهتمام برنامج المنح الأسرية "Bolsa Familia"، وهو برنامج للتحويلات النقدية المشروطة انتشل الملايين من البرازيليين من براثن الفقر. وفي إطار البرنامج، المرأة هي المتلقية المفضلة للتحويلات، وأثبتت التجربة أن هذه الممارسة تزيد من قدرتها على المساومة في إطار هيكل الأسر والمجتمعات.

والجدير بالذكر أيضا أنه، على هامش مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، نظمت البرازيل، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مؤتمر قمة النساء القياديات بشأن المستقبل الذي تصبو إليه المرأة. وأبرز المؤتمر ضرورة التعجيل بمشاركة المرأة الكاملة في الحوكمة على جميع المستويات، بما في ذلك الدور القيادي للمرأة في جميع عمليات صنع القرار. كما شدد المؤتمر على أهمية ضمان القضاء على جميع الحواجز التمييزية التي تمنع المرأة من الحصول على قدم المساواة على امتلاك وإدارة الموارد الإنتاجية والأصول، ومن الإسهام في الفرص التي يوفرها السعي لتحقيق التنمية المستدامة والاستفادة من هذه الفرص. وعلى الرغم من أن ذلك ينطبق على جميع البلدان، فإننا نعلم أن تمكين المرأة يمكن أن يكتسي أهمية خاصة في حالات ما بعد انتهاء النزاع، لأنه يميل إلى تعزيز فرص تجنب العودة إلى النزاع.

وهناك أدلة دامغة على أن بوسع النساء، عندما يجري تمكينهن، أن يحدثن تأثيرا إيجابيا كبيرا على حياة الكثير من الناس في مجتمعاتهن، لا سيما في البلدان الخارجة من النزاع.

لذلك فإن مجلس الأمن مدعو إلى مواصلة تقديم إسهام كبير لكفالة أن يكون ذلك التأثير ملموسا بشكل كامل في جميع الحالات ذات الصلة المدرجة في جدول أعماله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد أرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تود إسبانيا أن تعرب عن امتنانها لإتاحة الفرصة لها للمشاركة في مناقشة مجلس الأمن اليوم ولمناقشة التدابير المحددة التي تحتاج إلى تشجيعها بغية كفالة المشاركة الكاملة للنساء والفتيات في عمليات السلام.

وفي الوقت الحالي، لدينا تحت تصرفنا مجموعة كبيرة من القرارات والتقارير ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، وكما ذكرت إسبانيا بالفعل خلال المناقشات السابقة، فقد أظهرت التجربة أن المرأة حينما تحظى بالوسائل والإطار القانوني للقيام بذلك، تكون فعالة للغاية في بناء السلام. ولذلك السبب، تكتسي هذه المناقشة أهمية كبيرة، نظرا لأنه لا غنى عن دور المرأة في بناء السلام.

ترحب إسبانيا بتقرير الأمين العام (S/2012/732)، وتؤيد ملاحظاته وتوصياته، لا سيما الاهتمام الذي يستحقه دور المنظمات النسائية في سياق منع نشوب التراعات وتسويتها وفي بناء السلام. وفي ذلك الصدد، تود إسبانيا تسليط الضوء على ضرورة ألا يقوم مجلس الأمن بعقد المناقشات المواضيعية ومواصلة تعزيز المقاييس المعيارية بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن فحسب، ولكن أيضا أن يعزز بشكل حاسم تعميم هذه المسألة الرئيسية في جميع أنشطته وقراراته.

كما أود أن أخص بالذكر التقرير الأخير للمقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه، الذي يسلط الضوء على إغفال النساء ذوات الإعاقة في أوقات التراع. فهن المنسيات في الحروب ومخيمات اللاجئين، وعمليات المصالحة وفيما يتعلق بالحصول على العدالة. ولذا فمن الأهمية بمكان أن يضعهن مجلس الأمن نصب أعينه، وأن يناشد الدول اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات التراع المسلح وحالات الطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الخطر الأخرى.

كما يود بلدي أن يشيد بالأعمال التي أنجزتها في هذا المجال هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومديرتها التنفيذية، السيدة ميشيل باشليت، وأن يعرب عن تقديرنا وامتناننا على نشر الدليل عن المرأة والسلام والأمن مؤخرا، وهو يعد إسهاما عمليا للغاية في التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما نود أن نشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة تعاونها المثمر مع الإدارات والوكالات والبرامج الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بغية أداء دورها كاملا في معالجة هذه المسألة. وستحظى الهيئة بدعم إسبانيا السياسي الكامل في ذلك الصدد.

وقد كرست إسبانيا جهودا كبيرة في تعزيز دور المرأة والمنظور الجنساني في حالات التراع. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى أن بلدي وضع خطة عمل بشأن المرأة والسلام والأمن في عام ٢٠٠٧، واستكملت الخطة عدة مرات منذ ذلك الحين، وفي الواقع، قدم تقرير الرصد الثالث خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢.

تعمل إسبانيا أيضا على الترويج لعدد من المبادرات في مجال السياسة الخارجية والتعاون من أجل التنمية وسياسة الدفاع لضمان التنفيذ المناسب للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يشكل خطين رئيسيين للعمل ألا وهما؛ تعزيز دور المرأة في بناء السلام في حالات الصراع وبعد انتهاء الصراع، من جهة؛ ومن الجهة الأخرى، وقف العنف ضد المرأة في حالات الصراع للمساهمة في القضاء على العنف الجنسي وخاصة الاعتداءات الفظيعة من قبيل اللجوء إلى الاغتصاب المنهجي كسلاح في الحرب.

وفي الوقت نفسه، واستجابة لنداءات المجتمع الدولي من أجل بذل مزيد من الجهود لتدريب الموظفين المدنيين والعسكريين على المسائل الجنسانية، قامت مرة أخرى في هذا العام وزارتا الخارجية والتعاون ووزارة الدفاع في بلدي، بالتعاون مع نظيراتها في هولندا، لعقد الجزء الثالث من الدورة الدولية بشأن النهج المتعلق بدماج الجنسين في العمليات. وقد عقدت هذه الدورة في الفترة من ١٠ إلى ١٥ حزيران/يونيه في مدريد بهدف تزويد المعرفة والمهارات اللازمة للتنفيذ بفعالية عملية دمج الجنسين في البعثات والعمليات الدولية. وقد ركزت الدورة على الكيفية التي يمكن بها شمول المنظور الجنساني في الجوانب المدنية والعسكرية في عمليات السلام في مختلف التراعات. وطيلة الدورة، شارك متكلمون ينتمون إلى الأوساط الأكاديمية والمدنية والعسكرية العالمية، وجاءوا من الأمم المتحدة، ومنظمة حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي. وسيعقد الجزء الرابع من هذه الدورة في هولندا في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وعلاوة على ذلك، ما زلنا نعمل في تعاون وثيق مع المجتمع المدني بشأن

الأنشطة المقبلة التي تركز على التدريب المستلهم إلى حد كبير من التوصيات الواردة في التقرير الأخير للأمين العام.

منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، حدث تطور في العديد من المتغيرات في نهجنا نحو صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وفي سياق ذلك التغيير، أصبحت المسائل الجنسانية عاملا هاما جدا عندما يتعلق الأمر بالتخطيط والتدريب وتقييم البعثات. بيد أن الأسباب التي أدت إلى اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لا تزال قائمة. ومن بينها، ينبغي ذكر الأسباب التالية: إهمال المنظور الجنساني في منع نشوب الصراعات والإنذار المبكر؛ عدم توفير الحماية للنساء والفتيات ضد سائر أشكال العنف القائم على نوع الجنس، وبصورة خاصة الاغتصاب وغير ذلك من أشكال الاعتداء الجنسي؛ إن الضعف الشديد لدى مجموعات معينة، كالنساء من السكان الأصليين أو النساء من ذوي الإعاقات، في سياق الصراع، واستبعاد النساء من عمليات السلام وحالات ما بعد الصراع؛ أو الدور المحدود للمنظمات النسائية في منع نشوب الصراعات وحسمها وفي بناء السلام. لذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف من جهوده من أجل السلم والأمن للاستفادة من الإمكانية الهائلة للنساء بوصفهن عناصر في التغير.

في الختام، تود إسبانيا أن تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد إيراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تتقدم شيلي بالتهنئة للهند على رئاستها، وتشكرها على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة في مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن.

يشكر وفدي نائب الأمين العام على عرضه للتقرير (S/2012/732)، ويشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ميشيل باشيليت والسيد إيرفيه لادسو والسيدة بينيتا ديوب على بيانيهما.

ما من شك في أن المناقشة الحالية توفر فرصة لتعزيز العمل في تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن. وموضوع هذا العام يجسد الدور المركزي الذي تقوم به المجموعات النسائية في تنفيذ هذا البرنامج والعمل التي تضطلع به من أجل السلام وتمكين المرأة.

بعد مرور اثني عشر عاما على اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ما برح المجلس يحقق تقدما في تقديم التوجيه لتوفير قدر أكبر من الحماية للنساء في حالات الصراع المسلح. ومع ذلك، يتبين للمرء أن أوضاع النساء في حالات الصراع وبعد انتهاء الصراع لم تتحسن. وبصورة مماثلة، تواجه العديد من المنظمات النسائية في العالم مخاطر وتحديات كبيرة، ولا سيما تلك الموجودة في ظل حالات يسودها العنف.

لقد شهد المجتمع الدولي حالة مالالا يوسفزي. وفي ذلك الصدد، نرى أن المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة كثيرا ما يكونون أهدافا للاعتداء في حالات الصراع مما يستدعي توفير المزيد من الحماية والدعم لمشاركة النساء والفتيات في عمليات السلام وإعادة البناء.

يعرض تقرير الأمين العام التقدم المحرز منذ العام الماضي فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في أربعة مجالات من العمل؛ الوقاية، والمشاركة، والحماية والإغاثة والإنعاش. ويشمل أيضا الخطوات المعلن عنها بغية تحسين رصد وتقييم النُظم التي تستهدف الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ويجدر التشديد على أن بلدي أنشأ في عام ٢٠٠٨ فريقا عاملا، مؤلفا من ممثلين عن وزارتي الخارجية والدفاع الوطني،

والخدمة الوطنية للنساء، ومنظمات المجتمع المدني بهدف وضع خطة عمل وطنية تماشيا مع متطلبات القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي ذلك الصدد، سعينا إلى استحداث خطة عمل من خلال عملية شاملة من المناقشات المفتوحة والتشاركية لتمثيل مصالح مجتمعنا بصورة مخلصة.

إن خطة العمل الوطنية الشيلية تشمل طائفة من الأعمال التي تهدف إلى تعزيز إدراج المنظور الجنساني في فهم نُهج منع الصراع وعمليات ما بعد انتهاء الصراع؛ واحترام حقوق النساء والفتيات وحماية تلك الحقوق؛ وتهيئة الظروف المفضية إلى المشاركة العادلة للمرأة في عمليات السلام وصنع القرار فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

وفي رأينا، أن من المهم تعزيز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال تبادل الخبرات والتعاون الدولي، على الصعيد الثنائي وداخل آليات حفظ السلام الوطنية التي تشارك فيها شيلي، وخاصة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونعتقد أيضا أن من المهم رص الصفوف وحشد الموارد لجمع البيانات وتقديم الدعم التقني لتحسين المؤشرات من أجل الرقابة والتقييم الملائمين لخطط العمل الوطنية.

ويشكل التعزيز العالمي لحقوق الإنسان الأساسية أحد المبادئ الأساسية لسياسة شيلي الخارجية. وفي ذلك الصدد، سنواصل المشاركة في الجهود المستمرة الرامية إلى كفالة مشاركة النساء في منع نشوب النزاع وتسويته والإسهام فيهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد شين دونغ – إيك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): تحل هذا العام الذكرى السنوية الثانية عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ومع أن الانجازات التي تحققت في العقد الماضي كانت متميزة، لا تزال هناك فجوات وتحديات مستمرة، بما في ذلك تدني مستوى مشاركة النساء في منع نشوب النزاع وعمليات بناء السلام.

ونشعر بالارتياح لأن البيان الرئاسي الذي اعتمد العام الماضي (S/PRST/2011/20) أولى اهتماما متجددا لمسألة مشاركة النساء ودورهن في منع نشوب النزاع وأعمال الوساطة. كما نرحب بكون تقرير الأمين العام السنوي لهذا العام (S/2012/732) يقدم لنا معلومات قيمة عن المسألة ويزودنا بآخر التطورات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وإزاء تلك الخلفية، أود أن أؤكد على النقاط الأربع التالية فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ومشاركة النساء في ذلك الصدد.

أولا، يشيد وفد بلدي بالاهتمام المتزايد الذي توليه آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للمرأة والسلام والأمن. ونود أن نناشد جميع الدول الأعضاء التعاون الوثيق مع تلك الآليات بغية كفالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد الوطني. وكما يوضح تقرير الأمين العام عن حق، فان الاتساق أمر بالغ الأهمية في كفالة إحراز تقدم ثابت بشأن جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ونعتقد أن الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان تعمل بوصفها أداة هامة لكفالة الاتساق في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ثانيا، نحن بحاجة إلى ايلاء المزيد من الاهتمام لدور النساء ومشاركتهن في أوضاع بعد انتهاء النزاع. ومن دواعي الأسف انه، من ضمن اتفاقات السلام التسعة الموقع عليها في عام ٢٠١١، لم يتضمن سوى اتفاقين أحكاما محددة بشأن المرأة والسلام والأمن. وذلك يعني أننا نضيع فرصا قيمة للغاية لتعزيز المشاركة السياسية للنساء وتمكينهن في الفترات الانتقالية. ويشير وفد بلدي إلى أن الإجراءات الخاصة المؤقتة، بما في ذلك تحديد حصص للجنسين في الانتخابات بعد انتهاء

النزاع، أثبتت فعاليتها في زيادة تمثيل النساء في هيئات صنع القرار. ونرى انه ينبغي النظر بجدية في اتخاذ تلك التدابير في الحالات الأخرى لما بعد انتهاء النزاع.

ثالثا، يود وفد بلدي أن يؤكد على الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني النسائية في منع نشوب النزاع وعمليات بناء السلام. وما فتئت خبرهن الخاصة ومهاراهن وقدراهن بالغة الأهمية لبناء الثقة بين الأطراف ولإدماج منظور جنساني في هياكل المرحلة الانتقالية. ومع ذلك، لا تزال المنظمات النسائية تواجه عددا من التحديات، التي تتراوح من تدني فرص المشاركة في التسوية الرسمية للنزاع أو الحوار السياسي أو ضعف التمويل أو الحواجز الثقافية والاجتماعية إلى التهديدات الأمنية المتكررة، وهي جميعا تمنعهن من التخطيط الطويل الأجل. وفي ذلك الصدد، نرحب بكون تقرير الأمين العام يبرز أهمية الاستدامة المالية للمنظمات النسائية، فضلا عن تمثيلها الوافي في الخطاب الرسمي لبناء السلام.

رابعا، ينبغي أن نواصل تعزيز الجهود الرامية إلى منع أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس المتصلة بالنزاع والتصدي لها. ومما يثير القلق أن هناك تقارير مستمرة عن حالات الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي ليس في حالات النزاع المسلح وحدها، بل أيضا في سياق الانتخابات والصراع السياسي والاضطرابات الأهلية. ونؤيد توصيات الأمين العام الواردة في تقريره لكفالة مراعاة آليات العدالة الانتقالية للمنظور الجنساني، بما في ذلك التوعية المحددة الهدف للضحايا وبرامج جبر الضرر والإشارات الصريحة للعنف الجنسي، في ولايات الجهات الفاعلة للعدالة الانتقالية.

ونقدر حقا كل ما أبدي من دعم لجمهورية كوريا خلال حملتنا الناجحة لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وستبذل جمهورية كوريا، باعتبارها مؤيدا قويا لمبادرات المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن والرئيس الحالي للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، قصارى جهدها أثناء عملها في المجلس بغية معالجة أشد المسائل إلحاحا بشأن المرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد هارديب سينغ بوري، الممثل الدائم للهند ورئاسة بلده للمجلس على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. كما اشكر نائب الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على البيانات الثاقبة التي قدموها صباح هذا اليوم.

وأشيد بآخر تقرير للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2012/732). ففي التقرير، دعا الأمين العام إلى تعزيز مشاركة المرأة وإبداء التزام أقوى نحو التصدي للتحديات الماثلة أمام مشاركة النساء في منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها وفي بناء السلام على جميع المستويات.

وقبل اثني عشر عاما، اتخذنا في المجلس القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وكانت بنغلاديش، باعتبارها في ذلك الوقت عضوا في المجلس وأحد المقدمين الأساسيين للقرار، مرتبطة ارتباطا وثيقا باعتماد تلك الوثيقة التاريخية. وكان ذلك إسهامنا المتواضع في كفالة حق النساء ودورهن في تحقيق السلام والأمن. وبعد ذلك، اتخذت عدة قرارات، مثل القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بغية تعزيز العملية التي ابتدرت باتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وحصلت بعض التطورات في مجال المرأة والسلام والأمن، مثل الخطوات التي اتخذت لتنفيذ حطة العمل المؤلفة من سبع نقاط بشأن مراعاة المنظور الجنساني في بناء السلام واعتماد

إطار الأمم المتحدة للنتائج الإستراتيجية بشأن المرأة والسلام والأمن واستعراض القدرات المدنية. كما حصل المنع على تركيز متزايد بإدراج حماية المدنيين في ولايات ٨ بعثات من ١٦ بعثة لحفظ السلام.

ومع ذلك، لا تزال النساء والفتيات يعانين من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين، بما في ذلك التشريد القسري والقيود المفروضة على إمكانية الوصول للأغراض الإنسانية والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. ولذلك، يلزم القيام بالمزيد من العمل.

وتمثلت الرسالة الأساسية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في كفالة المشاركة المتساوية للنساء في جميع مستويات صنع القرار. وفي سياق الأمم المتحدة، ينبغي ضمان مشاركة النساء بتحقيق التوازن بين الجنسين بنسبة ٥٠/٥٠، مع تركيز خاص على توظيف النساء في مستويات أعلى. وعموما، يلزم نشر عدد أكبر من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الإناث في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولإقامة توازن عالمي كاف، ينبغي النظر في منح أفضلية خاصة للنساء من بلدان الجنوب في شغل تلك المناصب القيادية. وينبغي إتباع سياسة لعدم التسامح إطلاقا مع جميع أشكال العنف القائم على أساس نوع الجنس، ولا بد من الإدانة القاطعة لجميع تلك الأعمال.

ويلزم تعزيز مشاركة النساء في مساعي الوساطة وجهود بناء السلام. وفي عام ٢٠١١، ومن ضمن ١٤ من جولات المفاوضات التي اضطلعت بها الأمم المتحدة، لم تمثل المرأة سوى في أربعة وفود تفاوضية. ونظرا لأن الاتفاقات التي لا تشمل أحكاما لمراعاة المنظور الجنساني يمكن أن تقيد فرص النساء في توفير الأمن الأساسي، فضلا عن تمكينهن السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ينبغي أن يوضح بجلاء واتساق البعد الجنساني للوساطة. كما أن من الأهمية بمكان ضمان اتخاذ تدابير لتحسين توفير الأمن للنساء في الانتخابات.

ويكمن الفقر والمعاناة والتنافس على الموارد وأوجه الظلم الاجتماعي – الاقتصادي والاحتلال بالقوة في صميم التراعات. فهي تنشئ مرتعا خصبا لتلك الآفات الاجتماعية فيما تزداد التراعات، بما في ذلك أعمال العنف المرتكبة ضد النساء والفتيات.

وتأثير هذا العنف لا يقتصر على إضعاف سلامة وأمن النساء والفتيات ولكنه يمزق أيضا النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالكامل. ومن ثم، يتعين علينا منع نشوب الصراعات وإحلال السلام المستدام.

وعندما نتكلم عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نرى وجود منظمات المجتمع المدني النسائية على مستوى القاعدة الشعبية. وهي بوسعها أن تساعد على تنفيذ اتفاقات السلام وضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة في حالات الصراع وما بعد الصراع وإدماج أمن النساء والفتيات في الأولويات التي يتم تحديدها أثناء المراحل الانتقالية، مثل تخفيض قوام بعثات الأمم المتحدة. ونعتقد بقوة أن مناقشاتنا ومداولاتنا ينبغي أن تتجاوز الحدود وأن تصل إلى النساء على مستوى القاعدة الشعبية، واللاتي لا يجدن أحيانا حتى الكلمات المعبرة عن معاناقمن. وينبغي القيام بذلك من خلال تمكين الناس – تمكين الأشخاص المكروبين، لا سيما النساء على مستوى القاعدة الشعبية.

وفي بنغلاديش، واستنادا إلى خبرتنا في بناء الدولة، فقد اعتمدنا منظورا لتمكين المرأة ووضعنا نموذجا تصفه رئيسة وزراء بلدنا الشيخة حسينة بأنه ”نموذج سلام“. والرسالة المحورية التي ينقلها النموذج هي تمكين الناس، بما في ذلك النساء والفئات الضعيفة، عن طريق التركيز على سبع مسائل مترابطة. والنموذج يدعو إلى تمكين الناس من خلال القضاء

على الجوع والفقر وتزويدهم بالمهارات والتعليم والتدريب وإشراك المستبعدين والقضاء على جميع أشكال التمييز وتوفير فرص العمل الكريم وكفالة المشاركة في الحكم وإنهاء الإرهاب. ويسرني أن أشير هنا إلى أن الجمعية العامة اتخذت في دورتها السادسة والستين القرار ٦٦/٢٢٤، المعنون ”تمكين الناس والتنمية“، وقد اقترحنا مشروع قرار متابعة لهذا القرار في الدورة الحالية للجمعية العامة. ونسعى إلى تأييد الأعضاء له.

والمرأة تشغل مناصب القيادة السياسية العليا في بلدنا، من منصب رئيس الوزراء إلى منصب الوزير في العديد من الوزارات الهامة. ويضمن دستور بنغلاديش المساواة بين الرجل والمرأة في الإطار الواسع لعدم التمييز على أساس الدين أو العرق أو نوع الجنس. وقد اعتمدت الحكومة السياسة الوطنية للنهوض بالمرأة وخطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة. ولجنة تنفيذ تنمية المرأة، التي ترأسها وزيرة شؤون المرأة والطفل – وأساسا رئيسة الوزراء – ترصد تنفيذ سياسات تمكين المرأة. والنتائج إيجابية للغاية. وللاستشهاد بمثال واحد فقط، فإن عدد البنات المقيدات في كل من المدارس الابتدائية والثانوية يفوق عدد الأولاد وساعد على ذلك الإعفاء من الرسوم الدراسية وتوفير رواتب للفتيات في المدارس الثانوية.

وقد سنت الحكومة قوانين لحماية المرأة من العنف المترلي، وهي تعكف حاليا على تنفيذ عدد من المشاريع المبتكرة لتطوير قدرات النساء. وسعيا لإشراك المرأة في عمليات صنع القرار، اعتمدت الحكومة نظاما يقوم على تخصيص حصص للنساء في البرلمان الوطني وفي التعيين في وظائف الخدمة المدنية، بالإضافة إلى الانتخاب المباشر والمنافسة المفتوحة. كما وسعت نطاق إدراج الاعتبارات الجنسانية على نحو فعال في ميزانيات ٢٠ وزارة وطنية. وهي توفر تمويلا بالغ الصغر، يُخصص للنساء في معظمه، وبدأت في تقديم قروض للمشاريع التجارية الصغيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تديرها المرأة بأسعار تفضيلية.

وفي مجال صون السلم والأمن الدوليين، فإننا نفتخر بمساهمتنا المتواضعة بقوات عسكرية ووحدات شرطية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولقد اتخذنا التدابير التلازمة لتجنيد النساء في الشرطة والجيش. ويسرنا أننا تمكنا من نشر وحدتين كاملتين من الوحدات الشرطية المشكلة كلها من الإناث في عمليتي الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي. ونحن ملتزمون بمواصلة مساهماتنا النسائية في عمليات صون السلام والأمن. ويسرني أن أبلغكم بأن وحدات قواتنا المشكلة بالكامل من الذكور يجري توعية أفرادها توعية كاملة بالقضايا الجنسانية وأننا لا نتسامح مطلقا حيال سوء السلوك الجنسي.

وفي الختام، أؤكد مجددا أننا في بنغلاديش نبذل قصارى جهدنا لضمان تمكين المرأة ومشاركتها في جميع مجالات حياتنا. ونحن نعلم أن هناك الكثير جدا الذي ينبغي القيام به. ونحن مستعدون لمحاكاة أي ممارسات جيدة، نعلم بها من جميع أنحاء العالم، في سياساتنا الوطنية ومستعدون بالمثل لتشاطر خبرتنا مع الآخرين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد ميكيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الرئاسة الهندية على عقد هذه المناقشة حول الدور المحدد لمنظمات المجتمع المدني النسائية في منع نشوب الصراعات وتسويتها وفي تحقيق الانتعاش، وهي الأولى من نوعها بشأن هذه المسألة تحديدا.

وكراوتيا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أبدي ملاحظات إضافية بصفتي الوطنية.

تحتل مسألة تمكين المرأة عموما مكانة خاصة في كل من السياسات الداخلية والخارجية لحكومة كرواتيا. ونعتبر دور منظمات المجتمع المدني النسائية جزءا لا يتجزأ من تلك السياسات. والنظرة إلى المرأة باعتبارها ضحية كثيراً ما يحجب دورها الهام في منع نشوب الصراعات والوساطة وعمليات بناء السلام، فضلا عن الدور الهام لمنظمات المجتمع المدني النسائية في جميع أنحاء العالم. ومن ثم، فإن تنفيذ خطة عملنا الوطنية لتطبيق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن يشكل إحدى أولوياتنا.

وفي ما يتعلق بتعزيز الدور المحدد لمنظمات المجتمع المدني النسائية في حالات الصراع المسلح وبناء السلام، أود أن أؤكد على أن التدابير التشريعية والقضائية وتدابير التوعية العامة تشكل جزءا من أوجه التآزر في العملية. واستنادا إلى تجربتنا، فإن واحدا من أفضل السبل لتسليط الضوء على الدور المحدد للمرأة في مجال السلام والأمن يتمثل بالتأكيد في تعزيز التدابير التشريعية والأطر المؤسسية ذات الصلة، لا سيما في السلطة القضائية والتعليم، جنبا إلى جنب مع جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني وبرامج التدريب الجنساني داخل الهيئات الإدارية للدولة.

غير أن وجود القوانين لا يكفل تطبيقها في الممارسة العملية، ولا سيما في المجتمعات والثقافات المحافظة تقليديا. ولذلك، فإن توثيق التعاون بين هيئات الدولة وشرائح واسعة من المجتمع وتكثيف مشاركة الرجال في جميع أنشطة تعزيز المساواة بين الجنسين يظلان من الأمور الضرورية. وأخيراً، فإن جميع هذه الجهود لا يمكن أن تنجح إلا بالتعاون الكامل والصادق لجميع الهيئات الحكومية مع منظمات المجتمع المدني النسائية، التي تشكل عاملا حاسما لزيادة وتحسين الوعي العام.

وعلاوة على ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني النسائية التي تم تمكينها لا تقوم فحسب بدور المراقب الخارجي الهام للتدابير التي تتخذها الدولة، بل يمكنها أيضا أن توجه إجراءات الدولة وفقا للاحتياجات الحقيقية للمواطنات. ولذلك، من الضروري تشجيع ودعم الحكومات ومنظمات المجتمع المدني للعمل معا لتنظيم حملات وحلقات دراسية ومنتديات وحلقات عمل محددة الأهداف ترمي إلى رفع مستوى الوعي والمعرفة بأهمية زيادة مشاركة المرأة في جميع الأنشطة وعمليات صنع القرار المتصلة بالسلام والأمن.

ونرى أن جزءا لا يتجزأ من العملية ككل يتمثل في النهوض بالتعاون المركز والملموس على الصعيد الإقليمي. والمثال على ذلك من منطقتنا، جنوب شرق أوروبا، هو جماعة الضغط النسائية الإقليمية من أجل السلام والأمن والعدالة في جنوب شرق أوروبا، التي أنشئت في عام ٢٠٠٦، والتي نمت لتصبح جماعة ضغط نسائية قوية ومحترمة ومعترف بها دوليا. والجماعة مثال حي على إسهام النساء في تمكين أنفسهن وإدماجهن في مسائل السلام والأمن وعمليات صنع القرار. وهي تحظى بالدعم الكامل لكبار المسؤولين في كرواتيا وفي غيرها من الدول.

والالتزام الصادق من جانب الحكومات تجاه منظمات المجتمع المدني النسائية أمر أساسي، لا سيما في سياق حالات الصراع المسلح وما بعد الصراع والفترات الانتقالية وسحب بعثات الأمم المتحدة. ويجب أن يكون هناك التزام بإيلاء الاهتمام المناسب لقضايا المساواة بين الجنسين، مع توفير مستويات ملائمة من الأمن والحماية والتمويل الكافي. ومن شأن جميع هذه التدابير، التي تشمل الجهود المنسقة لهيئات الدولة ومنظمات المجتمع المدني النسائية، أن تسهم أيضا في تهيئة بيئة أكثر أمنا للمدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة وللعناصر النشطة في هذا المجال.

وثمة أهمية قصوى لجهودنا المشتركة من أجل تمكين المرأة ومنظمات المجتمع المدني النسائية من المشاركة في جميع

أنشطة منع نشوب الصراعات وعمليات السلام وإعادة بناء المجتمعات، حيث أنها تقوم بدور حيوي في تعزيز السلام والاستقرار المستدامين. وقد كانت كرواتيا، ولا تزال، مستعدة للتواصل بنشاط مع منظمات المجتمع المدني النسائية ذات الصلة ومع حكوماتها لكي تتشاطر معها تجاربنا وممارساتنا الإيجابية في حالات الصراع وما بعد الصراع والمراحل الانتقالية، دعما لجهودنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد مارن (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الهند على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم الهامة، وأن أعبر عن الشكر الخاص للسيدة بينيتا ديوب على إحاطتها الإعلامية المتبصرة.

إن سلوفينيا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وترحب باعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2012/23) في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وتعتبر سلوفينيا المسائل المتصلة بتعزيز حقوق المرأة إحدى الأولويات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان.

كما أننا نرحب بالتركيز خلال هذا العام على دور منظمات المجتمع المدني النسائية في الإسهام في منع النزاعات المسلحة وحلها وفي بناء السلام. ونعتبر أن دور منظمات المجتمع المدني النسائية هام لضمان ألا تؤخذ بعين الاعتبار احتياجات وحقوق النساء فقط بوصفهن مواطنات، بل أيضا أفراد جميع الفئات الضعيفة، حيث يجري تصنيف النساء في الغالب ضمن مقدمي الرعاية لأغلب الأفراد الضعفاء من أسرهن ومجتمعاتهن المحلية ومجتمعاتهن.

كما أود أن أرحب أيضا بتقرير الأمين العام السنوي بشأن المرأة والسلام والأمن (S/2012/732) والتعبير عن دعم بلدي للتوصيات الواردة فيه بشان تحقيق المزيد من التقدم المهم بشأن جدول أعمال المرأة والأمن والسلام.

ونؤيد تماما الحاجة إلى ضمان الاتساق في تنفيذ القواعد والمعايير الدولية بشأن حقوق الإنسان للنساء والفتيات، والجهود المبذولة لمنع وحل النزاعات وبناء السلام. ونثني على زيادة عدد الإشارات الصريحة إلى المرأة والسلام والأمن في الالتزامات التي قطعت فيما يتعلق بأعمال مجلس الأمن، بما في ذلك التعليمات المحددة المدرجة في ولايات مهمة تتعلق بتعزيز حقوق المرأة، وحمايتها وتمكينها ودعم تنمية المجتمع المدني. ولذلك فإننا نشجع المجلس على مواصلة هذه الممارسة من أجل التأكد من شمول جميع القرارات القطرية والمواضيعية، عند إنشاء ولايات بعثات أو تجديدها، لأحكام من هذا القبيل.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على أهمية معالجة التحديات التي تواجه مشاركة النساء والفتيات وتمثيلهن. نرحب بوجود عدد متزايد من النساء على قائمة خبراء الوساطة، وضمن الممثلين الخاصين ونائبي الممثلين الخاصين للأمين العام. ونعتبر أنه في بعض الأحيان، تيسر الوسيطات أو الممثلات التفاعل بين المرأة المحلية، ومنظمات المجتمع المدني. ونرى أيضا أن الاستثمار في تعليم الفتيات يكتسي أهمية كبيرةلضمان اضطلاعهن بالدور الرفيع الذي يستحققنه في مجتمعاتهن المحلية ومجتمعاتهن في المستقبل.

وثمة العديد من العقبات التي تعترض باستمرار مشاركة المرأة وتمثيلها في عمليات صنع القرار العام. وإحدى أهمها انعدام الأمن. ويمنع العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنساني، وانعدام المساءلة، وبالتالي الإفلات من العقاب على مثل هذه الأعمال، المرأة من المشاركة بنشاط في الحياة العامة وصنع القرار. ولذلك فمن المهم ضمان مراعاة المنظور الجنساني في آليات العدالة الانتقالية.

في الختام، اسمحوا لي من فضلكم باطلاع المجلس بشكل مقتضب على تنفيذ خطة العمل الوطنية لسلوفينيا فيما يخص تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي اتخذت قبل عامين. وسلوفينيا بصدد إعداد تقريرها الأول وفقا لخطة العمل الرامية لاستعراض التقدم المحرز فيما يخص التنفيذ منذ اعتمادها. وقد واصلنا الإسهام في تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنظمات الدولية والإقليمية على مختلف المستويات. خلال الفترة قيد النظر، أسهمت سلوفينيا بنشاط في تعزيز تنفيذ القرارات في غرب البلقان، من خلال الإسهام في تطوير بعض خطط العمل الوطنية في المنطقة.

نظرا إلى أن تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في حالات الصراع وما بعد الصراع كان على رأس جدول أعمال السياسة الخارجية لسلوفينيا، فقد عززنا الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة بصفة عامة وفي حالات قطرية محددة، وخاصة في إطار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وآلياته المختلفة، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل.

وأثار ممثلون سلوفينيون رفيعو المستوى، تعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات أيضا في مختلف المحافل الدولية. لقد حققت سلوفينيا تقدما في تدريب موظفين مدنيين وعسكريين، من المقرر نشرهم في العمليات والبعثات الدولية، بشأن مسائل تتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وخلال العامين الماضيين، زادت بشكل كبير مشاركة النساء الشرطيات في برامج التدريب للبعثات الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد.

السيدة بورغستولر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية) : يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، وهي آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة الهندية على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة. وأشكر أيضا نائب الأمين العام، ووكيلة الأمين العام، ميشيل باشليه، ووكيل الأمين العام، إرفي لادسو على ملاحظاتهم القيمة التي قدموها خلال هذه الجلسة. كما أود أن أعرب عن شكري الخاص للأفكار النيرة التي عرضتها السيدة بينيتا ديوب، بالنيابة عن المجتمع المدني.

يشكل التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن أولوية بالنسبة لبلدان الشمال الأوروبي. كما أن المسائل المطروحة محورية للولاية الأساسية لمجلس الأمن، المتمثلة في صون السلم والأمن.

ونرحب بالبيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2012/23). ونحن ممتنون أيضا لتقرير الأمين العام (S/2012/732) وندعم التوصيات الواردة فيه دعما كاملا.

وتعبر بلدان الشمال الأوروبي عن قلقها إزاء عدم التنفيذ، كما يتضح من المعلومات التي تم جمعها وتحليلها من خلال استخدام المؤشرات. وندعو إلى المزيد من الاتساق وضرورته، في تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي اتخذت بالإجماع، والتي هي بالتالي ملزمة وتهم جميع الدول الأعضاء.

ويمثل عدم توفير الحماية للمرأة في الصراع إهمالا خطيرا، كما أن عدم استغلال الموارد النسائية في بناء السلام إهدار خطير أيضا.

إن بلدان الشمال الأوروبي تدعم المجتمع المدني، وخاصة المنظمات النسائية التي تعمل بلا كلل لمنع النزاعات وحلها، وبناء السلام وتوفير الاستقرار والدفاع عن حقوق الإنسان، بينما تعرض نفسها في كثير من الأحيان للخطر في ظروف صعبة. ويسهم عملها في إحلال سلام أكثر استدامة وشرعية. إنها تستحق منا كل الدعم السياسي والمالي، فضلا عن الحماية الشخصية.

وتعمل بلدان الشمال الأوروبي مع العديد من منظمات المجتمع المدني من مختلف البلدان ونخطط للقيام بذلك في المستقبل. وقد استفاد تنفيذ واستعراض خطط عملنا الوطنية إلى حد كبير من تعاوننا الوثيق مع المجتمع المدني. وأتيحت الفرصة للمجلس خلال هذا العام، من خلال سلسلة من الاجتماعات مع المدافعين عن حقوق المرأة من عدة بلدان مدرجة على جدول أعمال المجلس، قبل تجديد ولايات البعثات، للتحاور مباشرة مع النساء اللائي يعملن من أجل تحقيق السلام والأمن في بلدانهن. وتشجعنا الخطوات التي اتخذها مجلس الأمن في بلدان محددة لمعالجة الشواغل التي عبر عنها المدافعون عن حقوق المرأة.

وإدماج المنظور الجنساني في جهود السلام والأمن ليس ضروريا فقط، بل إنه فعال وملائم من الناحية الإستراتيجية. ولن تستفيد النساء فقط، ولكن أسر ومجتمعات محلية بكاملها، إلى جانب المؤسسات الوطنية، والحالة الأمنية بشكل عام وسيادة القانون، التي تتعزز بأن تتخذ، على سبيل المثال، تدابير لمعالجة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي.

ويجب أن يكون لدى الرجال والنساء، فرصة كاملة ومتكافئة للمشاركة في جميع العمليات السياسية المتعلقة بحل النزاعات وتعزيز السلام والاستقرار والأمن. ويشمل ذلك عمليات منع نشوب الصراعات والوساطة، على جميع المستويات، بما في ذلك أفرقة الاتصال والمشاورات غير الرسمية، وكذلك المفاوضات الرسمية، وآليات تنفيذ اتفاقات السلام، وعقد مؤتمرات للمانحين. ومن الأهمية بمكان دعم مشاركة المرأة الكاملة والفعالة في العمليات الدستورية والانتخابية لما بعد الصراع، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير خاصة وترتيبات أمنية. وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص خلال أوقات سحب البعثات.

ويتطلب ذلك بالطبع من كل واحد القيام بما عليه. وبصفتنا دولا أعضاء ملتزمة، فإننا نلتزم بدعم المشاركة النشطة للمرأة وتعزيز المنظور الجنساني في جميع جهودنا المتعلقة بالسلم والأمن.

ويشمل ذلك تعزيز إشراك المرأة في عمليات السلام وكفالة استفادة الموظفين والقوات من التدريب الكافي لمراعاة حقوق المرأة ومنظوراتها على نحو كامل.

ونشكر الأمين العام على تقريره (A/66/811) بشأن تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ومنع نشوب الصراعات وتسويتها، ومرفقه الأول، المعنون ”توجيهات من أجل الوساطة الفعالة“. ويسلط التقرير والتوجيهات الضوء على أهمية دور المرأة. ونناشد الأمين العام أن يعين النساء في مناصب كبير الوسطاء والمبعوثين الخاصين، وأعضاء في أفرقة الوسطاء.

وفي الختام، أود أن أشيد بهيئة الأمم المتحدة للمرأة على دورها الحاسم فيما يتعلق بقيادة عمل منظومة الأمم المتحدة وتنسيقه في مجال المرأة والسلام والأمن. ونثني على عمل الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيد مارغوت فالشتروم. كما نرحب بتعيين خلفها، السيدة زينب حواء بانغورا، ونتطلع إلى العمل بصورة وثيقة معها، ومع مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع.

وخلاصة القول، بعد ١٢ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إننا في مجموعة بلدان الشمال الأوروبي، نؤكد مجددا التزامنا بكفالة الحقوق المتساوية للنساء. ونقر بأن المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والرجال على حد سواء تعزز مشروعية عمليات السلام، فضلا عن آفاق إحلال السلام الدائم. ونتحمل مسؤولية جماعية عن ترجمة ذلك الوعي إلى مزيد من الإجراءات العملية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تقدر نيوزيلندا الفرصة للاحتفال بالذكرى السنوية الثانية عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتشكر رئيس المجلس في الشهر الماضي، غواتيمالا، والرئيس الحالي، الهند، على تنظيم هذه المناقشة المهمة للغاية.

ومن المناسب أن تركز هذه المناقشة الفريدة على دور المرأة في منظمات المجتمع المدني. والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لم يأت من فراغ ولم يكن ثمرة استبصار الدول الأعضاء. بل إن منظمات المجتمع المدني النسائية هي التي اضطلعت بدور حاسم في اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أصلا، مما شكل تتويجا لسنوات عديدة من النضال الفعال. وهذه المنظمات لا تزال تؤدي دورا رئيسيا لكفالة إدراج المنظورات الجنسانية في جميع مناقشات الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن.

وننوه على نحو خاص بالدور الهام الذي اضطلعت به المنظمات النسائية في منطقتنا. فقد شكلت عناصر حيوية في عمليتي السلام في بوغانفيل، في بابوا غينيا الجديدة وفي جزر سليمان. وكما أبرزت لكسمبرغ ذلك في بيانها أمام المجلس، فإن المنظمات النسائية قامت بنفس الدور أيضا في حالة تيمور - ليشتي. ومرة أخرى في منطقتنا، في أيلول/سبتمبر من هذا العام، سررنا كثيرا بإطلاق أول خطة عمل إقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن في منطقة المحيط الهادئ. وخلال تلك المناسبة، شدد رئيس وزراء جزر كوك على ما قدمته منظمات المجتمع المدني النسائية في منطقة المحيط الهادئ من إسهام في وضع تلك الخطة. ونعرب مجددا عن ذلك الشعور في هذا المحفل اليوم. والواقع أننا نشدد على ضرورة تعميم المنظورات الجنسانية في جميع المسائل المتصلة بجدول الأعمال المعني بالسلام والأمن.

كما نثني على تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2012/732) ونلفت الانتباه لمجموعة من النقاط. أولا، لدى التخطيط للمرحلة الانتقالية فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام، يجب علينا أن نكفل عدم فقدان الخبرة الجنسانية وأوجه التقدم التي تحقق بقيادة الأمم المتحدة في مجال المرأة والسلام والأمن. ومن الأهمية بمكان أن تتم مراعاة جدول الأعمال المعني بالمرأة والسلام والأمن على النحو الكامل، في إطار التخطيط لسحب البعثات ونقل المسؤوليات، مثلما أبرزت ذلك للتو ممثلة السويد في بيانها.

ثانيا، يجب علينا أن نواصل بذل الجهود لتعزيز دور النساء في محادثات السلام على المستوى السياسي، بصفتهن وسيطات - مرة أخرى كما أبرزت ذلك ممثلة السويد - وأطراف فاعلة سياسية رئيسية. ويمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه بتعزيز التمثيل السياسي للنساء في المناصب المنتخبة ومناصب التعيين، وهي مسألة سلط الضوء عليها ممثل كرواتيا ضمن آخرين.

ويسرنا ازدياد الإقرار بضرورة معالجة الأثر السلبي الذي يحدثه العنف المسلح على النساء، وضرورة إدراج المنظورات الجنسانية في السياسات والممارسات المتصلة بترع السلاح، لا سيما فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالنسبة لمعظمنا، تلك الأسلحة هي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية، التي تقتل نصف مليون شخص كل سنة.

وفي ذلك الصدد، نشيد على نحو خاص بالدور الريادي الذي اضطلعت به ترينيداد وتوباغو في إثارة مسائل المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، في الأمم المتحدة، ونحن سعداء كثيرا باعتماد مشروع قرار اللجنة الأولى لهذا العام (A/C.1/67/L.35/Rev.1) بالإجماع. ونأمل أن نتمكن من إحراز المزيد من التقدم، بالاستفادة من النتائج الإيجابية التي أسفرت عنها دورة هذا العام من مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق

بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتشدد نيوزيلندا بصورة خاصة على أهمية مواصلة إجراء البحث والتحليل بغية تحسين فهمنا للدور الذي يمكن للمرأة، بل يجب عليها، أن تقوم به في ذلك المجال.

وفي الوقت الذي نرى فيه أن هناك العديد من خطط العمل الوطنية التي ينبغي استعراضها، يسر نيوزيلندا أن تقر بأننا، إذ نواصل وضع خططنا، نستفيد الكثير من تجارب الآخرين. غير أنه يجب علينا كافة، بصورة عامة، أن نستمر في المضي قدما بجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن من خلال مواصلة التنسيق وتعزيزه فيما بين الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني. ومما لا شك فيه أن نيوزيلندا ستقوم بدورها في ذلك المسعى الهام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليتوانيا.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الهند على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. وتؤيد ليتوانيا بيان الاتحاد الأوروبي. ويقدر وفد بلدي تحليل الأمين العام وتوصياته الواردة في الوثيقة S/2012/732، التي تشير إلى التقدم الكبير المحرز على الصعيد المعياري. ونعتقد أن التركيز ينبغي أن ينصب الآن على التنفيذ، الذي يجب أن يكون منسقا ومتسقا وشاملا. ولا بد من مواصلة مشاركة مجلس الأمن فيما يتعلق بهذا الموضوع، لأن تعميم المنظورات الجنسانية في مسائل منع نشوب الصراعات وتسويتها، وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع، أمر لم يكتمل بعد.

وفي ذلك المسعى المتواصل، تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور هام في رصد التنفيذ، ومساءلة القادة على الصعيدين الدولي والوطني، وإيجاد الأفكار والإدلاء بالتعليقات بشأن النهج الناجعة وكيفية جعلها تحقق النتائج المرجوة على أفضل وجه، وتمكين أشد الفئات ضعفا من التعبير عن آرائها. وعلاوة على ذلك، وبينما تقوم بعض البلدان بتجديد خطط عملها الوطنية، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقدم إسهامات مفيدة بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة، مما سيعم بالنفع فيما يتعلق بمواصلة تحسين تلك الخطط.

لقد أقرت ليتوانيا خطة العمل الوطنية لديها لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وأول ما قمنا به أثناء إعداد الخطة، اللجوء إلى المنظمات النسائية غير الحكومية للاستفادة من إسهامها. وقد ساعدتنا أفكارها وتجربتها العملية في تعزيز تركيز خطتنا، وزيادة قابليتها للقياس وطابعها العملي.

وستواصل ليتوانيا العمل مع المنظمات النسائية، بما في ذلك لدى وضع البرامج التدريبية المعنية بالتوعية والاستشارة فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، التي تستهدف المشاركين في بعثاتنا المقبلة لحفظ السلام والشرطة المدنية.

وباعتبار ليتوانيا عضوا في مجموعة أصدقاء قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ومجموعة أصدقاء الوساطة، فإنها تتفق مع الأمين العام فيما يتعلق بوجوب تحديد البعد الجنساني على نحو واضح ومتسق. فيجب إشراك النساء في العملية، بصفتهن وسيطات ومفاوضات السلام، لأن ذلك يسمح بمراعاة احتياجاتهن للتمكين على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينبغي للمبعوثين الخاصين، ووسطاء الأمم المتحدة، وعمليات حفظ السلام، والبعثات السياسية، ومكاتب دعم بناء السلام، أن يستشيروا بانتظام المنظمات النسائية العاملة في الميدان، ويواصلوا جهودهم الرامية إلى تيسير ودعم مشاركة النساء على نحو متساو باعتبارهن عناصر فعالة من أجل التغيير، ينخرطن انخراطا كاملا في مفاوضات السلام، والتعمير بعد انتهاء الصراع، والعمليات الانتخابية والانتعاش.

وندعو مجلس الأمن إلى كفالة توفر جميع ولايات بعثات حفظ السلام على منظور جنساني متكامل.

يتمثل أحد العوامل الهامة التي تؤثر على تعزيز مشاركة النساء في تسوية النزاعات والانتعاش بعد انتهاء النزاع في كفالة سلامتهن وأمنهن. ومن المؤسف أن المناضلات من النساء والفتيات، والمدافعات عن حقوق المرأة غالبا ما يتعرضن للتخويف والهجمات العنيفة، بما في ذلك العنف الجنسي. ويجب علينا أن نعزز الجهود لتوفير الحماية للمدافعات عن حقوق المرأة، وأن نتصدى للإفلات من العقاب بكل ما يلزم من صرامة وإصرار.

كما يتطلب إيجاد بيئة مواتية لتحقيق المشاركة المتساوية للنساء تغييرا في العقليات، وبذل الجهود للتغلب على الأفكار الجامدة والتحيز فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية.

ويقتضي ذلك، بدوره، بذل جهود مستمرة لإشراك الناشطين المحليين الذكور والزعماء التقليديين، وعلى نطاق أوسع، إشراك الذكور بوصفهم نصف سكان المجتمعات المحلية المعنية، بمن فيهم الصبيان.

وعلاوة على ذلك، فإن من الأهمية بمكان القضاء بشكل كامل على الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد ذوي الصلة. وتشكل مثل تلك الحالات انتهاكا مزدوجا لحقوق المرأة وكرامتها من قبل المقاتلين المحليين وأمراء الحرب، ومن قبل الذين من المفترض أنهم مسؤولون عن حماية المرأة في الميدان. ونؤيد تماما دعوة الأمين العام إلى إنفاذ سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال الجنسي.

يود وفد بلدي التأكيد على أهمية تعزيز الجهود المبذولة في مجال زيادة الوعي، عبر تنفيذ التدابير اللازمة المنصوص عليها في مدونات قواعد السلوك التي تحكم القوات المسلحة للدول، وضمان الالتزام بها على نحو ثابت. وينبغي أن يكون تقاسم أفضل الممارسات، وتشجيع إدماج تدابير حماية المرأة في الصراعات المسلحة في الوثائق العملياتية جزءا من جهودنا.

وأخيرا، أود أن أشير أيضا إلى أن وفد بلدي يؤيد الأمين العام فيما يتعلق بضرورة النظر في الجانب الجنساني من العنف المسلح الذي يغذيه توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومحدودية السيطرة عليها، بالإضافة إلى الاتجار غير المشروع بها. ويتطلع بلدي،في ذلك الصدد، إلى المؤتمر الختامي القادم بشأن التوصل إلى معاهدة لتجارة الأسلحة، الذي سيعقد في آذار/مارس ٢٠١٣. ويدعم بشدة النداءات المطالبة بإدراج المنظور الجنساني في المعاهدة التي ستبرم في المستقبل، بما في ذلك فيما يتعلق بالحاجة إلى مواصلة التزام الدول المصدّرة للأسلحة بتجنب استعمالها لارتكاب جرائم العنف الجنساني أو ارتكاب جرائم العنف ضد الأطفال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لاتفيا.

السيدة فرايمين – ديكسنة (لاتفيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد لاتفيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، ونود الإدلاء ببعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

أشكر الأمين العام على تقريره (S/2012/732) والسيدة باشليه، والسيد لادسو، والسيدة ديوب على بياناتهم.

إن موضوع مناقشة اليوم يكتسي أهمية خاصة. فليس ممكنا تحقيق التنمية المستدامة على الصعد السياسي والاجتماعي والاقتصادي لبلد ما، إلا في ظل وجود مجتمع مدني قوي يتم إشراكه في جميع مراحل عملية صنع القرار، بما في ذلك منع الصراعات وحلها وبناء السلام. وتؤدي منظمات المجتمع المدني النسائية دورا محددا في ذلك الصدد من خلال التعبير عن حقوق المرأة وشواغلها في وقت مبكر، ووضع الأسس اللازمة

لعمليات صنع القرار بطريقة غير تمييزية وشاملة، والأكثر أهمية الإسهام في السلام والأمن الدوليين إجمالاً.

وفي سبيل زيادة تمثيل قيادات المجتمع المدني النسائية في عمليات السلام، وفي توطيد السلام بعد انتهاء الصراع، فإنه لا بد من توافر الترتيبات الرسمية، من قبيل تلك المتعلقة بكفالة أمن ناشطي حقوق الإنسان المدافعين عن أمن المرأة، فضلا عن المهارات اللازمة لتوفير الأمن قبل عقد الانتخابات وأثناءها، إلى جانب الترتيبات المتعلقة برعاية الطفل، وبناء القدرات في مجال القيادة وقدرات تحليل الصراع، فضلا عن ضرورة توفير مهارات التفاوض. وتكتسي تنمية قدرات القيادات والمنظمات النسائية أثناء الصراع وبعده أهمية حاسمة بالنسبة لزيادة مشاركة المرأة بطريقة فعالة في الحياة السياسية والاقتصادية للبلد.

وتسهم لاتفيا في بناء القدرات في العديد من حالات الصراع، فضلا عن إسهامها في العديد من البلدان الخارجة من الصراع. وتندرج مشاركة القيادات النسائية وتمكين المرأة اقتصاديا في الأولويات الرئيسية لمبادرات بناء القدرات في بلدنا. فقد تقاسمت لاتفيا خبرتها، وشاركت في تنفيذ المشاريع في أفغانستان والعراق وغيرهما من البلدان. وتعاونت حكومة لاتفيا في كل تلك المبادرات بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني النسائية. ولا تزال تتواصل الأنشطة في ذلك الصدد. وتعمل المنظمات النسائية غير الحكومية في لاتفيا أيضا على تنفيذ مشاريع بناء القدرات الخاصة بها، على سبيل المثال، من خلال تيسير إنشاء مراكز لموارد المرأة في منطقة آسيا الوسطى، وتبادل الخبرات في مجال منع الاتجار بالبشر وتقديم المساعدة للضحايا في العراق.

وتعتقد لاتفيا أن القيادة السياسية للمرأة وتمكين المرأة اقتصاديا يشكلان عنصرين هامين لضمان مشاركة المرأة في حل الصراعات ومنع نشوبها، بالإضافة إلى المشاركة في جهود تحقيق الإنعاش في الأجل الطويل. ويشكل كلاهما أيضا جزءا من الأولويات المواضيعية الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتواصل لاتفيا – بصفتها عضوا في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ابتداءً من كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٣– الإسهام في تنفيذ تلك الأولويات. وتعرب لاتفيا، إذ تكرر التأكيد على التزامها بتعزيز تمكين المرأة على الصعيدين الوطني والدولي، عن اعتزامها الانضمام إلى الشراكة من أجل المساواة في المستقبل في حفل الافتتاح الذي استضافته وزيرة الخارجية كلينتون في ٢٤ أيلول/سبتمبر، علاوة على اعتزامها الإعلان عن التزامات جديدة في ذلك الصدد في موسم ربيع عام ٢٠١٣.

ونتفق تماما مع البيان الذي أدلت به السيدة باشليه في مجلس الأمن في نيسان/أبريل (انظر S/PV.6759) إذ ينبغي لنا أن نبني على دور المرأة، بوصفها عاملا من عوامل حل الصراعات، وتحقيق الانتعاش بصورة مستدامة، مع عدم التركيز فقط على الطريقة التي تجعل بها الصراعات النساء مجرد ضحايا. بل إن دور المرأة هام للغاية في دورة الأزمة بأسرها، ابتداء من منع نشوب الصراعات وحلها، مرورا ببناء السلام، وصولا إلى تحقيق المصالحة وإعادة الإدماج بعد انتهاء الصراع. وبوسع القيادات والمنظمات النسائية أن تسهم إسهاما كبيرا في الحد من التحديات التي تواجه المرأة في مناطق الصراع. بل إن من شأن القيادات والمنظمات النسائية أن تقوم مقام آليات الإنذار المبكر فيما يتعلق بمنع الانتكاسات في مجال حقوق المرأة ومواصلة إحراز التقدم في حماية المرأة.

وتتسم مشاركة المجتمع الدولي في تعزيز مبادرات المرأة على صعيد المجتمع المحلي وتحسين وصولها إلى عمليات الحوار والوساطة في المستويين الوطني والدولي بأهمية خاصة. ويعترف مجلس الأمن بقدر كبير من هذه الاعتبارات عبر بيانه الرئاسي بشأن هذا الموضوع في العام المنقضي (S/PRST/2011/20). وينبغي توجيه الدعوة إلى ممثلات المرأة في المجتمع المدني بصورة

منتظمة من أجل المشاركة في الحوارات الدولية، ومجموعات الاتصال، وفي محافل المشاركة الدولية، والمؤتمرات الدولية للجهات المانحة، فضلا عن التشاور معهن بصورة منتظمة فيما يتعلق بالجهود المبذولة لحل الصراعات وبناء السلام. وينبغي أن يقدم مجلس الأمن استجابات منتظمة ومتساوية لشواغل المرأة المتعلقة بالسلم والأمن، في جملة أمور، عبر إدراج تعليمات محددة بشأن مشاركة المرأة في إنشاء الولايات وتجديدها، وكفالة الإبلاغ بشكل منتظم عن انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة من قبل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، فضلا عن مواصلة استخدام اجتماعات صيغة آريا وغيرها من الأشكال لتيسير إجراء حوار مفتوح مع ممثلات المرأة في المجتمع المدني.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن ترتقي الأمم المتحدة نفسها إلى المعايير التي وضعتها، عبر كفالة تمثيل المرأة في عمليات حفظ السلام بصورة كافية على مختلف المستويات، وتحسين التدريب على معالجة المسائل الجنسانية المحددة بالنسبة لقوات الجيش وأفراد الشرطة العاملين في بعثات حفظ السلام. وتتسم خبرة الأمم المتحدة في مجال المسائل الجنسانية بأهمية حاسمة لبناء القدرات، وزيادة مشاركة ممثلات المرأة في المجتمع المدني في عمليات صنع وبناء السلام، على النحو الذي بينته الأمثلة الأخيرة في جنوب السودان والصومال واليمن. وترحب لاتفيا، في ذلك الصدد، بإضفاء الطابع الرسمي على وضع الخبراء في المسائل الجنسانية في الفريق الاحتياطي لدعم الوساطة، وبإشراك المستشارين في المسائل الجنسانية في جميع عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية المتعددة الجوانب. ونتطلع إلى نتائج الاستعراض بشأن الكيفية التي يوضع بها هيكل الخبرات في المسائل الجنسانية ويتم بها نشره في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وختاما، أود أن أكرر التزام لاتفيا بتعزيز المساواة بين الجنسين، وبمشاركة المرأة ومنظماتها في المجتمع المدني على جميع المستويات، وفي شتى سياقات عملية صنع القرار. ونحث على أن تضطلع مؤسسات الأمم المتحدة والدول الأعضاء بمزيد من العمل بطريقة منسقة في مجال التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام، والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمرأة، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطاتهم الغنية بالمعلومات. ونشكر أيضا ممثلة المجتمع المدني ونرحب بمشاركتها هنا اليوم.

ترحب اليابان بتقرير الأمين العام (S/2012/732) الذي يدل على التزام واضح من جانبه بالمسألة التي تجري مناقشتها اليوم. ونحن لا ريب على علم بإعلان الأمين العام القائل إن ”العمل من أجل النساء والشباب ومعهم“ يمثل أحد البنود الخمسة ذات الأولوية في جدول أعمال ولايته الثانية.

ونتشجع كثيرا لأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد واصلت النهوض بعزم – تحت القيادة القوية للسيدة باشليه – بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، باعتباره أولوية بالنسبة لها. ونلاحظ بارتياح بالغ أنه قد أتيحت للسيدة باشليه، أثناء الزيارة التي قامت بها مؤخرا لليابان، فرصة للالتقاء بأعضاء المجتمع المدني اليابانيين، والقادة السياسيين، بمن فيهم رئيس الوزراء، ووزير الخارجية ووزير الشؤون الجنسانية، وقادة القطاع الخاص والصحافة وجماعات الشباب، وأنها تبادلت الآراء معهم.

ويمثل أمن النساء والفتيات مؤشرا هاما على توطيد السلام والاستقرار. ونلاحظ، في ذلك الصدد، أن تقرير الأمين العام يشير إلى المخاوف التي أعربت عنها الجماعات النسائية الأفغانية من احتمال التوصل إلى اتفاق للسلام على حساب الحقوق التي انتزعتها المرأة بشق الأنفس في ذلك البلد.

وبالنسبة لتلك النقطة، أود أن أشير إلى أن اليابان، في تموز/يوليه هذا العام، استضافت مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان الذي أكد من جديد وعزز شراكة المجتمع الدولي مع الحكومة الأفغانية في الشراكة من أجل الاعتماد على الذات في أفغانستان من مرحلة الانتقال إلى التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤). ووجهت الدعوة إلى ٣٠ أفغانيا من المجتمع المدني، نصفهم من النساء لحضور المؤتمر.

وتجدر الإشارة إلى أن، إعلان طوكيو الذي انبثق عن المؤتمر شدد على أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني والمجموعات النسائية في دعم عملية السلام وثقافة السلام وحقوق الإنسان في المجتمع الأفغاني، ولا سيما في ضوء القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

كما أن مبادرات الإغاثة والإنعاش لصالح المرأة في حالات التراع أو ما بعد انتهاء التراع أساسية عندما تخفق للأسف جهود منع التراعات. وعلى سبيل المثال، دعمت اليابان، بالتعاون الوثيق والتشاور مع طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني النسائية في السودان، إيجاد فرص عمل للنساء الفقيرات، بمن فيهن الأرامل والنساء في الأماكن الريفية والنساء من ذوات الإعاقة.

وبالنسبة للاجئين والأشخاص المشردين نتيجة التراعات، أيدت اليابان الجهود الرامية إلى منع العنف الجنسي في مخيمات اللاجئين الايفوارية في ليبيريا عن طريق توفير الإضاءة والكهرباء في الأماكن المشتركة من المخيمات والتدريب المهني الذي تضمن أنشطة التوعية. وتضمنت جهود تقديم الدعم هذه أيضا دعمنا لإنشاء نظام للإغاثة والإنعاش، بما في ذلك الدعم القانوني والرعاية العقلية لضحايا العنف الجنسي. وفي جمهورية أوغندا، نفذت اليابان أنشطة التوعية لمنع العنف الجنسي في مجتمعات اللاجئين من البلدان المجاورة، وشارك فيها ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ شخص.

وإذ نقترب من الذكرى الـ ١٥ لاعتماد القرار، ستواصل اليابان، من جانبها، بذل قصارى جهدها من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالتعاون مع شركائنا، وخاصة، مع منظمات المجتمع المدني النسائية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد عدي (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي بداية أن أتوجه بالشكر إلى السيدة ميشيل باشيليت، على عرضها لتقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2012/732). نقدر جهودها الملحوظة منذ توليها منصبها.

لقد دأبت الجمهورية العربية السورية على العمل على تحقيق تطور نوعي في حياة المرأة والنهوض بأوضاعها، وذلك انطلاقا من التزاماتها الدولية وإعمالا لمبادئ الدستور الوطني. وتأكيدا لمضيها في تنفيذ التزاماتها، قدمت الجمهورية العربية السورية تقريريها الدوريين الوطنيين الثاني والثالث عملا باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك بشأن تطبيق أحكام الاتفاقية.

للأسف، وفي ظل الأحداث التي يشهدها بلدي اليوم، تحاول المجموعات الإرهابية المسلحة المدعومة بالمال والسلاح من بعض الأطراف العربية والإقليمية والدولية أن تعيد بلدي إلى الوراء، وتدمر مستوى التقدم الاجتماعي الذي وصلت إليه سوريا في مجال المساواة بين المرأة والرجل. إذ يعمل أفراد تلك المجموعات المسلحة، ذات الفكر الوهابي السلفي التكفيري،

على نشر الرعب النفسي لدى أطياف المجتمع، من خلال إعادة عقارب ساعة الحضارة إلى الوراء إلى عصر الجاهلية، لا سيما في ما يتعلق بدور المرأة في المجتمع السوري. حيث أصبحت المرأة العاملة تخشى الذهاب إلى عملها وتخشى الفتاة الالتحاق بمدرستها وجامعتها.

لقد باتت المجموعات المسلحة تمعن في انتهاكاتها لحقوق المرأة في سوريا، وتعرقل إجلاء الجرحى والمرضى، بمن فيهم النساء والأطفال وذوي الإعاقة من بعض الإحياء التي تختبئ فيها، كما حدث في مدينة حمص بحضور ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنفسهم. كما ارتكبت تلك المجموعات المسلحة عددا من جرائم العنف الجنسي تجاه النساء والفتيات، وذلك في حوادث موثقة قمنا بنقلها إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع المسلح. كما نأسف لاستغلال البعض لمحنة اللاجئات السوريات في مخيمات الدول المجاورة من خلال الزواج بفتيات سوريات، قاصرات أحيانا، يقطن في تلك المخيمات، مدعين أنهم بذلك ينقذونهن من محنتهن بمثل هذا النوع مما أطلقوا عليه اسم الجهاد الجنسي. ناهيك عن ارتكاب القائمين على تلك المخيمات لجرائم الاعتداء الجنسي بحقهن في انتهاك فاضح لجميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

على الرغم من كل ما ذكر، لا تزال سوريا تعمل على مواجهة التحدي الأبرز، وهو تحرير الأراضي السورية المحتلة في الجولان وتعزيز المساعي باتجاه بناء سلام عادل وشامل قائم على أسس راسخة، ومنها قرارات الشرعية الدولية، ينهي معاناة السكان السوريين المدنيين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة معاناة المرأة السورية. وفي هذا الإطار، يجدد وفد بلدي مطالبته للأمين العام بأن يضمن تقاريره الإشارة إلى الواقع الأليم والتحديات وأشكال العنف الذي تعاني منه المرأة العربية في فلسطين المحتلة وفي الجولان السوري المحتل.

إذ لم تسلم المرأة السورية في الجولان المحتل من الاعتقالات المتكررة، فمنذ الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، دخل المعتقلات الإسرائيلية نحو ٢ ٥٠٠ مواطن سوري، منهم نساء وأطفال. وتعاني المرأة السورية من الانفصال عن ذويها، حيث لا يسمح للنساء اللواتي يسكن في منطقة الجولان المحتل بالعبور من هذه المنطقة إلى موطنهن، وحتى الحالات المرضية والإسعافية والإنسانية، كالمشاركة في الأفراح والأحزان، لا تتم إلا بترخيص مسبق من قوات الاحتلال.

إننا نتطلع إلى انخراط السيدة باشيليت وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشكل ايجابي في مساعدة السوريين على وقف سفك الدماء، وذلك عبر التعاون مع الحكومة السورية أولا، وعبر المساهمة في الضغط على القوى الخارجية التأزيمية التي تدفع نحو مزيد من التصعيد وسفك الدماء، كي توقف تدخلها الإرهابي في شؤون بلدي الداخلية وتضع حدا لانتهاكاتها للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. كما نتطلع إلى انخراطها الفاعل في حماية حقوق المرأة السورية الرازحة تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل والنهوض بأوضاعها.

وأخيرا، نكرر دعوتنا للأمين العام إلى إيلاء الاهتمام إلى المخاطر الجمة الناجمة عن فرض التدابير الاقتصادية التقييدية الأحادية الجانب والتي فرضت خارج نطاق الشرعية الدولية، التي تفرضها دول وكيانات دولية على بلدي، بما من شأنه أن يقوض تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويحد بالتالي من التمتع الفعال بحقوق الإنسان، وخاصة الحق في التنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

على الصعيد الدولي، نحن نؤيد القيادة النسائية، ومتابعة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتمكين المرأة اقتصاديا، والقضاء على العنف ضد المرأة.

وفي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، أطلقت هولندا خطة عملها الوطنية ١٣٢٥ الثانية، التي تغطي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. والخطة كما نراها فريدة من نوعها، نظراً لأنها تقوم على أساس التعاون الوثيق بين الحكومة والمجتمع المدني ومؤسسات البحث، ولأنها تشمله. فهي تجمع بين وزارات الحكومة الهولندية ومؤسسات البحث و ٣٢ منظمة من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المتعددة الجنسيات، وحركات السلام النسائية، ومنظمات الشتات. وترتكز خطة عملنا الوطنية على عدة مصادر مختلفة من المعرفة والخبرة، وتهدف إلى أن تكون طموحة وعملية على حد سواء. وهي تركز تركيزا مواضيعيا وجغرافيا. فمن الناحية المواضيعية، إنها مخصصة بالكامل لتعزيز القيادة والنفوذ السياسي على الصعيد النسائي في المجتمعات المتأثرة بالصراعات. ومن الناحية الجغرافية، إنها تركز على ستة بلدان - أفغانستان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان وكولومبيا - فضلا عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ونتيجة لذلك النهج، فإن خطة العمل الوطنية الهولندية تشمل العديد من الأنشطة المشتركة التي تستفيد من التكامل بين الهيئات الحكومية والمجتمع المدني في هولندا وشريكاتها من المنظمات في البلدان موضع التركيز، وأود أن أذكر بضعة أمثلة في ذلك الصدد.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سوف تدعم هولندا الصندوق الوطني للمرأة بغية تعزيز مشاركة المرأة الكونغولية في الانتخابات المقبلة. وسوف ندعم أيضا النساء في الجزء الشرقي من البلد، اللواتي يمكن أن يؤدين دور الوسيط في الصراع الذي ما زال محتدما في كيفوس. وبالمثل، في بوروندي وكذلك في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ستقوم الأطراف الموقعة على خطة العمل الوطنية الهولندية بدعم برنامج لمنظمة إقليمية تتعاون مع منظمات نسائية واعلامية محلية بهدف زيادة الدعم العام لمشاركة المرأة سياسيا، وتعزيز قدرة المنظمات النسائية على اطلاق الحملات، بما في ذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا الإعلام.

وفي أفغانستان، ثمة مجموعة من الموقعين تعمل مع شركة محلية للهاتف والانترنت من اجل بدء تنفيذ برنامج يربط ما بين النساء والرجال الريفيين العاديين مع الشباب الاكثر حداثة في المدن الرئيسية عبر خدمة الرسائل القصيرة SMS، واستخدام المدونات الالكترونية المرتكزة على هذه الخدمة. والهدف من ذلك هو إبقاء الريفيين العاديين على علم أفضل بالمسائل الوطنية النسائية، وتعزيز الحوار بين الشباب العاديين في الريف والشباب في المناطق الحضرية. وفي ليبيا، ندعم برنامجا لبناء القدرات بغية تمكين المرأة من تقديم مساهمات مفيدة في وضع الدستور الجديد.

وتولي الحكومة الهولندية أيضا أولوية عالية للتنفيذ المالي المتعلق بخطة عملها الوطنية الثانية. وثمة مبلغ مليوني يورو متوفر سنويا للبرامج التي يجري تنفيذها في البلدان الستة الشريكة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، والمبلغ نفسه محجوز لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي العام الماضي، أنشأت وزارة الخارجية في هولندا صندوق تمويل القيادات النسائية وفرص العمل المتاحة لها، وهو أكبر صندوق للمرأة في العالم. وبين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥، سوف يستثمر هذا الصندوق ٧٨ مليون يورو في المنظمات النسائية، التي يوجد الكثير منها في المناطق المتضررة من الصراع. وأخيراً، يجري إنشاء صندوق جديد مع منظمة HIVOS الهولندية غير الحكومية وشركة المحاسبة برايس ووترهاوس كوبرز لتعزيز الإدارة المالية والتنظيمية للمنظمات

النسائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونأمل أن نكون قادرين بهذه الطريقة على مشاطرة ودعم الالتزامات المتعهد بها خلال حدث الشراكة من اجل تحقيق المساواة في المستقبل، الذي استضافته وزيرة خارجية الولايات المتحدة هيلاري كلينتون في الشهر الماضي.

وختاما، إن الدور المحتمل للمنظمات النسائية في أي تحول اجتماعي أو سياسي هو دور ضخم. وبوسع المرأة أن تؤدي دورا محوريا في مجتمعاتها، وينبغي لها أن تفعل ذلك، وهي تستحق دعمنا لمساعدتها على الاضطلاع بدور قيادي أكثر فعالية. والعمليات الانتقالية مثل تلك التي تحدث في منطقة شمال أفريقيا تمثل فرصة أمام المرأة لترجمة نفوذها إلى ادوار رسمية. والشيء نفسه صحيح بالنسبة الى المرأة ومنظماتها العاملة في البلدان الهشة. وستظل النساء اللواتي يشاركن في بناء السلام والمصالحة وإرساء الديمقراطية في أنحاء العالم كافة يجدن هولندا إلى جانبهن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

السيدة أندرسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وفدَي غواتيمالا والهند على إعداد المناقشة الهامة الجارية اليوم وتحديد موعدها. واحتراما للقيود الزمنية، سوف أتطرق الى مجرد نقطتين، وأعمم النص المكتوب الاطول قليلاً.

النقطة الأولى تتعلق بالعمليات الانتقالية. إن تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر يذكر صراحة "استمرار وجود عقبات كبيرة امام مشاركة المرأة وتمثيلها في عملية اتخاذ القرارات العامة فيما يتعلق بالسلام والعمليات الانتقالية" (S/2012/732، الفقرة ٦٥). وأوقات التحول هامة على الإطلاق؛ لأنه فيما يجري إعادة تشكيل المجتمع، فإن الفرص يمكن إما اغتنامها أو تبديدها. وإذا تم استخدام هذه الفترات الانتقالية لتعزيز مشاركة المرأة سياسيا واقتصاديا بصورة شاملة، فسوف توضع الأسس لمجتمعات أكثر عدلا وأكثر استقرارا وأكثر ازدهارا. وامكانية تبديد الفرص الانتقالية الهامة ينبغي أن تكون موضع قلق عميق لنا جميعا. فالمخاطر موجودة بوضوح وبشكل مرئي. وعلى الرغم من أننا نشهد أجزاء من العالم، لا سيما العالم العربي، تمر باضطرابات وتحولات اجتماعية وسياسية، هناك ميل عندما ينقشع الدخان الى وجود عامل واحد صارخ. وهو أن المرأة لا تزال تكافح من أجل الحصول على مكان لها على الطاولة. ويبدو أن هناك إحجاما عميق الجذور، لا بل أكثر من الخوف لدى الحكام الاستبداديين، تجاه السماح للمرأة بتأدية دورها الصحيح في رسم الطريق إلى الأمام.

إن خطة تمكين المرأة ليست خطة دخيلة؛ إنها تنشأ عضويا من داخل هذه المجتمعات. والمرأة، إما المنفردة أو الموجودة في منظمات المجتمع المدني، قد أثبتت، وغالبا ما كانت التكلفة الشخصية باهظة، توقها وحبها للتغيير. ونحن نعلم أن التغيير أمر ضروري وممكن. ويشير الأمين العام في تقريره أن مزيجا من التحليل الجنساني القوي، والجهود النشطة التي بذلها مستشاره الخاص لليمن، والعمل الوثيق مع القيادات والمجموعات النسائية، قد أسفر عن إدراج الالتزامات الجنسانية في اتفاق المرحلة الانتقالية في اليمن.

وفي بيانات مجلس الأمن الأخيرة عن المرأة والسلام والأمن، اعترف بالدور الاساسي للحكومات وبمسؤوليتها الوطنية. وهذا صحيح في الواقع، ونحن جميعا ندرك أهمية الملكية الوطنية. ولكن الملكية الوطنية لا يمكنها أن تصبح على الاطلاق مبررا أو عذرا لتقاعس بقيتنا عن العمل. فعلى سبيل المثال، إن الدول الأعضاء التي تقوم بدور نشط في دعم ائتلاف المعارضة السورية التي تحاول أن تنظم نفسها، عليها المسؤولية عن السعي إلى كفالة التمثيل المناسب للمرأة في تلك المعارضة.

وقد يصدر اعتراض مفاده أن في عز الازمة، ثمة أولويات أخرى تتطلب المزيد من الاهتمام العاجل. ولكن هناك رسالة واضحة في تقرير الأمين العام. إذا لم يُسند الدور المناسب للمرأة في هذه اللحظة الرئيسية، فسوف يصير ذلك أصعب بكثير في وقت لاحق. إن دور المرأة واهتماماتها يُدفعان مرة اخرى إلى أسفل قائمة الأولويات؛ ويصبحان في الواقع مسألتين هامشيتين أو مسألتين تدرجان في الحاشية، بدلاً من أن تحظيا بالصدارة وبالمعاملة التي تستحقانها.

وأريد أن اذكر مجرد نقطة سريعة تتعلق بالمجتمع المدني، وهي أن تقرير الأمين العام يشير إشارة محددة الى نموذج واحد بشأن إشراك المجتمع المدني، ألا وهو ”غرفة عمليات“ الانتخابات. لقد حظيت مؤخرا بشرف المشاركة في استضافة حلقة نقاش بمقر البعثة الأيرلندية حول المساهمة التي قدمتها غرفة عمليات المرأة لكفالة السلام والاستقرار خلال الانتخابات الرئاسية السنغالية التي جرت في وقت سابق من هذا العام. السيدة بينتا ديوب، التي خاطبت مجلس الأمن صباح هذا اليوم، كانت المتكلمة الرئيسية. وكان من المشجع كثيرا السماع عن هذه المبادرة القاعدية والتشاركية. وفي ظل الدينامية والمشاركة الاستباقية للمجتمع المدني على المستوى الشعبي، وتمكين قدرات المرأة المحلية والبناء على خبرتها الحياتية الحقيقية، فإن غرفة عمليات المرأة نموذج يمكن محاكاته وتكراره على نطاق واسع.

ويتمثل التحدي في توثيق تلك المبادرات ونشرها في مختلف البلدان، وذلك لتحويل الخبرات المنفردة إلى سياسة سائدة. وغالبا ما تكمن قوة مبادرات المجتمع المدني في تلقائيتها والقدرة على استثمارها محليا، ويمكن أن تتمثل مواطن ضعفها في كفالة هيكلها، واستمراريتها، وإمكانية نقلها. وكانت التجربة السنغالية واحدة من أنجح التجارب بشكل خاص ومن البوادر المشجعة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعملان على كفالة تسجيل التجربة بشكل صحيح وتكييفها للاستخدام في حالات أخرى.

ويتضح من تقرير الأمين العام أن هناك هيكلا أساسيا مفاهيميا كبيرا ومتسعا مكرسا لمسائل المرأة والسلام والأمن. وكما هو الحال في مجالات أخرى كثيرة من أعمال الأمم المتحدة، فإن التحدي هو التنفيذ ثم التنفيذ ثم التنفيذ. نحتاج إلى التأكد من ترجمة الكلمات الجميلة في نيويورك إلى نتائج قابلة للقياس وذات مغزى على أرض الواقع. وتعد تلك المناقشات المنتظمة التي يعقدها مجلس الأمن جديرة بالاهتمام حيث أنها تسمح لنا بالاضطلاع بذلك الاتصال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

السيد طومسون (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشكركم، السيد الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة، التي توفر فرصة لجميع الأعضاء للإسهام في النقاش بشأن جدول الأعمال العالمي بشأن المرأة والسلام والأمن.

وتدرك فيجي أهمية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتقر بالتقدم المحرز على الصعيد العالمي لتحقيق أهداف القرار. ونقدر الإجراءات المحددة المتخذة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على النحو المحدد في تقرير الأمين العام (S/2012/732)، ونشكر الأمين العام على تقريره. كما نقدر تعزيز التنسيق والاتساق في السياسات والبرامج في مجال المرأة والسلام والأمن من خلال عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبشكل خاص في منطقة المحيط الهادئ من خلال مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فيجي.

ومع ذلك، ندرك أن التنفيذ الوطني سيظل العامل الرئيسي في تحقيق أهداف القرار. وفي ذلك الصدد، تعمل فيجي في إطار خارطة الطريق نحو الديمقراطية والتنمية الاقتصادية –

الاجتماعية المستدامة التابعة لها لتهيئة بيئة تمكينية للمرأة على الصعيدين العام والخاص على السواء. وإدراكا لأهمية المرأة في المناصب القيادية العامة، لدى حكومة فيجي هدف تحقيق ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من تمثيل المرأة في جميع المجالس واللجان المعينة حكوميا. وفي نفس الوقت، تواصل السلطات الفيجية تنفيذ المرسوم المتعلق بالجرائم (٢٠٠٩) والمرسوم المتعلق بالعنف المنزلي (٢٠١٠) وزيادة الوعي بهما، ويتضمنان أحكاما، من بين جملة أمور أخرى، بشأن العنف الجنسي والاتجار.

ومنذ مناقشتنا المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع العام الماضي (S/PV.6642)، تولت منطقة المحيط الهادئ زمام المبادرة في وضع خطة عمل إقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن والشروع فيها. وستدعم تلك الخطة الجهود الوطنية الرامية إلى كفالة إدراج المرأة بوصفها مشاركة نشطة في جميع مراحل منع نشوب التراعات وتسويتها وبناء السلام. وإنه إنجاز بارز بالنسبة لمنطقتنا، وأود أن أنوه بالجهود التعاونية التي بذلتها مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني في فيجي، والرابطة النسائية للمحيط الهادئ التي أتاحت تنفيذ الخطة على المستوى الإقليمي.

ولدى النظر في الدور الحاسم الذي تضطلع به المرأة بوصفها عاملا من عوامل التغيير الإيجابي في منع نشوب التراعات وحفظ السلام وبناء السلام، بذلت فيجي جهودا متضافرة لزيادة عدد النساء المؤهلات في قوات حفظ السلام اللائي يشاركن في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. وفي الترشيحات الأخيرة لأفراد الشرطة للتناوب في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، كان ٥٥ في المائة من أفراد الشرطة الذين رشحتهم فيجي لنشرهم في البعثتين من النساء. وستواصل فيجي، إذ تضع في اعتبارها على وجه الخصوص الدور المتزايد لبعثات حفظ السلام في دعم قدرات السلطات المحلية، إيفاد أفضل مواطنيها المؤهلين لتدريب نظرائهم المحليين وتعليمهم، لا سيما في التعامل مع أعمال العنف الجنسي وتشجيع مشاركة المرأة في المساعدة على بناء مجتمعات ما بعد انتهاء التراع.

ولن تكتمل أية مناقشة بشأن المرأة والسلام والأمن من دون أن تؤخذ في الحسبان التحديات الأمنية الناجمة عن آثار تغير المناخ. وذلك لأن النساء والأطفال في البلدان المعرضة لتغير المناخ مثل فيجي يكونون من بين أكثر المتضررين من الكوارث الطبيعية. ويمثل واقع تغير المناخ وما يترتب عليه من انتشار للكوارث الطبيعية تحديات لا مفر منها لشعبنا وأرضنا. والأثر السلبي على الأمن الغذائي، والوصول إلى الأراضي الصالحة للزراعة فضلا عن زعزعة استقرار المجتمعات تؤثر بشكل غير متناسب على النساء. ولذلك يجب أن تكون المرأة جزءا من حوار تشكيل السياسة في المجتمع وعلى الأصعدة الوطنية فيما يتعلق بالاستجابات لتغير المناخ.

كما ندرك أن المرأة تضطلع بدور قيادي في إعادة بناء المجتمعات بعد الكوارث الطبيعية. ولذلك، نقدر موضوع اليوم الدولي للحد من الكوارث لهذا العام : ألا وهو النساء والفتيات: ”القوة الخفية لمجابهة الكوارث“.

وأخيرا، نقر بإحراز تقدم كبير، ولكن من الواضح أنه ما زال أمام المجتمع الدولي شوط طويل لكفالة تحقيق كرامة النساء وسلامهن وأمنهن في جميع أرجاء العالم.

السيد رحمة الله (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، التي تمكن مجلس الأمن من التركيز على دور النساء الهام ومنظماتهن للمجتمع المدني في المساهمة في منع نشوب التراعات المسلحة وتسويتها، فضلا عن بناء السلام. وتعد المداولات التي نعقدها اليوم فرصة ثمينة لتقييم مدى التغيير الحقيقي، والإيجابي والدائم

الذي يمكن أن نحدثه في حياة النساء المتضررات من النزاعات المسلحة.

إن تعزيز حقوق المرأة محور سياسة حقوق الإنسان في بلدي، وتدعم كازاخستان، بوصفها عضوا في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بكل إخلاص الجهود المتعددة الأطراف صوب ذلك الاتجاه. وفي الوقت ذاته، نحتاج إلى تقييم العوامل التي تواجهها المنظمات النسائية والتغلب عليها، مثل انعدام الأمن ونقص الموارد وعدم الحصول على المعلومات، بغية كفالة مشاركتها بصورة فعالة في جدول أعمال السلام والأمن. ويمكن التغلب على تلك العوامل، وغيرها من العوائق الكثيرة، من خلال إدماج الجماعات النسائية في استراتيجيات منع نشوب النزاعات، وتسويتها والتعافي منها. ولذلك فمن الأهمية بمكان تعزيز تدخلات المرأة لا على المستوى الدولي فحسب، بل أيضا على المستويين الوطني والإقليمي.

ونعتقد أن الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي سيعقد في جاكرتا خلال كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، سيؤكد ذلك الالتزام القوي بتنفيذ القرار ١٣٢٥ باعتباره جزءا لا يتجزأ من جدول الأعمال الإنمائي. كما يقدر وفد بلدي الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز آليات الرصد والإبلاغ في المبادرات الإقليمية. ونقترح تشجيع الدول الأعضاء على تقديم تقارير عن التزاماتها وخطط عملها المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وبلدي على اقتناع بأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني ضرورة مطلقة وشرط أساسي لكفالة مكانة النساء في جدول أعمال السلام والأمن. وينبغي أن يكون تعميم مراعاة المنظور الجنساني عنصرا لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام وبناء السلام، وليس اهتماما إضافيا أو ثانويا. وقد شهدنا اتجاها إيجابيا من المرأة نفسها كونها القوة الدافعة لتحقيق المنظور الجنساني في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع. وفي هذا الصدد، ترحب كازاخستان بتزايد عدد خطط العمل الوطنية التي يجري تصميمها وتنفيذها في جميع أرجاء العالم، فضلا عن الإدراج الواسع للمؤشرات لتقييم مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام في تلك الخطط الوطنية.

والجدير بالذكر أن نصف البعثات الميدانية التي تديرها إدارة الشؤون السياسية لديها مستشارون.

في الشؤون الجنسانية. ونؤيد تأييدا تاما عملية إدماج مشاركة المرأة في البعثات الميدانية للتأكد من أن تلك البرامج تركز على الاحتياجات الخاصة للفتيات والنساء باعتبارها وسيلة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وبينما نجري تقييما للتقدم المحرز، ثمة أيضا إدراك لواقع أن ثمة حاجة إلى القيام بأكثر من ذلك بكثير حتى لا يظل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بيانا للتطلعات بدون اتخاذ أى إجراء يذكر منذ عام ٢٠٠٠. علينا أن نستمع لأصوات النساء في جميع أرجاء العالم اللائي يشعرن بعدم تمثيلهن في عمليات السلام الدولية والإقليمية.

لدى رسم استراتيجيات بناء السلام، علينا أن نتحلى بقدر أكبر من الحساسية وأن نأخذ بعين الاعتبار ما تتمتع به النساء المحليات من معرفة وحس سليم على المستوى الشعبي. ومن المهم أيضا جمع المعلومات عن حوادث العنف الجنسي، وانعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان كما تتصورها النساء، وذلك من أجل تمثيل المرأة على جميع المستويات. لذلك يجب التشاور مع الشبكات النسائية والمنظمات الشعبية النسائية المحلية في عملية وضعنا لسياستنا وبرامجنا المسؤولة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وعلينا أيضا أن نبني على الاساليب التقليدية والأصلية في تسوية الصراعات باستخدام المجموعات النسائية المحلية وأن نغتنم حكمة كبار السن من النساء.

كذلك يتعين على المستشارين المعنيين بالمسائل الجنسانية أن يأخذوا في الحسبان وباستمرار استخدام المعلومات التي تجمعها المنظمات النسائية المحلية. ولا بد لجميع الجهود من أن تكفل الاستماع إلى وجهات نظرهن وأن تأخذها في الاعتبار أعلى كيانات صنع القرار والهياكل الاساسية. ومن المهم بنفس القدر أن تكون النساء ممثلة تمثيلا كاملا في تلك الهيئات وفي البعثات الميدانية وفي جميع البرامج الأخرى. وكلما أقتضى الأمر، يجب توفير التدريب، وبناء القدرات والمساعدة من أجل المشاركة الكاملة للنساء في مجالات قيادة المنظمات غير الحكومية، والإدارة والحكم والاتصالات وفي التعامل مع وسائط الاعلام من أجل التمكين الحقيقي لهن. ويمكننا الاستفادة من نماذج أفضل الممارسات والعِبر المستقاة وتبادل المعلومات بين البعثات وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية.

لذلك يود وفدي أيضا أن يقترح تماسكا على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها فيما يتعلق بالتمكين الجنساني في حسم الصراعات من خلال تنسيق أوثق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وعلاوة على ذلك، سيتحقق هذا على أفضل نحو إذا ما عمل جميع اصحاب المصالح في شراكة قوية مع الدول الاعضاء، والقطاع الخاص، والاوساط الاكاديمية ووسائط الاعلام لتحقيق هدفنا المشترك.

في الختام، نشيد بمواصلة مجلس الأمن إيلا الاهتمام للمسألة الملحة والبالغة الاهمية المتمثلة في زيادة تعزيز التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وفي الوقت نفسه، ندعو إلى بذل المزيد من الجهود من جانبنا لشمول المرأة في مداولاتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بوتسوانا.

السيد نتواغي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ كلمتي بالإعراب عن الشكر للرئاسة الهندية للمجلس وأن اهنئها على المبادرة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن مع التركيز على منظمات المجتمع المدني النسائية في المساهمة في منع نشوب الصراعات المسلحة وحلها وبناء السلام.

نعتقد أن المناقشة المفتوحة لهذا اليوم توفر فرصة للتأمل في العبر المستقاة والاجراءات اللازمة للاسراع في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة، فضلا عن الالتزامات الدولية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ترحب بوتسوانا بمواصلة مجلس الأمن في تركيزه على المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وخاصة دعوته إلى تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها في منع نشوب الصراعات المسلحة وحسمها وفي بناء السلام وكذلك إظهار التزام أقوى بالتصدي للتحديات التي تحول دون انخراط المرأة على جميع المستويات.

ونعرب عن خالص شكرنا للأمين العام على تقريره (S/2012/732) الزاخر بالمعلومات والتحليل المفصل بشأن التقدم المحرز تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن بوتسوانا بمشاركتها في مداولات اليوم، إنما تؤكد الاهمية الكبيرة واعترافها بمساهمة المرأة ودورها في منع نشوب الصراعات وحسمها وتحديد التزامها بالتطرق للمسائل المتعلقة بالمرأة والمساواة بين الجنسين على الصعد الوطنية.

إن تأييد بوتسوانا للقرار ١٣٠/٦٦، وهو قرار اتخذته اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة في عام ٢٠١١، وتولت دور القيادة فيه الولايات المتحدة والذي كان يهدف إلى التشجيع على زيادة المشاركة السياسية للمرأة وتوسيع دورها في عملية صنع القرار وفي عمليات حفظ السلام، إنما هو دليل عملي على التزامنا القوى بذلك الصدد.

منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠٠٠، تم إحراز تقدم كبير في تنفيذه، كما يتبين من الجهود الملحوظة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمجتمع

المدني والجهات الفاعلة الأخرى. وفي ذلك الصدد، تم القيام بعدد من الأنشطة التي شملت طائفة عريضة من المجالات خلال العقد الماضي.

وكما لوحظ في تقرير الأمين العام، فقد شعرنا بالتشجيع بسبب استمرار الزيادة في عدد البلدان التي وضعت بوضوح أولوياتها بشأن المرأة والسلام والأمن من خلال خطط العمل الوطنية.

مع ذلك، نشعر بالقلق لأنه على الرغم من وضع الإطار المعياري والقيام بطائفة واسعة من الأنشطة المدعومة باتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا يزال تمثيل النساء ناقصا في عمليات السلام الرسمية، فضلا عن استمرار ارتكاب العنف ضد النساء والفتيات. وبالتأكيد لا بد من تصويب هذه الحالة.

وتحقيقا لتلك الغاية، تكرر بوتسوانا إدانتها الشديدة لجميع الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس في الصراعات المسلحة وحالات ما بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أهمية تعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات في سياق تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتقديم المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم إلى العدالة.

إن وفدي متقنع بأن السلام مرتبط ارتباطا لا انفكاك منه بمسألة المساواة بين الرجال والنساء، ومن هذا المنطلق نتشاطر بالكامل الرأي القائل بأنه ينبغي الاعتراف بالمساواة بين الجنسين بوصفه أمرا جوهريا في الحفاظ على السلم والأمن.

وفي هذا الصدد، نعتقد أيضا أنه إذا ما أريد للمرأة أن تقوم بدور رئيسي في منع نشوب الصراعات وعمليات بناء السلام، لا بد من التصدي للعقبات والتحديات التي تحد من مشاركتها، بما في ذلك تمثيلها في عمليات الأمن والسلام الرسمية.

إن المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني النسائية في منع نشوب الصراعات وحسمها أمر ضروري لاستدامة عمليات السلام. فبالتعلم من نماذج قصص النجاح المتعلقة بمشاركة النساء والمنظمات النسائية في حسم التراعات وبناء السلام، كما كان الحال في رواندا وليبيريا، وسيراليون وتيمور – ليشتي، ندرك أيضا أهمية مساهمة منظمات المجتمع المدني النسائية في منع نشوب الصراعات وحسمها. وتحقيقا لتلك الغاية، لا تزال الحاجة ماسة إلى تيسير إدماج المرأة ومشاركتها في جميع الجهود الرامية إلى بناء السلام.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أيضا بأنه من أجل تحقيق أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ينبغي تشجيع الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني النسائية ودعمها.

أود أن اختتم كلمتي بتكرار النداء الوارد في قرار الجمعية العامة ٦٦/١٣٠ بشأن ضرورة تعزيز دور المرأة في عملية صنع القرار المتصلة بمنع نشوب التراعات وحسمها، وذلك وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وعلى نفس المنوال، أود أيضا التشديد على أهمية تهيئة الظروف المواتية لمشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام ومكافحة المواقف المجتمعية السلبية إزاء مشاركة المرأة في حل التراعات والوساطة بصورة كاملة ومتساوية.

أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على منحي الفرصة لمخاطبة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أذكر بأن هذا البيان كان من المفترض أن تدلي به وزيرة الخارجية، السيدة فيولا أونوليري، ولكن، بما أنه تم

تأجيل موعد عقد الجلسة إلى هذا اليوم، يسعدني جداً الإدلاء بهذا البيان باسمها.

سيدي الرئيس، باسم وفد بلادي، أود أن أشارك المتكلمين الآخرين الثناء على قيادتكم لمجلس الأمن لهذا الشهر. كذلك نشيد بمبادرتكم إلى تنظيم هذه المناقشة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونشيد أيضا بوفد غواتيمالا على البيان الرئاسي (S/PRST/2012/23) الذي صدر تحت رئاسته.

ونشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن الموضوع (S/2012/732). كما نشكر نائب الأمين العام يان إلياسون على الملاحظات الاستهلالية التي أدلى بها صباح هذا اليوم، وأيضا نشكر وكيلي الأمين العام ميشيل باشيليه، وهيرفي لادسو، والسيدة بينيتا ديوب على بياناتهم.

واتخذ المجلس القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي كان انجازا تاريخيا نحو الإقرار بأهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة وانخراطها الكامل في صون السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك إدارة النزاع وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. ومن الأهمية الخاصة بمكان أن هذه المناقشة تفتح آفاقا جديدة بتركيزها على الدور المحدد الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني النسائية في مجالات منع نشوب النزاع وتسويته والانتعاش. ونشعر بالسرور إذ نرى السيدة ديوب مشاركة في هذا النشاط لفترة طويلة للغاية.

ولا يخفى على أحد أن النساء نادرا ما يبدأن النزاعات العنيفة أو يكدن لا يبدأنها إطلاقا، بيد أنهن يتحمل عبئا كبير على مختلف المستويات: البدنية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويؤدي إلى تتفاقم معاناتهم استبعادهن من عمليات صنع القرار الرئيسية التي من المحتمل أن تقود إلى إحلال السلام والاستقرار.

وتتيح لنا مناقشة اليوم فرصة متميزة لتأمل الانجازات التي حققناها حتى الآن، ولكن الأمر الأكثر أهمية هو إجراء تقييم للمتطلبات المعلقة لتحقيق تلك الأهداف. وفي حين يسعى المجلس جاهدا لضمان إدراج أحكام جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في أعماله، فان من شأنه أن يستفيد من المنظورات الشعبية الفريدة التي بوسع منظمات المجتمع المدني النسائية أن تقدمها. وفي ذلك الصدد، نقر بالتقدم المحرز في تعزيز حقوق النساء في منع نشوب النزاع وتسويته وبناء السلام، على النحو الذي أظهره ازدياد عدد أطر التنفيذ المكرسة والاستراتيجيات وآليات التنسيق.

ونعتقد انه يلزم القيام بالمزيد من العمل لتهيئة بيئة تمكينية لمشاركة النساء في جميع مراحل عملية السلام. وينبغي أن تشمل تلك الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المناسبة لكفالة مشاركة النساء الكاملة زيادة مشاركة النساء وتمثيلهن في الدبلوماسية الوقائية وفي مبادرات تسوية النزاع وبناء السلام. كما ينبغي أن تشمل تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية ذات الصلة والمنظمات النسائية المشاركة في المسائل المتعلقة بمرحلة النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

وتشيد نيجيريا بالدور المحوري الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تعمل بشراكة وثيقة وتعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. والفجوات والتحديات التي تعيق التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كبيرة فعلا. وعلى الأطراف الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية إعادة تكريس جهودها للتصدي لها. ونعتقد أن وضع خطط عمل وطنية وتنفيذها يشكلان إستراتيجية مجدية للوفاء بالالتزامات بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). والتزمت نيجيريا، باعتبارها أحد الموقعين على إعلان داكار للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتعجيل بالتنفيذ

الوطني والإقليمي لذلك القرار الهام. كما أن نيجيريا ملتزمة بالوفاء بالتزاماها بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا. وأعمال العنف والفقر وعدم الحصول على التعليم والرعاية الصحية ومحدودية الفرص الاقتصادية تقترن جميعا لتؤدي إلى تقويض دور النساء والفتيات في منع نشوب التراع ومفاوضات السلام وبناء السلام. ولذلك من الضروري أن نضع ونتخذ تدابير لمواجهة هذه العوائق المتأصلة.

ونرى أن تعزيز مساواة النساء وتمكينهن أحد أفضل السبل لمعالجة الأسباب الجذرية للتراعات وبالتالي منع نشوبها. ونسلم بأهمية مبادرات الدبلوماسية الوقائية التي يضطلع بها المجلس وجدول أعماله المتعلق بالمرأة والسلام والأمن وبالعلاقة بين المبادرات وجدول الأعمال.

ولا نزال ملتزمين بتحسين وضع المرأة في جميع أجزاء نيجيريا وبتعزيز مشاركتها الحيوية وذات المغزى في منع نشوب التراع. وعلى مدى الأعوام أثبتت نيجيريا التزامها المستمر بتحقيق تمكين النساء والمساواة بين الجنسين. ويتسم التكافؤ والمساواة بين الجنسين بدرجة كبيرة من الأهمية في جدول الأعمال الإنمائي الوطني في نيجيريا. وعلى مستوى التشريعات، على سبيل المثال، معروض الآن للنظر في الجمعية الوطنية مشروع قانون المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، باعتباره وسيلة لزيادة تعزيز حصول المرأة على قدم المساواة على الأنشطة والموارد الاجتماعية والاقتصادية. ويسعى مشروع القانون لإدراج أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا في التشريعات المحلية.

وامتثالا لتلك المبادئ ولأحكام الأطر الجنسانية المختلفة، وكوسيلة لمجابهة التحديات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، حققت نيجيريا، في ظل قيادة الرئيس غودلك إيبيل جوناثان، وللمرة الأولى نسبة ٣٣ في المائة لتمثيل النساء في عملية صنع القرار، على سبيل المثال، بتعيين ١٣ امرأة وزيرات في الحكومة الاتحادية. كما حققنا نسبة ٥٠ في المائة للتمثيل في الجهاز القضائي، مع شغل امرأة لمنصب رئيس القضاء في الاتحاد للمرة الأولى في تاريخ نيجيريا.

وفي مجال المساعدة المقدمة للمرأة، ستكفل نيجيريا توفير الضمان الاجتماعي وشبكات الأمان التي يمكن أن تضمن مستقبل أفضل لأفراد المجتمع الضعفاء، لا سيما النساء والأطفال. ونتطلع إلى الاستعراض الرفيع المستوى المقرر عقده في عام ٢٠١٥ بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وسنظل على ثقة بان هذه المبادرة ومبادرات المجلس في المستقبل ستضطلع بدور محوري في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والعالمية بشأن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد خان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك المتكلمين السابقين الإعراب عن تقدير حكومة إندونيسيا لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. كما أود أن اشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين.

وأود أن ابدأ بياني بان اقتبس من الرسالة التي وجهها الأمين العام بان كي - مون إنه ”لا يمكن أن يتحقق السلام المستدام إلا بالمشاركة الكاملة للنساء - منظوراهن وقيادهن ووجودهن اليومي على قدم المساواة أينما سعينا إلى صنع السلام وحفظه.“ وتمشيا مع تلك الرسالة، فان إندونيسيا لا تنظر إلى النساء باعتبارهن مجرد ضحايا لحالات التراع. فهن أيضا عوامل ومساهمات رئيسيات في الأبعاد العديدة لعمليات

بناء السلام. ولذلك، فان إندونيسيا ملتزمة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن وهي ستعمل على كفالة مشاركة النساء الكاملة على جميع المستويات في منع نشوب التزاع وتسوية التزاع وبناء السلام.

ومع أننا قطعنا شوطا طويلا من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا يزال يتعين إحراز تقدم لتحقيق بعض الجوانب الرئيسية لذلك القرار. ونسلم بأنه لا بد من اتخاذ قرار حاسم في المجالات التالية. أولا، يلزم في المستقبل زيادة عدد النساء المشاركات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ثانيا، يلزم تعزيز الهياكل الأساسية الأمنية والقانونية والعدلية اللازمة لضمان سلامة وأمن النساء في العديد من أوضاع التزاع وما بعد انتهاء التزاع. وثالثا، يلزم النهوض بمستوى مشاركة النساء في مفاوضات السلام والجهود الوقائية وعمليات صنع القرار الرئيسية المتصلة بتحقيق السلام والأمن.

وفي ضوء تلك الأهداف، اتخذت إندونيسيا خطوات على الصعد المختلفة نحو بلوغ هذه الأهداف.

وعلى سبيل المثال، فإن النساء يشاركن بنشاط بصفة مراقبين عسكريين ومراقبي شرطة في الوحدات الإندونيسية العاملة ضمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن ناحية أخرى، فإن التدابير التي سبق وأن اعتمدها إندونيسيا قد حققت تقدما في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن بين أمور أخرى، تعكف حكومة إندونيسيا حاليا على صياغة مرسوم رئاسي يضع أساسا قانونيا لصياغة خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ هذا القرار.

وعند الانتهاء من خطة العمل، فإنها ستيسر إدماج القضايا الجنسانية في السياسات والبرامج والأنشطة وآليات جمع البيانات ونظم الإبلاغ في جميع الوزارات وفي المؤسسات ذات الصلة التي تؤثر على مسائل السلام والأمن. وستشمل الخطة، التي ستُنفذ على الصعيدين المركزي والإقليمي، جميع مراحل عملية السلام من منع نشوب الصراعات إلى حلها، فضلا عن الانتعاش في أعقاب الصراع الاجتماعي.

وتحت قيادة وزارة تمكين المرأة وحماية الطفل، ستركز خطة العمل على زيادة الوعي بدور المرأة في تسوية الصراعات وعمليات بناء السلام وعلى تعزيز قدرات مختلف أصحاب المصلحة داخل الحكومة ومنظمات المجتمع المدني وعلى بناء مشاركة قوية في الخطة وفي ملكيتها لضمان المساءلة في تنفيذها. وفي هذا الصدد، فإن دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقديم المساعدة التقنية والتوعية في عمليتنا لوضع خطة عمل يحظى بتقدير كبير.

كما تنظم إندونيسيا برامج مدارس سلام للمرأة في المناطق الخارجة من الصراع، حيث يتم تطبيق مبدأ اللاعنف ويجري تنفيذ أنشطة لبناء القدرات. وستمكن تلك البرامج المرأة في نهاية المطاف من أن تصبح شريكا على قدم المساواة في تحقيق السلام، بدلاً من مجرد المعاناة بوصفها ضحية للصراع.

قبل عامين، نظم عدد من منظمات المجتمع المدني النسائية، بدعم من الحكومة الإندونيسية، مؤتمر النساء الآسيويات الصانعات للسلام بشأن المنظور المشترك بين الأديان لاضطلاع النساء الصانعات للسلام بدورهن في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبالإضافة إلى تحديد عدد من القضايا الهامة المتعلقة بحماية وتعزيز ومشاركة المرأة في السلام والأمن، خرج ذلك المؤتمر الذي استمر يومين بالتوصيات التالية.

أولاً، ينبغي للدول إعداد خطة عمل وطنية لضمان تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) باعتبار ذلك جزءا من جدول أعمالها الوطني واستراتيجيتها والتزامها. وينبغي القيام بذلك من خلال سياسات وطنية مفصلة. وثانيا، يجب أن تنفذ الدول إصلاحات

إدارية، وخاصة إصلاح قطاع الأمن، لدعم منع نشوب الصراعات وتسويتها من المنظور المشترك بين الأديان ومن منظور المرأة. ثالثا، ينبغي أن تضمن الدول حماية حقوق النساء بوصفهن ضحايا للصراع وتعزيز تمكينهن ومشاركتهن على جميع مستويات عملية صنع القرار، لا سيما في جهود بناء السلام.

وختاما، تود إندونيسيا أن تؤكد أيضا على ضرورة ألا تقتصر مشاركة النساء على كونهن بمثابة لبنات أساسية للسلام والأمن وأدوات لتحقيقهما، ولكن أن تكون لديهن أيضا الثقة والإمكانية لأن يصبحن عوامل للتغيير، تعمل بمهارة على إعادة تشكيل وإعادة بناء المجتمعات المحلية المتضررة من الصراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد الباهي (السودان): سيدي الرئيس، في مستهل هذا البيان، أتقدم إليكم بالشكر والتقدير لتخصيص هذه المناقشة المفتوحة لموضوع المرأة والسلام والأمن والذي أصبح من أنشط البنود في جدول أعمال مجلس الأمن.

حرصا على تفعيل دور المرأة في المجتمع، فقد وضعت حكومة بلادي في عام ٢٠٠٧ السياسة القومية لتمكين المرأة والتي ركزت على ستة محاور أساسية، شكلت أولويات مسيرة المرأة السودانية وتعلقت بمواضيع الصحة والبيئة والتعليم والتنمية الاقتصادية والمشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار وفض النزاعات وترسيخ السلام وصون الحقوق.

وسعيا وراء تنفيذ محاور هذه السياسة، فقد وضعت الدولة خطة عمل مفصلة تم تضمين برامجها في الاستراتيجية الخمسية للفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١ إضافة إلى ذلك، فقد تم إنشاء عدد من الوحدات الإدارية المتصلة بالمرأة وتعميم المنظور الجنساني في كافة القطاعات الحكومية والوزارات على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات. وقد ظلت هذه الوحدات تشكل نقاط ار تكاز وآليات تنسيق لرسم الخطط والاستراتيجيات الخاصة بنهضة المرأة وتعزيز مشاركتها في أنشطة المجتمع.

وأقامت الحكومة مشروعات التمكين الاقتصادي للمرأة مثل مشروع محفظة المرأة ومشروع الصندوق الدوار للنساء في القطاع غير المنظم وفي بنك الإدخار والتنمية الاجتماعية ومشروعات التمويل الأصغر للمرأة التي نفذها ديوان الزكاة بجانب مشروع الخريج المنتج، كما تم تكوين اتحاد لسيدات الأعمال وإنشاء آلية ائتمان مستدامة لمقابلة تمويل مشروعات صغيرة للأسرة في الولايات المعنية. وتركز مشروعات التمكين الاقتصادي بصورة أكبر على المرأة الريفية لا سيما في ولايات دارفور وولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان.

وفي سياق الاهتمام بدور المرأة، فقد قطعت بلادي شوطا بعيدا في مجال تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها والنهوض بها، ومثالا لذلك، فقد كفلت قوانين بلادي مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي منذ سبعينيات القرن الماضي، كما نص القانون في عام ٢٠٠٣ على التساوي في سن المعاش مع الرجل، وجاء قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٨ ليرفع نسبة مشاركة المرأة في البرلمان إلى ٢٥ في المائة، هذا بجانب حق الترشح والتصويت للمرأة واللذين كفلهما القانون منذ خمسينيات وستينيات القرن الماضي. وقد حوت قائمة المرشحين لرئاسة الجمهورية في بلادي في آخر انتخابات رئاسية امرأة.

وبلغت نسبة مشاركة المرأة في الخدمة المدنية ٦٦ في المائة وفي البرلمان ٢٨ في المائة وفي القطاع الخاص ٥٤ في المائة. وبلغت نسبتها في الإنتاج الاقتصادي ٨٧,٨ في المائة وفي مجال القضاء، بلغ القضاة من النساء في السودان ٨٠ قاضية، فيما بلغ عدد الدبلوماسيات بوزارة الخارجية ٥٠ دبلوماسية منهن سفيرات ورئيسات بعثات دبلوماسية في الخارج. كما شاركت المرأة بجانب ذلك في القوات المسلحة

والشرطة والأمن ووصلت إلى رتبة اللواء. وولجت مجال العمل في القطاع الخاص وقطاع الأعمال وحققت نجاحات منقطعة النظير في ذلك.

تبنت حكومة بلادي مشروع تنمية المرأة الريفية وهو مشروع متكامل من ناحية شموليته لكل ولايات السودان مع التركيز بصفة خاصة على ولايات دارفور، من جانب، ومن ناحية تغطيته لقضايا وهموم المرأة الريفية من جانب آخر، مثل تمويل المشروعات الصغرى للمرأة الريفية بغية تخفيف حدة الفقر وبرامج التدريب ورفع القدرات وبرامج رفع التوعية في مجال الصحة والتغذية والتوعية بحقوق المرأة وقضايا بناء السلام واستدامته. ويحظى المشروع بتخصيص نسبة ٣٠ في المائة من التمويل البنكي المسموح به للأعمال التجارية الصغيرة.

كما أنشأت حكومة بلادي العديد من المراكز المتخصصة على المستوى المركزي ومستوى الولايات لتنسيق جهود المرأة في مجالات السلام والتنمية وتقديم الإرشادات والاستشارات النسائية في ما يتصل بتعزيز مبدأ المساواة والمنظور الجنساني،. وحري بالإشارة هنا أن برامجنا الوطنية الخاصة بإعادة التوطين ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد أعطت بدورها أولوية خاصة لأوضاع النساء وذلك بالتنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك بغية إنفاذ خطة العمل الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

اتساقا مع سياسة تمكين المرأة، والقضاء على العنف ضدها، وضع بلدي إستراتيجية لمكافحة العنف على أساس نوع الجنس، منذ العام ٢٠٠٥. وأنشأت وحدة في وزارة العدل لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، كما تم إنشاء وحدة للشرطة المجتمعية في وزارة الداخلية لحماية الأسرة والأطفال، ووضعت الدولة إلى جانب ذلك، الإستراتيجية القومية لمكافحة ختان الإناث في عام ٢٠٠٨.

وعقب اندلاع التمرد في دارفور، تم تعديل القانون الجنائي، لعام ١٩٩١، بإدخال مواد تتعلق بالجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، مع مراجعة المادة ١٤٩ من ذات القانون، والمتعلقة بالاغتصاب والزنا. واستنادا إلى ذلك، فقد أولى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في السودان عناية خاصة لمسائل النشر والتوعية فيما يتعلق بمعالجة حالات العنف ضد المرأة في ولايات دارفور، وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وشعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان، وشمل ذلك مراجعة تعزيز بروتوكول منظمة الصحة العالمية فيما يخص الإدارة الطبية لضحايا الاغتصاب، وذلك بغية التأكد من توثيق السجلات الطبية، بما يمكن من تقديم التعويضات للضحايا. ونشير في هذا الإطار إلى أن اتفاقيات التعاون الأخيرة الموقعة مع حكومة جنوب السودان، سيكون لها أثر إيجابي على كل جوانب نهضة المرأة وتطورها في كلا البلدين.

إن معالجة أوضاع المرأة في حالات النزاع المسلح ترتبط ارتباطا وثيقا بجهود المعالجة المتكاملة لجذور ومسببات النزاعات، ولذلك، فإننا ندعو إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات مثل الفقر وانعدام التنمية والمشاكل الناجمة عن تغير المناخ.

كما نؤكد أن الإجراءات التي يتخذها المجلس، لا بد أن تقوم على التقارير القطرية التي تقدمها الدول والمعلومات الصحيحة التي ترد في تقارير الأمين العام الدورية عن الموضوع، وليس المعلومات التي ترد في تقارير بعض المنظمات غير الحكومية، أو في وسائل الإعلام.

ختاما، إننا نتطلع إلى أن تفضي مداولات مجلسكم الموقر حول هذا الموضوع الهام إلى بلورة منهج متكامل للتعامل مع موضوع المرأة والسلام والأمن، فالمرأة كما في أمثالنا هي نصف المجتمع، بل هي المجتمع بأسره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): لأن هذا هو البيان الأول الذي أدلي به أمام المجلس خلال هذا الشهر، أودأن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر. كما أود أيضا أن أرحب بتركيزكم خلال هذه المناقشة على الدور المحدد الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني النسوية فيما يخص منع نشوب النزاعات، وحلها والتعافي بعدها. ويجب توجيه الشكر أيضا إلى السيدة باشليت والسيد لادسو، على الخبرة التي قدماها من خلال إحاطتيهما الإعلاميتين اللتين أدليا بهما في وقت سابق اليوم. كما أود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن المرأة والسلام والأمن (S/2012/732).

خلال السنوات الإثني عشر التي مرت على اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، شكل ذلك القرار والقرارات اللاحقة ذات الصلة، أدوات مفيدة، ليس فقط لتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى أهمية جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، ولكن أيضا لتعزيز مشاركة المرأة بدلا من مجرد عرضها كضحية. إن الحكومة الأفغانية لا تزال ملتزمة بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في أفغانستان وتعزيزه في جميع أنحاء العالم.

إن أفغانستان بصدد وضع خطة شاملة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال خطة عملها الوطنية الخاصة بالمرأة. وتلتزم حكومة أفغانستان التزاما تاما بتنفيذ الخطة، التي سوف تكون مدتها أربع سنوات وتركز على المرأة والسلام والأمن. كما أننا نقدر الدعم السخي المقدم من جانب حكومة فنلندا من أجل المساعدة فيما يخص عملية الصياغة.

لقد أنشأنا لجنة توجيهية تتألف من سبع وزارات تنفيذية، ومفوض حقوق الإنسان وأعضاء من المجتمع المدني، تجتمع تحت رئاسة وزير الشؤون الخارجية، من أجل التنسيق الفعال لتنفيذ خطة العمل الوطنية. وأنشأنا بالإضافة إلى ذلك، فريقا عاملا تقنيا على مستوى المدير العام ينتمي أعضاؤه إلى تلك الوزارات التنفيذية، ولجنة استشارية، تضم مكاتب الأمم المتحدة في كابول وموظفين دوليين. وكان لإدراج شركاء من الأمم المتحدة أثر لا يقدر بثمن، فيما يخص الجمع بين المعرفة والخبرة من البلدان الخارجة من الصراع، بغية تمكين أفغانستان من المضي قدما صوب التنفيذ الأكمل لخطة العمل الوطنية. ونتطلع إلى دعم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ فيما يخص مساعدة الحكومة الأفغانية بشأن تنفيذ خطة العمل الوطنية الخاصة بالمرأة.

وقد أدى التعاون على المستوى الثنائي أيضا دورا هاما فيما يخص ضمان إنشاء الهيكل الخاص بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشكل ثابت، من خلال توفير الدعم الفني والمالي، ونحن نتطلع إلى العمل مع شركائنا على المستوى الثنائي، خلال الفترة الانتقالية وبعدها.

وقد أعرب الأمين العام عن القلق في تقريره جراء التقدم العالمي البطيء فيما يخص مشاركة المرأة والتمثيل في محادثات السلام. إن الحكومة الأفغانية تقر بالدور الحيوي الذي يتعين على المرأة الاضطلاع به في مجال الحل السلمي للنزاعات، وتظل ملتزمة بالتركيز على حقوق المرأة طيلة العملية السلمية. وتؤدي المرأة دورا هاما في المصالحة التي يقوم بها الأفغان، بما في ذلك من خلال المشاركة في المجلس الأعلى للسلام.

إننا نرى تحسنا ملحوظا في وضع المرأة من خلال الحضور الواضح للمرأة في الحياة السياسية والاجتماعية. وثمة حاليا، ٦٩ نائبة في البرلمان، مما يشكل ما يزيد عن ربع مجموع عدد البرلمانيين. كما أن هناك أيضا علامات مشجعة فيما يتعلق بالمشاركة الاجتماعية للمرأة في المستقبل. وفي عام ٢٠٠١، التحقت ٥٠٠٠ فتاة بالمدارس في أفغانستان، والآن، وفقا لأرقام تعود لعام ٢٠١١، ثمة ٢,٧ مليون فتاة مسجلة في

المدارس عبر البلد. وسيضمن استمرار استفادة الشابات من التعليم، تحقيق مستقبل أكثر إشراقا ليس فقط بالنسبة لهن، ولكن أيضا لأفغانستان لأنهن سيصبحن أفرادا في الشرطة، ومسؤولات حكوميات، وقائدات للجيل القادم.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد حرصنا على إيجاد روابط قوية بين النساء في الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، لتنسيق الأنشطة الرامية لتشجيع المزيد من المشاركة من جانب المرأة على جميع المستويات. لقد كان مجتمعنا المدني أساسيا فيما يتعلق بمساعدة أفغانستان على إعادة بناء نفسها بعد عقود من الصراع.

وكانت منظمات المجتمع المدني النسائية أساسية بوجه خاص، فيما يخص التكلم بصوت واحد دفاعا عن المرأة الأفغانية. وقد التقى فريق استشاري غير رسمي يضم ممثلين عن الحكومة الأفغانية وبرلمانيات وأعضاء في المجتمع المدني، مباشرة مع الرئيس كرزاي، بشكل منتظم لمناقشة مسائل أمن المرأة وقيادتها وحقوقها وحالات العنف ضدها. واضطلعت منظمات المجتمع المدني بدور حاسم فيما يخص صياغة قانون القضاء على العنف ضد المرأة، الذي جرى سنه عام ٢٠٠٩، وقدمت دعما مستمرا لخطة العمل الوطنية.

ويركز في الوقت الحالي تحالف قويّ مؤلف من جماعات المجتمع المدني على توفير التدريب في مجال الحقوق القانونية والمدنية للمرأة، وعلى أهمية تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء في مناطق المقاطعات.

ولا يزال شن الهجمات العنيفة ضد الأبرياء الأفغان من النساء والفتيات والرجال والفتيان في بعض أنحاء البلد يشكل تهديدا للسلام والأمن في أفغانستان بأسرها. وليس مقبولا ممارسة العنف ضد النساء والفتيات في البلد. ويجب على حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي أن يواصلا التصدي لأعمال العنف المستمرة بهدف تحقيق السلام الدائم في أفغانستان، الذي تشتد الحاجة إليه، فضلا عن الوصول إلى حالة مستقرة تهيئ لاحترام حقوق الإنسان لجميع الأفغان.

تحقيقا لتلك الغاية، فقد شهدنا – عبر التركيز على تدريب الجيش وتوفير المعدات اللازمة له – نموا مشجعا في عدد أفراد قواتنا الأمنية فضلا عن قدراته. وقد شملت تلك الجهود مشاركة المرأة في الجيش الوطني الأفغاني الذي تعمل فيه المرأة في مجموعة متنوعة من الوظائف، بما في ذلك الاضطلاع بأدوار تقنية رفيعة للغاية، مثل الطيارين. ولا تزال المرأة تواصل الانضمام أيضا إلى صفوف الشرطة الوطنية الأفغانية، على الرغم من تلقيها التهديدات بالقتل وعدم التشجيع، بما في ذلك من أفراد أسرها في بعض الأحيان. وتؤكد مشاركة المرأة في تلك القدرات أن المرأة الأفغانية قد وثقت بقدرات الموجهين في إطار الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية.

وتتطلع حكومة أفغانستان إلى مواصلة التعاون مع المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والالتزام به في أفغانستان وفي العالم قاطبة. فقد تعهّد المجتمع الدولي عبر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن الذي لا يزال يتطلب اهتمامنا وتفانينا في تنفيذه بصورة كاملة.

السيدة زروق بوميزة (تونس) (تكلمت بالفرنسية): بدايةً، أود أن أثني على رئاسة مجلس الأمن، لمبادرتها بعقد هذه المناقشة العامة الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن، وأشكر الأمين العام على تقريره الممتاز (S/2012/732).

يستند اهتمام تونس بهذه المسألة إلى التزامها المتجدد بتعزيز حقوق المرأة، وإلى اقتناعها بأنه لا يمكن تحقيق السلام والتنمية والديمقراطية بدون المرأة بوصفها شريكا نشطا في عمليات منع نشوب الصراع والتوسط فيه وحله.

ويجب الاعتراف بتوافر وعي أكبر اليوم بالأبعاد المتعددة للتمييز الذي تواجهه المرأة في حالات الصراع، وبأن جهودا هائلة قد بذلت في معالجة هذه الحالة. ومادامت المرأة والأطفال، إلى جانب كبار السن، من بين الضحايا الرئيسيين للصراعات المسلحة، فإن من الأهمية بمكان إيكال أدوار بارزة للمرأة في مجالات حفظ السلام وبناء السلام، بل والأهم من ذلك في عملية الوقاية التي لم يفُت الأوان بعد لأن نكرس لها اهتماما خاصاً. وقد أحرز تقدم كبير بالفعل نحو تحقيق تلك الغاية، من قبيل تعيين الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع، ونشر استشاريات لحماية المرأة في إطار عمليات حفظ السلام.

وقد تمكنا بفضل المناقشات التي تجرى اليوم أيضا من وضع نهج أكثر تماسكا وتنسيقا لحماية النساء في حالة الصراعات المسلحة، فضلا عن الإسهام بشكل خاص في تحقيق تكامل أكثر منهجية للمنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام وبعثات بناء السلام، والانتقال من ثقافة رد الفعل إلى الثقافة الوقائية على النحو الذي يتجلى في إدراج حماية المدنيين في ٨ من ولايات بعثات حفظ السلام. وفي الوقت ذاته، فقد اُتخذت خطوات أخرى بغية تحسين تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على المستوى الإقليمي، من قبيل صياغة جامعة الدول العربية استراتيجية إقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن.

وشرعت تونس من جانبها في وضع خطة عمل بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتشجع الخطة الوطنية، في جملة أمور، على تدريب المرأة في مجال حفظ السلام وبناء السلام بهدف نشر عناصر نسائية مؤهلة ضمن عمليات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان. وتهدف الخطة على وجه الخصوص، إلى تحسين مستوى التدريب قبل النشر عن طريق التركيز على التدابير الخاصة، بغية حماية المرأة من جميع أشكال العنف.

غير أننا مضطرون إلى الاعتراف – على الرغم من التقدم المحرز – بأنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتحقيق جميع الأهداف المنصوص عليها في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن الأهمية بمكان أن يبقى المجلس هذه المسألة قيد نظره، فضلا عن اتخاذ مزيد من الخطوات الدينامية الهامة لتعزيز حماية المرأة في الصراعات المسلحة.

ونرى في ذلك الصدد أن قيادة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة على الصعيد الوطني لا تزال تمثل أفضل وسيلة لتحقيق التنفيذ الفعال لتلك القرارات. ووفد بلدي مقتنع أيضا بأنه ينبغي أن تكون جميع الجهات الوطنية الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني، قادرة على الإسهام بطريقة فعالة في تعزيز عملية السلام، ما دامت الدولة لا تستطيع وضع أسس السلام الدائم إلا عبر المشاركة، وتلقّي الدعم من جميع مواطنيها.

وكما هو مبين في التقرير الأخير للأمين العام، فنحن نرى أيضا أن المجتمع المدني يمثّل شريكا أساسيا في حالات ما بعد الصراع، وأن بوسع المنظمات النسائية،على وجه الخصوص، أن تسهم بشكل كبير في تعزيز آليات الإنذار المبكر، الأمر الذي يمكننا من اتخاذ إجراءات استباقية لمنع تصاعد العنف ضد المرأة، ودعم مبادرات زيادة التوعية تحقيقا لتلك الغاية. ويمكن للمنظمات النسائية أيضا أن تضطلع بدور رئيسي في تطوير قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة بفعالية في عمليات الوقاية والوساطة وحل الصراعات. وعليه، فإن من المهم حشد مزيد من الدعم التقني لتلك الجهود.

ومن رأينا في السياق نفسهأن الرجال يضطلعون أيضا بدور حاسم في تعزيز المساواة بين الجنسين. ويقتضي إيلاء اهتمام خاص لمبادرات منظمات المجتمع المدني التي يتولى قيادتها الرجال، أو تركز على زيادة وعي الرجال بالمساواة بين الجنسين، ما دام كفاح المرأة من أجل التمتع بجميع حقوقها لن يحقق نجاحا إلا بالمشاركة الكاملة من الرجال أيضا.

ختاماً، أود أن أكرر أن بلدي لا يزال على استعداد لدعم الأمم المتحدة في أي تعهّد يرمي إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وغيره من الصكوك الدولية الهادفة إلى تعزيز مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى نطاق واسع في عملية صنع القرار وإرساء ثقافة احترام حقوق المرأة.

السيد جويك (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الهند على رئاستها الناجحة للمجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر وأن أشكركم، سيدي، على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم.

وأود أن أعرب عن شكرنا للأمين العام على تقريره الشامل (S/2012/732). ونعرب أيضا عن تقديرنا للبيان الرئاسي S/PRST/2012/23، الذي اعتمد في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر أيضا وكيلة الأمين العام، باشليه، وأؤكد لها دعم بلدي وتعاونه بصورة تامة معها.

منذ اتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بفضل الجهود التي بذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية، فقد أحرز تقدم كبير عبر مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق المرأة والفتاة في الحالات المتأثرة بالصراع. ومع ذلك، وعلى النحو الذي تؤكده مناقشة اليوم، فإن العديد من العقبات لا تزال قائمة.

ونتفق مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام التي توجه انتباهنا نحو مجالات معيّنة تقتضي زيادة الجهود المبذولة فيها وتحسينها. وأود في ذلك السياق أن أركز على ثلاثة جوانب في بياني اليوم.

أولاً، الدور القيّم الذي تستطيع المرأة الاضطلاع به في جهود الوساطة. وتسعى تركيا – بصفتها رئيسا مشاركا لفريق أصدقاء الوساطة – جنبا إلى جنب مع فنلندا، للتأكد من أن أول قرار للأمم المتحدة بشأن الوساطة (القرار ٢٨٣/٦٥) لعام ٢٠١١ يعكس العناصر الرئيسية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن.

ثانيا، هناك العنف ضد المرأة المرتبط بالتراع. وكوسيلة لمعالجة هذه المشكلة، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن، حسبما يكون مناسبا، كفالة أن اتفاقات وقف إطلاق النار تشتمل في تعريفاتها على العنف الجنسي. وبهذه المناسبة، نود أن نرحب بنشر التوجيهات من أجل الوساطة الفعالة، الواردة في تقرير الأمين العام المعنون ”تعزيز دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب التراعات وحلها“ (A/66/811، المرفق ١)، الذي يتناول العنف الجنسي المرتبط بالتراع في اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام، ونشجع على زيادة استخدامها.

ثالثا، هناك العلاقة البينية بين الأمن والتنمية والدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في هذا الصدد. وإذ نبدأ عملية وضع مجموعة من الأهداف الإنمائية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، نعتقد أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ينبغي أن تكون محور جميع حلولنا والتزاماتنا. ومن شأن هذا أن يساعد أيضا في تعزيز جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

قبل أن أختتم، أود أن أؤكد على الإسهام القيم لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مواصلة جهود الأمم المتحدة المتصلة بالمسائل الجنسانية على نحو أكثر انتظاما وتنسيقا. ويتضح هذا أيضا في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. وفي ذلك الصدد، نرحب بالاستراتيجية المشتركة بشأن المساواة بين الجنسين والوساطة التي تتبعها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشؤون السياسية. كما نشيد بخطة العمل ذات النقاط السبع بشأن بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب دعم بناء السلام.

أود أن أختتم بالتأكيد على التزام بلدي بالتنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأربعة التالية بشأن المرأة

والسلام والأمن، وهي، القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ترينيداد وتوباغو.

السيدة بواسيير (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب ترينيداد وتوباغو بإتاحة فرصة أخرى لها للمشاركة في المناقشة بشأن الموضوع الهام ”المرأة والسلام والأمن“، ونشيد بالمجلس لتنظيمه هذا المنتدى. كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل بشأن المسألة (S/2012/732)، وكذلك للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطتيهما الإعلاميتين الثريتين بالمعلومات ولممثلة فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن على العرض الذي قدمته هذا الصباح.

تلتزم ترينيداد وتوباغو التزاما تاما بتحقيق هدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي هذا السياق، نؤيد بقوة الحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى كفالة تمثيل المرأة بالتساوي في جميع المجالات، بما في ذلك على جميع مستويات عمليات صنع القرار في ميدان السلام والأمن، نظرا للإسهامات الهامة والقيمة التي قدمتها المرأة وتستطيع مواصلة تقديمها في مبادرات حل النزاعات وبناء السلام.

لقد نفذت ترينيداد وتوباغو، بصفتها دولة تؤيد سيادة القانون في سياق تعزيز السلام والأمن وصونهما، وفي سياق تمكين المرأة والنهوض بها، التزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧ في نظامها القانوني الداخلي، إضافة إلى الصكوك الأساسية الأخرى، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

وعلى الرغم من أهمية تنفيذ أحكام الصكوك والاتفاقات القانونية الهامة بشأن السلام والأمن، فإن ترينيداد وتوباغو ترى أيضا أن محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم بحق النساء والفتيات أثناء النزاع المسلح عامل بالغ الأهمية في تحقيق السلام الدائم. ونعتقد أن التقاعس عن محاكمة مرتكبي الجرائم الجسيمة بحق النساء والفتيات لن يسهم في انتشار ثقافة الإفلات من العقاب فحسب، بل ويتعارض مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبالتالي، فقد منحت ترينيداد وتوباغو، وهي دولة مؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية، أثرا قانونيا على الصعيد المحلي لنظام روما الأساسي، الذي أنشأ المحكمة، وتشجع الآخرين على الانضمام لهذا الصك.

تنتمي ترينيداد وتوباغو إلى منطقة سقطت ضحية لتحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي أدى إلى زيادة العنف المسلح في بلدنا. يضع هذا عبئا هائلا على المرأة في مجتمعنا – اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا – حيث أنها تجبر على مجابهة عواقب عديدة. ولذلك وضع رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو عددا من المبادرات للتصدي للمشكلة. لكننا نعتقد أنه، نظرا لأن المشكلة ترتبط بالمجتمع الدولي كله، يلزم إتباع نهج منتظم للتصدي على نحو ملائم للتحديات التي يشكلها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. تتطلب المشكلة بوضوح استجابة دولية منسقة. وفي هذا الصدد، أصيبت ترينيداد وتوباغو، بوصفها مؤيدا قويا لمعاهدة قوية وملزمة قانونا لتجارة الأسلحة، بخيبة أمل لعدم تمكن الأمم المتحدة من اعتماد نص كهذا في وقت سابق هذا العام. وبالرغم من ذلك يحدونا الأمل في أن تتمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى اتفاق على صك أساسي وأن يعتمد بنجاح في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠١٣.

توافق ترينيداد وتوباغو على أن المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة بالغة الأهمية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة، ولتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة في المستقبل. وستكون مشاركتها ذات أهمية أيضا بوجه خاص، بقدر ما تتعلق المعاهدة بمنع تحويل الأسلحة التقليدية، التي يرجح استخدامها في ارتكاب العنف القائم على أساس نوع الجنس بحق النساء والفتيات.

وسعيا إلى زيادة الوعي بالدور الهام للمرأة في الأمور المتعلقة بالسلام والأمن بشكل عام وفي الأمور المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة بشكل خاص، استضافت ترينيداد وتوباغو بنجاح على هامش الجزء الرفيع المستوى من الدورة السابعة والستين للجمعية العامة هذا العام، حلقة نقاش وزارية بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وشهد الحدث مشاركة وزراء حكوميين ومسؤولين حكوميين آخرين والممثل السامي لشؤون نزع السلاح وممثلي المجتمع المدني. وتميز الحدث أيضا باعتماد إعلان وزاري بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وبالإضافة إلى ذلك، بذلت الجهود أثناء هذه الدورة للجمعية العامة لتعزيز مشروع القرار A/C.1/67/L.35/Rev.1 بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، الذي طرحته للمرة الأولى ترينيداد وتوباغو في عام ٢٠١٠. اعتمد مشروع القرار مرة أخرى بتوافق الآراء في هذه الدورة للجنة الأولى، مع زيادة ملحوظة في المشاركة في تقديم مشروع القرار. أوضح ذلك أيضا أن الدول ما برحت تدرك أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام وأمن مستدامين بدون المشاركة الكاملة والفعالة والمتساوية للمرأة.

وتشيد ترينيداد وتوباغو أيضا بالدور الهام لوكالات وأجهزة الأمم المتحدة في مبادرات تعميم المنظور الجنساني وفي توفير المعلومات حول الطرق التي أسهمت ويمكن أن تسهم بها المرأة في السلام في مجتمعاتنا، وتدعم هذا الدور. أنجزت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب شؤون نزع السلاح ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قدرا كبيرا من العمل في هذا المجال، ونتطلع إلى جهودها المتواصلة في هذا الصدد.

ولا تزال ترينيداد وتوباغو ملتزمة بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى، وشركائها على المستوى الإقليمي وعلى مستوى نصف الكرة الأرضية وعلى المستوى الدولي، لتهيئة مناخ يعزز إشراك المرأة كشريك على قدم المساواة في الأمور المتعلقة بالسلام والأمن، بما في ذلك جميع مستويات عمليات صنع القرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل استراليا.

السيد بليس (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب استراليا بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونثني على غواتيمالا والهند لتركيز اهتمام المجلس على الدور الخاص الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني النسائية. ونشكر نائب الأمين العام إلياسون، ووكيلة الأمين العام والمديرية التنفيذية، السيدة باشيليت، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد لادسو، وممثلة فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، السيدة ديوب، على إحاطاتهم الإعلامية إلى المجلس، ونؤكد مجددا تأييدنا لاستمرار الإحاطات الإعلامية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتتطلع استراليا إلى العمل مع الآخرين للمضي قدما بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن خلال فترة عضويتنا في المجلس.

ونضم صوتنا إلى صوت الدول الأخرى في إدانة استمرار ارتفاع عدد حالات العنف الجنسي في الصراعات، ونؤيد

جميع الجهود الرامية إلى منع هذه الجرائم ووضع نهاية لإفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب. يجب أن يكون هذا أولوية لمجلس الأمن والأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

هناك توافق واضح في الآراء على أن الإشراك المبكر للمرأة في منع نشوب النزاعات وحل النزاعات وبناء السلام يعزز السلام الدائم ويساعد في تحقيق المساواة بين الجنسين. إن إدراك المجلس المتزايد لهذا الواقع وهو يضطلع بمهامه لجدير بالترحيب.

وكما يوضح تقرير الأمين العام (S/2012/732)، تضطلع المنظمات النسائية بدور لا غنى عنه في تمكين المرأة من منع نشوب النزاعات وتعزيز السلام وبنائه. لكن المنظمات النسائية لا يمكنها العمل بفعالية إلا في ظل توفر السلامة والدعم. وفي هذا الصدد، تؤيد استراليا بقوة دعوة الأمين العام إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة أثناء حالات النزاع، نظرا لتعرضهم بشكل خاص للأذى.

وتشيد أستراليا بتزايد إدراج إشارات في ولايات بعثات الأمم المتحدة للنهوض بحقوق المرأة وحمايتها وتمكينها. والوعي بالقضايا الجنسانية واستجابة موظفي الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية، ويسر أستراليا أن تدعم هذه الجهود من خلال توفير التدريب، ومجموعة الادوات لأفضل الممارسات التي ينتهجها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة حول العنف الجنسي المرتبط بالصراع، والقيام في شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوضع فيلم وثائقي ومجموعة أدوات تحت تصرف قوات حفظ السلام والمدنيين والعاملين في المجال الإنساني عن المرأة والسلام والأمن.

بالإضافة إلى ذلك، يجب عدم إغفال هذه المسائل إبّان خفض البعثات وأثناء الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. وتؤيد أستراليا دعوات الأمين العام لتضمين الخبراء الجنسانيين في قطاعات محددة، بما في ذلك برامج الإنعاش بعد انتهاء الصراع، بغية كفالة حماية حقوق النساء والفتيات.

وأهمية أن تكون الأمم المتحدة القدوة في مجال المساواة بين الجنسين لهي أهمية أساسية. وتشعر أستراليا بالقلق إزاء الانخفاض الكبير على مدى الاشهر الاثني عشر الماضية في عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب عالية في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والبعثات السياسية، وبعثات بناء السلام. ونحن نؤيد دعوة الأمين العام إلى إجراء استعراض لهذه الحالة، بالتشاور مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ومن المهم أيضا مشاركة المرأة في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي على تيسير المشاركة السياسية الكاملة للمرأة على قدم المساواة في العمليات الانتخابية بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك التصدي للعوائق الهيكلية التي تثبط عزيمة النساء المرشحات. وكفالة سلامة المرأة خلال العمليات الانتخابية والتصدي للمساوئ الاجتماعية والاقتصادية المحددة التي تواجهها هما العاملان الرئيسيان لتيسير مشاركة المرأة في الادوار الرسمية لصنع القرار.

وفي منطقتنا، كان من دواعي سرور أستراليا أن تعلن في آب/أغسطس عن شراكتنا مع أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ في مبادرة جديدة تتعلق بالمرأة في منطقة المحيط الهادئ وتكون مدتها عشر سنوات. وهي تهدف إلى معالجة النقص الكبير في تمثيل النساء في عمليات صنع القرار، عن طريق الجمع بين الحكومات وجماعات المجتمع المدني معا، بغية وضع السياسات العامة والمساعدة على تغيير التصورات المتعلقة بأدوار المرأة والرجل في المجتمعات المحلية.

وفي آذار/مارس، أطلقت أستراليا خطة عملها الوطنية حول المرأة والسلام والأمن. ولقد أدت المنظمات النسائية دورا محوريا في وضع هذه الخطة، ونحن نعتبر أن دورها المستمر في رصد الامتثال لها هو دور أساسي لنجاحها. ونشجع جميع الدول التي لم تنفذ مثل هذه الخطط على القيام بذلك، وعلى إشراك المنظمات النسائية في وضع هذه الخطط وتنفيذها وتقييمها.

واعترافاً بالدور المتنامي لمنظمات الأمن الإقليمية في الجهود المبذولة من اجل تحقيق السلم والأمن الدوليين، نحثها أيضا على وضع استراتيجيات بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن أستراليا تؤيد جهود الأمم المتحدة لتيسير تبادل أفضل الممارسات بين الدول والمنظمات النسائية. وننوه أيضا بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنسيق الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتنفيذه.

والإجراءات التي نتخذها سعيا لتحقيق جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن لا تحدث في فراغ. فالعمل على تعزيز مشاركة النساء والفتيات في عمليات السلام والأمن يحتاج إلى أن يجري ضمن سياق العمل على نطاق أوسع لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. الرسالة بسيطة. النساء والفتيات بحاجة إلى المشاركة بنشاط في عملية صنع القرار، ليس لكفالة حماية حقوقهن الإنسانية بصورة كافية فحسب، ولكن لمنع اندلاع المزيد من الصراعات وضمان إحلال السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ليس هناك مزيد من الأسماء على قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

بما أن هذه الجلسة المفتوحة هي بالتأكيد الاخيرة التي يعقدها المجلس برئاستي كجزء من الرئاسة الثانية لفترة عملنا الحالي في مجلس الأمن، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقدير وفد الهند لأعضاء المجلس، ولا سيما زملائي الممثلين الدائمين، والمنسقين السياسيين لكل وفد وموظفيه، وللأمانة العامة على كل ما قدموه لنا من دعم.

والقول إن هذا الشهر كان مليئا بالأعمال هو قول يجافي الحقيقة. فلقد بذلنا قصارى جهدنا لتحقيق التقارب والتوافق في الآراء بشأن العديد من المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال المجلس. و لم يكن بوسعنا أن نفعل ذلك لوحدنا أو دون العمل الجاد والدعم والمساهمات الإيجابية من كل وفد، ومن ممثلي الأمانة العامة، فضلا عن المترجمين الشفويين والتحريريين، وخدمات المؤتمرات، ومهندسي الصوت. أريد أن أشكر كل واحد منهم فرديا وجماعيا. وبينما نأتي الى نهاية رئاستنا، أعلم أنني أتكلم بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس عندما أتمنى لوفد المغرب حظا سعيدا في شهر كانون الأول/ديسمبر.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.